

## المحكمة الدستورية العليا

الجزء الثاني

• الأحكام والقرارات التي أصدرتها المحكمة

من أكتوبر ١٩٨١ حتى ديسمبر ١٩٨٣

## اهداءات ۲۰۰۲

المستشار / فتدى نجيب المحكمة الدستورية العليا



# المحكمة الدستورية العليا

الجزء الثاني

• الأحكام والقرارات التي أصدرتها المحكمة

من أكتوبر ۱۹۸۱ حتى ديسمبر ١٩٨٣





#### تقـــديم

يصدر هذا الجزء الثانى من احكام المحكمة الدسستورية العليا وهى تجتاز سنتها الخامسة كمحكمة دستورية متخصصة الشاها الدستور الأولا لتنهض ـ دون غيرها ـ بمهمة الرقابة التشسائية على دسستورية التوانين واللوائح وتفسير النصوص التشريعية تقسسيرا ملاما ولتختص ما اسسنده اليها قانونها المسادر بالقانون رشم ٤٨ لسسئة ١٩٧٩ من اختصاص النصال في تنازع الاختصاص سلبا أو ايجابا بين جهات التشاء المتعددة وفي النزاع الذي يتوم بشأن تنفيذ احكام نهائية متناقضة صسادرة من تلك الجهات م

وقد يبدو منيدا ... بهذه المناسبة ... ان نشير، في عجالة الى بعثن بلامح القضاء الدستورى المتخصص التي بدت وتبدو من خلال احكامه التي تقوم على نصوص الدستور وما سنه تانون المحكمة الدستورية العليا من قواعد وذلك بغية التأكيد عليها والتواصى بها :

١ ـ فالتضاء الدستورى المتضمس بعيد عن سلطات الدولة ولا يشكل جزءا من اي منها حتى السلطة التضائية ذلك بأن الدستورية لا الرشابة المساسية السسابية على احسدار القوانين ـ ان تكون المحكمة السياسية العليا هيئة تضائية مستقلة وقائمة بذاتها شماتا الحيدة المللتة وحتى تكون احكامها في دستورية القوانين واللوائح وتراراتها في تفسير النصوص التشريعية مازية الكافة ولجميع السسلطات عن الدولة . وهذه الخصيصة التي يتبتع بها المتضاء الدستوري منفق مع مبدا فصل السلطات كاصل عام بحيث لا تتدخل سلطة في اعبال واختصاصات سلطة اخرى الا بالقدر وفي الحسدوه التي سلطة أخرى الا بالقدر وفي الحسدوه التي الدستور»

٢ ــ والقضاء الدستورى لا يتدخيل في عبيل ابن من سيلطات الدولة
 التشريعية أو التنفيذية أو القضائية نهو حين ينتهى الى عدم دستورية
 نصب نب تشاون أو لائمة لخالفته للاستون لا يضم تشريعا أو تواحد

قانونية وانها يراقب محسب احترام القانون لقواعد الدستور :حيث اذا خالف هذه التواعد قرر عدم دستوريته ميفقد القانون بذلك قوته التشريعية وبالتالى تلتزم المحاكم بعدم تطبيقه ويكون للسلطة التشريعية ان تقوم باختصاصها الكامل مى وضع ما تراه لازما من تشريعات لا تخالف الدستور .

وحين تقرر المحكمة الدستورية تفسير نص فى قانون أو قرار بتقانون تفسيرا تشريعيا طرما للكافة فان ذلك لا يهنيع المداكم على اختلافها من التفسير القضائى فى النصوص الاخرى ، ولا يسلب من جهة أذرى السلطة التشريعية حقها فى اصدار تشريعات تفاير ما اصدر، المحكمة الدستورية من تفسير ذلك بأن السلطة الشريعية التى ينهض بها المحكمة الدستورية من ماحبة الاختصاص الاصيل فى سن التشريعات .

بل ان المحكمة الدستورية حين تفصل في التنازع بينجهات القضاء من حيث الاختصاص — وهو ما يتلاءم مع طبيعتها باعتبارها خارجه عن السلطة القضائية بجهاتها المتعددة ضهانا لاحترام قاعدة الدسستور مي اسناد توزيع الاختصاص بين المحاكم الى المشرع العادى – لا تعتبر جهة طعن ولا تلغى احكاما صدرت من احدى جهات القضاء وانها تعين الجهة المختصة ولائيا بنظر النزاع وفقا المقانون الذي فوضه الدسستور في ذلك — المادة 177 — و تحدد الحكم الاولى بالتنفيذ — على ضوء قواعد الاختصاص المحددة قانونا — من بين الاحكام المتناقضة الصادرة من جهات قضائية متعددة .

٣ — والتضاء الدستورى يهدف الى صون الدسستور ذاته وحمايته واحترام احكامه من جميع السلطات والافراد باعتبار انه يمشل المقومات الاساسية التى يقوم عليها المجتمع مسواء من الناحية الاجتماعية والخلقية أم الاقتصادية ويحدد الحريات والحقوق والواجبات العامة الواجبة الحماية في ظل سيادة القانون . كها يضع القواعد الدستورية التى ترسخ نظام الحكم واختصاص كل من سلطات الدولة بما يحقق ارادة الشاعب في ان تكون جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة . وفي سبيل تحقيق هذا الهدف :

(١) لا تقوم الرقابة القضائية الدستورية الا عند مضالفة النص

التانونى لقاعدة دستورية واردة فى الدسستور مخالفة صريحة وجليسة ذلك بأن الاصل فى القضاء الدستورى هـو « قرينة الدستورية » بمعنى ان الاصل ان التشريعات انها تأتى متفقة مع الدسستور ما لم يثبت بجسلاء مخالفتها لقاعدة دستورية من قواعده .

(ب) كما أن هذه الرقابة الدستورية القضائية لا تقوم عند مخالفة التشريع لقواعد خارجة عن الدستور ولذلك لا تمته هذه الرقسابة الى مخالفة النص التشريعي لقانون مادامت لاتحمل مخالفة المدستور ذاته وقد تشى بأنه لا تعد مسألة دسهستورية مخالفة المعاهدات الدولية أو اعهلان حقوق الانسان لانها ليست قواعد دستورية .

(ج) وهده الرقابة تهدد الى جميع التشريعات السابقة أو اللاحقة لمسدور الدستور القسائم بغية تثنية التشريعات من مخالفتها لقواعدة الدستور الواجب احترامها وحمايتها وكى تنسق النصوص التشريعية نى النظام القانونى جميعا بحيث يجمعها اطار واحد ينتظمه الدستور .

(د) واذا كانت الرقابة الدسستورية تنصب على النص القسانونى ومدى تعارض النص في ذاته مع الدستور فان هذه الرقابة لا شسأن لها بأسلوب تطبيق النص القانوني أو كيفيته أو نتائج هذا التطبيق .

- 3 ومهمة القضاء الدستورى من مجال الرقابة على دستورية القوانين هي مهمة تف—ائية فنية ذات طابع قانوني بحت ومن ثم فيخطى، التول بأن لها طابعا سياسيا ذلك بأن الرقابة السياسية أو رقابة الملاءهة هي من اختص—اص مجلس الشسعب في رقابته السساطة التنفيذية ، وأن كانت الرقس—ابة الدستورية أنها تقوم بداءة على مهم أحكام الدستور دون تفسيرها تفسيرا ملزما لمعرفة مراميه واهدافه من مدلول نصوصه التي نبعت من الواقسع السياسي والاجتباعي الذي تبناه الشعب واصدر دستوره على اساسه .
- و القضاء الدستورى قد ارسى ــ على اسساس الدسستور وقاتون المحكمة الدسستورية العليا ــ ضوابط وقواعد تضمع الرقابة الدستورية التى ينهض بهما والتفسسير التشريعي الذي يختص بتقريره ، في وضعهما المهر الصحيح ومن ذلك : فهو لا يتدخمل في ملاعمة التشريع وبواعثه أذ هي من اطلاقات السلطة التشريعية ما لم

يتيدها الدستور بتيوة وكوابط معينة ومن ذلك ايضا ما تضى به من عدم جواز النظر في المسائل السياسية أو التعتيب عليها حيث لا محل لاعمال الرقابة المتضائية في هذه المسائل أو في اعمال السيادة التي تصدر عن الدولة بناء على سياسستها العليا المفاظ على كيانها في الداخل والذود عن سالامتها في الذارج ورعاية مصالحها العليا وعلاقاتها الخارجية مع غيرها من الدول مما يقتضي النائ بها عن الرقابة التضائية .

ومن جهة آخرى فلا يقبل القضاء الدستورى طلب التفسير الا اذا كان مقدما من احدى جهات ثلاث هي رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشمب ورئيس المجلس الاعلى الهيئات القضائية باعتبار انهم يرمزون الي سلطات الدولة الثلاث « السلطة التنفيذية والسسلطة التشريعية والسلطة القضائية » وكان النص القانوني المطلوب تفسيره من الاهبية بحيث تقتضي ضرورة توحيد تفسيره ويكون قد اثار خلافا في التطبيق لا مجرد اختلاف في آراء نظرية أو فقهية .

٦ ــ والقضاء الدستورى متفرد فى اختصاصه بمهمة الرقابة القضائية على دستورية القوانيسن وكذلك بمهمة اصدار تفسير تشريعى لنصوص القوانين أو القرارات بقوانين التى يطلب منه تفسيرها عند الخلافة فى التطبيق م.

أما أنفراده بالرقابة للتضائية للدستورية غملته أن مشاركة جهات أخرى في هدف الرقابة من شأنه أن تتضارب الاحكسام والآراء حول دستورية لأتوانين وعدم دستوريتها مسا يؤدى الى عدم الاستقرار التشريعي وهو ما كان يحدث قبل قيام القضاء الدستوري المتضمس الذي استداليه المشرع الدستوري الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح واختص بها المحكمة الدستورية العليا وحدها أخذا بقاعدة «مركزية الرقابة الدستورية » التي تهدد الى كانة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح سواء تلك التي تقوم على مخالفات مستعلية الموضاع والاجراءات المقررة في الدستور بشان اقتراح التشريع واقراره واصداره أو التي تنصب على مخالفة أحكام الدستور الموضوعية ، وبسبب مركزية الرقابة وشمولها جعل المشرع القضاء بدستورية أو عدم دستورية النص القانوني « قضاء الغاء » له حجية مطلقة قبل الكان انظر في دستورية القوانين من قبل المحاكسات

على اختلاف انواعها « تضاء ابتناع » بمعنى أن لكل جهة قضاء أن تبتنع عن تطبيق النص القانونى المتعلق بالنزاع المطروح الملها الذا رأت أنه بخالف للاستور ولم يكن لهذا القضاء الاحجية نسبية قاصرة على النزاع ذاته ومن هنا قد تختلف نظرة كل محكمة لدستورية قانون بذاته عن محكمة الخرى ح

وإذا كانت المحكة الدستورية العليا تختص وحدها بالرقسابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح فانه ليس لجهات القضاء أن تقفى بعدم دستورية النصوص القانونية التى تتعلق بالنزاع المطروح عليها أو تمتنسع عن تطبيقها استنادا الى القول بمخالفة الدستور أو بأن الدستورية العليا لمحكمة الموضوع أذا دفع خصم أمامها بعدم دستورية العليا لمحكمة الموضوع أذا دفع خصم أمامها بعدم دستورية نص تشريعى أن نتحقق من جدية هذا الدفع غاذا استبان لها ذلك حددت له أجلا لرفع دعواه الدستورية أما أذا لم تر هذه الجدية رفضت الدفع ومضت في نظر الدعوى على أساس قيام النص التشريعى محسل الدفع ولها من جهة أخرى أذا تراءى لها عدم دستورية النص التشريعى المنطق ولها من جهة أخرى أذا تراءى لها عدم دستورية النص التشريعى المنطق المحكمة الدستورية العليا للغصل فيها .

اما انفراد المحكمة الدستورية العليا بالتفسير التشريعى الملزم النص المتانونى غذاك لان هذا التفسير يصدر بصيغة عامة مجردة لا يتعلق بنزاع معين مطروح على المحاكم أو لم يطرح بعد ويعتبر تفسيرا مكلل النص القانونى وكاشفا لمراد الشارع العادى ومقصوده منذ تقنينه وهو باعتباره ماعدة عامة مجردة لابد أن يكون ملزما الكافة شأن كل شاعدة تانونية تتسم سعفة العموم والتجريد ومتى كان التفسير الذى قوض الدستور القضساء الدستورى المتضص فى تقريره تفسيرا ملزما فان مؤدى ذلك ضرورة أن يندرد هذا القضاء بهذا الاختصاص وحده .

وينبنى على ذلك انه يبقى لجهات القضاء تفسير النصوص التشريعية الواجبة التطبيق في النزاع المطروح تفسيرا قضائيا ينصب على هذا النزاع وحده وذلك فيها لم يصدر فيه تفسير تثبريعي ملزمين المحكمة الدستورية العليا كما ان اختصاص المحكمة الدستورية العليا بتقرير التفسير الملزم لا يمنع السلطة التشريعية من سن تشريع مفاير لنفسين المحكمة الدستورية العليا استنادا الى سلطتها التشريعية ولكنه لا يعد تانونا تفسيريا .

ومن جهة اخرى مان هذا الاختصاص بالتفسير التشريعي للمحكمة الدستورية العليا يوجب بالضرورة الا يسند الى اية جهة تنفيذية مهسمة اصدار تفسيرات تشريعية ملزمة كما كان يحدث من قبل في بعض التوانين حكقاليد تشريعي حيث كان يقوض مجلس الشعب بعض الجهسات التنفيذية او اللجان الادارية في تفسير نصوصه تفسيرا تشريعيا ملزما ، وهذا التفرد في الاختصساص انما يتفق مع طبيعة المحكمة الدسستورية العليا حيلي ما قدمنا حين كونها خارجة عن سلطات الدولسة كما انه تقتضيه ضرورة توحيد تفسير النصوص القانونية ذات الاهبسة للتي يثور بشائها خلاف في التطبيق •

هذه بعض الملاهم الاساسية للقضاء الدسستورى كها نراها ونود التركيز عليها ، أملا فى نهوض هذا القضاء وازدهاره فى خدمة الدستور الذى ارتضته جماهير الشعب المصرى واصدرته لتلتزم به سلطات الدولة وأفرادها وبالله التوفيسق .

اول بناير سنة ١٩٨٤

الستشار الدكتسور فتحى عبد الصبور رئيس المحكمة الدسستورية العليا

## القسسم الاول

الإحكام المبادرة في الدعاوى النستورية

## جلسة ه من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار أحيد مهدوح عطية وليس المحكية

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة هيد الله و د دنجي تبد الصبور ومصطفى جميل مرسى ومعدوح مصطفى حسن ومتير امين عبد المجيد اعضاء وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المقوض > والسيد أحمد على فضل الله أمين السر ،

#### (1)

#### القضية رقم ٨ لسنة ٢ قفسائية (( دستورية ))

- ١ ـ دعوى دستورية \_ الصلحة فى الدعوى \_ تمديل النص القانوني الطعيون
  فيه بعدم الدستورية بعد رفع الدعوى واحداث هذا التعديل أثره فور
  نفاذه باعتباره من القوانين النظمة لإجراءات التقاضي \_ زوال مصلحة المدعى
  في الدعوى .
- ٢ دءوى دستورية \_ سبل التداعى في شانها \_ ليس من بينها سبيل الدعوى
   الاصليبة أو الطلبات المارضية التي تقيدم الى المحكمة مباشرة طمنيا في
   دستورية التشريطات \_
- ا) لما كانت الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والتي أشركت أعضاء من مجلس الشعب في تشكيل الدائرة الاولى المحكمة الادارية العليا للطعون بعدم دستوريتها لمد عدلت بعد رفع الدعوى بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ السذى استبدل بهذا التشكيل تشكيلا جديدا يضم الى اعضاء المحكمة عددا مماثلا من الشخصيات العامة بدلا من اعضاء مجلس الشعب وكان هذا التعديل قد احدث أثره فور نفاذ القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ باعتباره للى هذا الخصوص لمن القوانين المنظمة لاجراءات التقاضي التي تسرى بأثر فورى على ما لم يكن قلد فصل فيه من دعاوى أو تم من اجراءات قبل تاريخ العمل بها فصل فيه من دعاوى أو تم من اجراءات قبل تاريخ العمل بها

اعمالا لحكم المادة الاولى من قانون المرافعات ، فحسل بذلك التشكيل الجديد محل التشكيل الملغى موضوع الطعن ، ومن ثم تكون مصلحة المدعى في دعواه الراهنة قد زالت ، وتكون الخصومة الماثلة قد أصبحت غير ذات موضوع ، الأمسر الذي يتعين معه الحكم باعتبارها منتهية •

(۲) لا تقوم ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية الا باتصالها بالدعوى اتصالا قانونيا طبقا للاوضاع المقررة في المادتين ۲۷، ۲۹ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اللتين رسمتا سبل التداعى في شأن الدعاوى الدستورية وليس من بينها سبيل الدعوى الاصلية أو الطلبات العارضة التى تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا في دستورية التشريعات •

## الاجسراءات

بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٨٠ أودع الدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا باعتبار الخصومة منتهية واحتياطيا برفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت غيه الرأى بانتهاء الخصومة •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

#### الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدورى وسائر الأوراق ـ تتحصل فى أن المدعى بصفته وكيلا عن طالبى تأسيس حزب الجبهة الوطنية،كان قد أقام الدعوى رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق ادارية عليا طالبا الغاء قرار لجنة شئون الاحزاب السياسية بالاعتراض على انشاء حزب الجبهة الوطنية والحكم بالموافقة على انشائه ، وأثناء تداول الدعوى بالجلسات دفع بعدم دستورية القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدل بالقرار بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ بنظام الاحزاب السياسية المعدل بالقرار بقانون طم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ الشعب فى تشكيل الدائرة الأولى للمحكمة الادارية العلسيا بمجلس الدولة التي يطعن أمامها فى قرارات الاعتراض على تأسيس الأحزاب وبجلسة ٣٣ غبراير سنة ١٩٨٠ قررت المحكمة تحديد ميعاد أربعة أسابيع لرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية أسابيع لرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٠ السنة ٢٠٩٠ المعدل بالقانون رقم ٣٠ السنة ٢٠٧ مأقام المدعى دعواه المائلة و

وحيث أن المدعى ينعى على المادة الثامنة من القانون رقه وحيث أن المدعى ينعى على المادة الثامنة بالقرار بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٧ مخالفتها لاحكام الدستور ذلك أنها اذ نصت فى الفقرة ١٢ منها على اشراك أعضاء من مجلس الشعب فى تشكيل الدائرة الاولى المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة التى يطعن أمامها على قرارات لجهنة شئون الأحزاب بالاعتراض على تكوين الأحزاب السياسية ، تكهون شئون الأحزاب بالاعتراض على تكوين الأحزاب السياسية ، تكهون

قد خالفت حكم المادة ١٧٧ من الدستور بأن أدخلت فى تشكيل مجلس الدولة ... وهو هيئة قضائية مستقلة ... أعضاء سياسيين ومن مجلس الشعب ، كما أهدرت حكم المادة ٦٨ من الدستور بأن فرضت على المواطنين هذه المحكمة المشكلة تشكيلا خاصا وحالت بذلك بينهم وبين الالتجاء الى قاضيهم الطبيعى ، واسبغت على مجلس الشعب ولاية القضاء خلافا لنص المادة ٨٦ من الدستور التي حددت اختصاصاته تحديدا قاطعا على سبيل الحصر وليس من بينها ممارسة القضاء ، بالأضافة الى أن جلوس بعض أعضاء مجلس الشعب فى دائرة من دوائر بلكاضافة الى أن جلوس بعض أعضاء مجلس الشعب فى دائرة من دوائر المحكمة الادارية العليا ... وهى جزء من السلطة القضائية ... يعتبر تدخلا من السلطة التشريعية فى شئون القضاء ومساسا بالاستقلال المقرر المحاكم على خلاف ما تقضى به المادتان ١٦٥ ، ١٦٦ من الدستور .

وحيث أن الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ كانت تنص على أنه « ويجوز لطالبى تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض فى الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالالغاء فى هذا القرار أمام الدائرة الأولى للمحكمة الادارية العليا التى يرأسها رئيس مجلس الدولة على أن ينضم لتشكيلها عدد مماثل من أعضاء مجلس الشعب يختارهم المجلس فى بداية كل دورة وفقا للقواعد التى يضعها المجلس » ثم عدلت هذه الفقرة بالقانون رقم ٣٠ لمنة ١٩٨١ المعمول به اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٨١ واستبدلت بها الفقرة التالية « ويجوز لطالبى تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض فى الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالالفاء فى هذا القرار أمام الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا التى يرأسها رئيس مجلس الدولة على أن ينضم لتشكيلها عدد مماثل من الشخصيات رئيس مجلس الدولة على أن ينضم لتشكيلها عدد مماثل من الشخصيات العامة يصدر باختيارهم قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس

الاعلى الهيئات القضائية من الكثبوف الخاصة بالشخصيات العامسة المنظمة وفقا لحكم المادة ٢٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن مماية القيم من العيب » • وتقضى المادة ٢٨ من قانون حماية القيم عن العيب المشار اليه بأن « ينظم وزير العدل بقرار منه بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية كيفية اعداد ومراجعة الكثبوف المخاصة بالشخصيات العامة التي يختار من بينها أعضاء المحكمة • ويتم اختيار الاسماء التي تتضمنها هذه الكثبوف من بين المواطنين المسهود لهم بالكفاءة وحسن السمعة بشرط الا تقل أعمارهم عن أربعين عاما والا يكونوا من بين أعضاء السلطة التشريعية » •

لا كان ذلك ، وكانت الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ نسنة ١٩٧٩ والتي أشركت أعضاء من مجلس الشعب في تشكيل الدائرة الأولى للمحكمة الادارية العليا للطعون بعدم دستوريتها للحدلت بعد رفع الدعوى بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ الذي استبدل بهذا التشكيل تشكيلا جديدا يضم الى أعضاء المحكمة عددا مماثلا من الشخصيات العامة بدلا من أعضاء مجلس الشعب ، وكان هذا التعديل فد أحدث أثره فور نفاذ القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ باعتباره للهذا الخصوص من القوانين المنظمة لاجراءات التقاضي التي تسرى هذا الخصوص للم يكن قد فصل فيه من دعاوى أو تم من اجراءات قبل تاريخ العمل بها اعمالا لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات ، فكل بذلك التشكيل الجديد محل التشكيل الماغي موضوع الطعن ، ومن شم تكون مصلحة المدعى في المدير في دعواه الراهنة قد زالت ، وتكون المضومة الماثلة قد أصبحت غير ذات موضوع ، الأمر الذي يتعين معه الحكم باعتبارها منتهية •

لما كان ما تقدم ، وكانت ولاية هذه المحكمة في الدعاوي الدستورية

لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا قانونيا طبقا للأوضاع المقررة فى المادين ٢٧ ، ٢٧ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اللتين رسمتا سبل التداعى فى شأن الدعاوى الدستورية وليس من بينها سبيل الدعوى الاصلية أو الطلبات العارضة التي تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا فى دستورية التشريعات ، وكان طلب المدعى الحكم بعدم دستورية المادة ٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة الم١٨١ الذى استبدل بأعضاء مجلس الشعب أعضاء من الشخصيات العامة ، قد أثاره فى مذكرته المقدمة بجلسة ٣ أكتوبسر سنة ١٩٨١ كطاب عارض ، وبالتالى لم يتصل بالمحكمة اتصالا قانونيا ، غانه يتعبن الالتفات عنه ه

وحيث أنه بالنسبة الى مصروفات الدعوى فان المحكمة ترى فى تعديل المشرع لنص الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ بعد أن ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ بعد أن أقام المدعى دعواه بعدم دستوريتها ما يبرر عدم الزامه بمصروفاتها •

## الهدده الاسسباب

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة الى الصن بعدم دستورية الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ وألزمت المحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة ٠

#### حلسة ٢ من فيراير سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية رئيس الحكمة

وحضور البادة المستشارين فاروق سيف النصر ود، فتحى عبد الصبور رمحمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى ومصدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجسد أنضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو المينين المقوض ، والسيد/ أحمد على فضل الله أمين السر ،

#### **(Y)**

## القضية رقم ٩ لسنة ١ قضائية (( دستورية ))

- إ ـــ اختصاص ــ المحكمة الدستورية العليا ــ اختصاصها دون غيها بالرقابة التضائية على دستورية القوانين واللواقع ــ اختصاص عام يشحمل كافة العمون الدستورية على الاوانين واللواقع سواء تلك التي تقوم على مخالفات شكلية للاوضحاع والاجراءات القررة في الدستور بشان اقتراح التشريع واقراره واصداره او التي تنصب على مخالفة احكام الدستور الموضوعية.
- ٢ ــ طعن دستورى ــ المسلحة فيه ــ الغاء القانون المطعون فيه ــ لا يحول دون قبول الشعن بعدم دستوربته عين طبق عليه خلال فترة نفاذه .
- ٣ ... طعن دستوري ... مناط قبوله ... توافر مصلحة شخصية للطاعن من طعنه .
- (۱) ان المفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العيا الصادر بالقرار بقانون رقام ٨١ لسنة ١٩٦٩ كانت تنص على اختصاص المحكمة العليا دون غيرها بالمصل في دستورية القوانين ، ثم نصت المادة ١٩٥٥ من دستور سنة ١٩٧١ على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٥٠ وذلك على الوجه المبين في القانون » وتطبيقا لذلك نصت المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتى : أولا سد الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٥٠٠ » ومؤدى هذه النصوص أن المشرع أخذ بقاعسدة واللوائح ٥٠٠ » ومؤدى هذه النصوص أن المشرع أخذ بقاعسدة

مركزية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، واختص بها هيئة قضائية مستقلة هي المحكمة العليا — ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا — دون غيرها من الجهات القضائية ، وهو ختصاص عام يشمل كافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح، المقررة في الدستور بشأن اقتراح التشريع واقراره واصداره ، أو المقررة في الدستور بشأن اقتراح التشريع واقراره واصداره ، أو التي تنصب على مخالفة أحكام الدستور الموضوعية ، وذلك لورود النصوص المشار اليها في صيفة عامة مطلقة ، ولأن قصر هذا الاختصاص على الطعون الموضوعية ينتكس بالرقابة القضائية المنسبة للعيوب الشكلية الى ما كان عليه الامر قبل انشاء القضاء بالنسبة للعيوب الشكلية الى ما كان عليه الامر قبل انشاء القضاء الدستوري المتخصص من صدور أحكام متعارضة يناقش بعضها الدستور من تركيز هذه الرقابة في محكمة عليا تتولى دون غيرها الفصل في دستورية الرقابة في محكمة عليا تتولى دون غيرها الفصل في دستورية التوانين واللوائح وحماية أحكام الدستور وصونها •

- (۲) لئن كانت المادة السابعة من القانون رقم ۳۷ لسنة ۱۹۷۲ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانسين القائمة قد نصت على الفاء القرار بقانون رقم ۱۹۹ لسنة ۱۹۹۶ المطعون عليه ، الا أن هذا الالفاء لا يحول دون قبول الطعن بعدم دستوريته ممن طبق عليه ذلك القرار خلال غترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له ، بحيث تتوافر له بذلك مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته ،
- (٣) يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية تواغر مصلحة شخصية للطاعن من طعنه ، واذ كان الثابت أن القرار بقانون رقم ١٩٩٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون بعدم دستوريته لسم يطبق على المدعى ولم

نترتب بمقتضاه أية آثار قانونية بالنسبة لله ، وانتفت بذلك مصلحته فى الطمن بعدم دستوريته ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعاوى •

### الاجسسراءات

بتاريخ ٣٠ يولية سنة ١٩٧٩ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت غيه الرأى بعدم قبولها •

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع – على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق – تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٥٩٣٨ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بالزام المدعى عليهما بأن يدفعا اليه متضامنين مبلغ خمسين الف جنيه تعويضا عن الاضرار المادية والأدبية التى لحقت به من جراء محاكمته أمام محكمة استثنائية وتقييد حريته قبل المحاكمة وبعدها ، وقال بيانا لدعمواة أنه اعتقل بمقتضى السلطة المخولة لرئيس الجمهورية طبقا نقانون الطوارىء رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ ، ولما ألغيت حالة الطوارىء بالقرار الجمهورى رقم ١٦٦ الصادر فى ٢٤ مارس ١٩٦٤ كان يتعين اخسلاء

سبيله فورا الا أنه استمر معتقلا وقدم للمحاكمة استنادا الى القرار بقانون رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة واستطرد المدعى الى أن هذا القرار بقانون ــ بالاضافة الى ما انطوى عليه من مخالفات دستورية صارخة من حيث الموضوع والمضمون ــ قد شابه عيب شكلى بعدم عرضه على مجلس الرياسة ، على خلاف ما جاء بديباجته مما يجعله معدوما هو وما ترتب عليه من اجـراءات مأحكام ويوجب تعويض من أضيروا نتيجة له و واذ انتهت المحكمة الى وأحكام ويوجب تعويض من أضيروا نتيجة له و واذ انتهت المحكمة الى ضعن بعدم دستوريته ، فقد حكمت بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ بوقف الدعى الى أن تفصل المحكمة العليا فى الدفع بعدم دستورية هــذا القرار بقانون ، فأقام المدعى دعــواه المائلة ،

وحيث أن المدعى دفـع أمام هيئة المفوضين بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر الدعوى ، قولا بأن ما يعيبه على القرار بقانون رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٤ هو انعدامه لعدم استكماله مقوماته الشكلية كقانون ، وهو ما يخرج عن اختصاص المحكمة الدستورية العليا الذي يقتصر على نظر الطعون الدستورية الموضوعية وبحث مدى مخالفة التشريعات من حيث موضوعها لاحكام الدستور ، وأنه قد أضطر الى رفع دعواه الماثلة تنفيذا لحكم محكمة الموضوع التي كيفت دفاعه خطأ بأنه يتضمن طعنا بعدم دستورية هذا القرار بقانون ،

وحيث أن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٨ كانت تنص على اختصاص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، ثم نصت المادة ١٧٥ من دستور سنة ١٩٧١ على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية

على دست ورية القوانين واللوائح ٠٠٠ وذلك على الوجه البسين في القانون » وتطبيقا لذلك نصت المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتى : أولا ــ الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠ » ومؤدى هذه النصوص أن المشرع أخذ بقاعدة مركزية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، واختص بها هيئة قضائية مستقلة هي المحكمة العليا ــ ومن بعدهـــا المحكمة الدستورية العليا \_ دون غيرها من الجهات القضائية ، وهو اختصاص عام يشمل كافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح، مراء تلك التي تقوم على مخالفات شكلية للاوضاع والاجراءات المقررة في الدستور بشأن اقتراح التشريع واقراره واصداره ، أو التي تنصب على مخالفة أحكام الدستور الموضوعية ، وذلك لورود النصوص المشار أنيها في صيغة عامة مطلقة ، ولأن قصر هذا الاختصاص على الطعون المرضوعية ينتكس بالرقابة القضائية بالنسبة للعيوب الشكلية الى ما كان عليه الأمر قبل انشاء القضاء الدستورى المتخصص من صدور أحكام متعارضة يناقض بعضها بعضا ، مما يهدر الحكمة التي تغياها الدستور من تركيز هذه الرقابة في محكمة عليا تتولى دون غيرها الفصل في دستورية القوانين واللوائح وحماية أحكام الدستور وصونها. لا كان ذلك فان الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يكون على غير أساس متعينا رفضه •

وحيث أن المدعى ينعى على القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة أنه صدر معدوما اذ لم يستكمل مقوماته الشكلية بعدم عرضه واقراره من مجلس الرياسة القائم وقتئذ طبقا للاعلان الدستورى بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٩٢ •

وحيث أنه وان كانت المادة السابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين فى القوانين القائمة قد نصت على الغاء القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، الا أن هذا الالغاء لا يحول دون قبول الطعن بعدم دستوريته ممن طبق عليه ذلك القرار بقانون خلال غترة نفاذه وترتبت بمقتضاه اثار قانونية بالنسبة له ، بحيث تتوافر له بذلك مصلحة شخصية فى الطعن بعدم دستوريته ،

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه صدر فى ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ وعمل به من تاريخ نشره فى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، ولما كان الثابت من مذكرة نيابة وسط القاهرة المؤرخة ٢٧ مايو سنة ١٩٨١ المرفقة بالاوراق ــ والتي لم يجحدها المدعى طبقا لكتابه الى هيئة المفوضين بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٨١ \_ أنه بتاريخ أول غبراير سنة ١٩٦٤ قررت نيابة أمن الدولة العليا حبس المدعى حبسا مطلقا واحالته الى محكمة أمن الدولة العليا لاتهامه فى الجناية رقـم ٤٧ لسنة ١٩٦٤ عابدين ( ٩ سنة ١٩٦٤ وسط القاهرة ١٣ سنة ١٩٦٤ عليا ) بتهمتي قبول وأخذ نقود من دولة أجنبية بقصد ارتكاب أعمال ضارة بالمسالح القومية ، والتحريض على قلب نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة ، فإن مؤدى ذلك أن احالة المدعى الى محكمة أمن الدولة العليا لم تتم تطبيقا للقرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذي لم يكن قد صدر بعد عندما قررت النيابة العامة احالته الى الماكمة في أول ذبراير سنة ١٩٦٤ ، وانما بمقتضى القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء الذى حل محل قانون الاحكام العرفية رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٤ • كما أن استمرار محاكمة المدعى أمام محكمة أمن الدولة العليا وصدور الحكم عليه منها بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ــ بعد انتهاء حالة الطوارى، في ٢ أبريل سنة ١٩٦٤ بقرار رئيس الجمهورية رقــم 1717 أسنة 1978 — كان بدوره تطبيقا للقانون رقم 197 لسنة 1908. بشأن حالة الطوارىء الذى تنص المادة 19 منه على أنه « عند انتهاء حالة الطوارىء تظل محاكم أمن الدولة مختصة بنظر القضايا التى تكون محالة عليها وتتابع نظرها وفقا للاجراءات المتبعة أمامها » وبالتالى يكون اعتقال المدعى واحالته الى محكمة أمن الدولة العليا ثم استعرار محاكمته أمامها وصدور الحكم عليه منها قد تمت جميعها وفقا للقانون رقم 197 لسنة 1908 المشار اليه ه

لا كان ما تقدم وكان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية توافر مصلحة شخصية الطاعن من طعنه ، وكان الثابت على ما سلف بيانه أن القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون بعدم دستوريته لم يطبق على المدعى ولم تترتب بمقتضاه أية آثار قانونية بالنسبة له ، وانتفت بذلك مصلحته فى الطعن بعدم دستوريته ، غانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

## أهدده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

#### جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة الستشار أحمد ممدوح عطية وثيبس المحكمة

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود. فتحى عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى ومعدوح مصطفى حسن ومحمد عبد المخلف الثادى ومنير أمين عبد المجيد أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراحيم أبو العينين المغوض ، والسيد / حمد على فضل الله أمين السر .

#### ( 7 )

#### القضية رقم ٣٩ لسنة ٢ قضائية (( دستورية ))

- ١ ـ حكم ـ حجيته ـ دعـوى ـ الدعازى الددةورية عينية بطبيعتها ـ الاحـكام الصادرة فيها لها حجية مطاقة قبل الكافة وتلتزم بها جهات القضاء سسواء كانت قد لإنتهت الى عدم دستورية النص المطمون فيه أم الى دستوريته ـ اسـاس ذلك .
- ٢ ـ دعوى دستورية \_ الصلحة فيها \_ الطعن بعدم دستورية نص سبق القضاء
   بعدمدستوريته \_ انتفاء الملحة في هذا الطعن \_ الأره \_ عدم قبول الدعوى.
- ا ان الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ كانت تنص على أن تختص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين ، كما نصت المادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٠ على أن ينشر فى الجريدة الرسمية منطوق الاحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل فى دستورية القوانين وتكون هذه الاحكام ملزمة لجميع جهات القضاء ، ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الفصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الفصوم فى الدعاوى التي صدرت فيها وانما ينصرف

هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع جهات القضاء ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس، وذلك لعموم نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا والمادة الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من المعيوب وأوجه البطلان ه

(٣) لما كان المدعيان يطلبان الحكم بعدم دستورية المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ التي سبق أن قضت المحكمة العلي يا بعدم دستوريتها ، وكيان قضياؤها هنذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، غيان مصلحة المدعيين في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتيالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى ٠

## الاجـــزاءات

بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة \_ بطلب الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت غيسه الرأى بعدم قبولها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة الموضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع \_ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق \_ تتحصل في أن المدعيين كانا قد ألقاما الدعوى رقــم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم أصليا ببطلان العقد المؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٩٧٠ الصادر من المدعى عليهما الثالث والرابع الى المدعى عليه السادس ببيع حصتهما فى شركة التوصيية البسيطة التي شملها قرار غرض الحراسة على أموالهما ، واحتياطيا بالزام المدعى عليهم متضامنين أن يدفعوا لهم تعويضا مقداره مائة ألف جنيه وعلى سبيل الاحتياط الكلى ندب خبير حسابى لفحص حسابات الشركة ومقارنتها بقرار تقييمها ، فدغع المدعى عليه السادس بعدم سماع الدعوى تطبيقا للمادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ ، وبتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة بعدم سسماع اندعوى • استأنف المدعيان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٣ لسنة ٩١ ق مدنى القاهرة ودفعا بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه غير أن محكمة الاستئناف حكمت في ٢٧ غبراير سنة ١٩٧٥ بتأييد الحكم المستأنف استنادا الى انهما لم يتخذا الاجراء المرسوم قانونا للطعن بعدم دستورية هذا النص طبقا لقانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ • طعن المدعيسان في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنهما برقم ١٧٤ لسنة ٤٥ ق وبتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة بنقض الحكم واحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة واقامت قضاءها على أن الحكم المطعون غيه لم يفطن الى أن اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع ثم اقامة الدعسوى الدستورية أمام المحكمة المليا في الأجل الذي تحدده محكمة الموضوع لم لمفعهاءواذ قام المدعيان بتعجيل نظر استئنافهما قضت محكمة استئناف القاهرة في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ بوقف نظره حتى تفصل المحكمة الدستورية المليا في الدفع بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ ، وكلفتهما برفع الدعوى الدستورية خلال شهرين فأقاما دعواهما الماثلة وسيرين فأقاما دعواهما الماثلة وسيرين فاقاما دعواهما الماثلة وسيرين فاقاما دعواهما الماثلة والمستورية فلال

وحيث أن المدعيين يطلبان الحكم بعدم دستورية المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ بعدم قبول الطعن فى الاعمال والتدابير التى اتخذتها الجهة القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات ، وذلك لمخالفتها ما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور من حظر النص على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ،

وحيث أن المحكمة العليا سبق أن قضت بتاريخ ٣ يوليو سنة الادعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ٥ قضائية بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ المطعون عليها في الدعوى المائلة « فيما نصت عليه من عدم سماع أى جهة قضائية أى دعوى يكون الغرض منها المطعن في أى تصرف أو قرار أو تدبير أو اجراء أو عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الأوامر المسادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأسماص والهيئات » ونشر منطوق هذا الحكم بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ يرليسة سنة ١٩٧٦ •

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة الطيا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ــ الذى صدر الحكم سالف البيان (م ٢ ــ المحكمة الدستورية)

فى ظله ... كانت تنص على أن تختص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، كما نصت المادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على أن ينشر فى الجريدة الرسمية منطوق الاحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل فى دستورية القوانين وتكون هذه الاحكام ملزمة لجميع جهات القضاء ، ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية ــ وهسى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص المسعون عليها بعيب دستورى \_ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثسر الى الكافة وتلتزم بها جميع جهات القضاء ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لعموم نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا والمادة ٣١ من قانونالاجراءات والرسوم أمامها المشار اليهما ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانيين التي اختصت بها المحكمة العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلفي قوة نفاذه ، والى تقسرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المدعيان يطلبان الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ التى سبق أن قضت المحكمة العليا بعدم دستوريتها على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان مصلحة المدعيين فى الدعوى المائلة منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

وحيث أن الثابت من وقائم الدعوى أن المدعيين اثارا الدفع بعدم

دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ قبل أن تقضى المحكمة العليا بعدم دستوريتها ، ولما كان حكم محكمة الموضوع الذى كلفها برغم الدعوى الماثلة قد صدر فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ فى حين صدر حكم المحكمة العليا بعدم دستورية ذات المادة المطعون عليها منذ ٣ يوليو سنة ١٩٧٦ ، فان المحكمة ترى فى ذلك ما يبرر عدم الزام المعين بمصروفات الدعسوى •

## الهنده الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى والزمت الحكومة المصروغات ومبلغ ثلاتين جنيها مقابل اتعاب المصاماة •

#### جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٨٢ -

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية وإيس المعكمة

وحضور السادة الستشارين فاروق سيف النصر ود. لتحى هيد الصبور ومحمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسو وممدوح مصطفى حسن ومني أمين عبد الجيد أعضاء وحضور السيد محمد كمال محفوظ المغوض 6 والسيد/ أحمد على فضل الله أمين السر.

**( ( )** 

## القضية رقم ١٦ لسنة ٢ قِضائية (( دستورية )) (١)

دعوى دستورية ـ قبولهـا ـ وجوب أن يتضمن قرار الاحالة او صحيفـة الدعوى البيانات الجوهرية التي نصتعليها المادة ٣٠ منقانون المحكمةالمستورية الطيا ـ حكمة ذلك ، افغال هذه البيانات ـ اثره ـ عدم قبول الدعوى .

ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بينات جوهرية تنبىء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن غيها ومن بينهم الحكومة — الذين أوجبت المادة ٣٠ من قانون وفي ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها في المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد

<sup>(</sup>۱) أصدرت المحكمة بذات الجلسسة الحكاما مهائلة في الدعاوى الدستورية أرقام ٢١ لسنة ٢ ق و ١٩ و ٢٢ لسنة ٣ ق .

انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيا مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ٠

## الاجسراءات

بتاريخ ١٩٨٠/٤/٨ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعـوى رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٧٩ مدنى مستأنف طنطا بعد أن قررت محكمة طنطا الابتدائية في ٩ فبراير سنة ١٩٨٠ وقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية قرار محافظ العربية رقم ٥٠٥ لسـنة ١٩٧٩ ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم بعدم قبول الدعــوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة احدار الحكم بجلسة اليسوم .

## المكمـــة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولـــة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق - تتحصل في أن مؤجرا أقام الدعوى رقم ٥٥٤ اسنة ١٩٧٩ مدنى مركز طنطا على مستأجرين لمحلين منه بقرية ميت حبيش البحرية طالبا الحكم بانهاء عقدى الايجار ، وتسليمه المكانين المؤجرين ، وبتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة بانهاء عقدى الايجار فاستأنف المستأجران

هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٧٩ مدنى مستأنف طنطا طالبين الغاءه استنادا الى أن قرية ميت حبيش البحرية امتدت اليها أحكام الباب الأول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجسير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بموجب قرار محافظ الغربية رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٧٩ ، وبالتالي يكون عقد ايجار المطين قد امتد امتدادا قانونيا • وبتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٨٠ قررت محكمة طنطا الابتدائية وقف الدعوى وأحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا طبقا للمادة ٢٩ من قانونها للفصل في دستورية قرار محافظ العربية رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٧٩ تأسيسا على ما أوردته في أسباب قرارها من أنالفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام هــذا القانون كلها أو بعضها على القرى ، وإذ كان قرار محافظ الغربية المشار اليه قد أخضع القرية الكائن بها عينا النزاع لأحكام الباب الأول من هذا القانون استنادا الى التفويض الصادر له بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ الذي لم يتضمن تفويضه في اختصاصات وزير الاسكان والتعمير ، غان مد سريان أحكام القانون المذكور على تلك القرية يكون قد تم بأداة غير التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الشار اليه ، مما يلزم معه بحث مدى دستورية قسرار معافظ الغربية .

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه «يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ، ووؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن

قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبى، عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لحسلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة — الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة — أن يتبينوا كلفة جوانبها ، ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ٠

لا كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة طنطا الابتدائية قد استندت في قرارها باحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا الى أن مد سريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بموجب قرار محافظ الغربية تم بأداة غير التي حددتها الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانسون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف البيان ، وهو ما يعد نعيا بعدم مشروعية ذلك القرار لمخالفته للقانون الاخير ولا يكشف بذاته عن عيب دسستورى فيه ، وكانت المحكمة اذ خاصت الى أن ذلك مما يازم معه بحث مدى دستورية قرار محافظ الغربية لم تضمن قرارها أى بيان عن النص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، غان قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبته المادة المحكمة الدستورية العليا يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبته المادة معسر من قانونها المشار اليه ، وبالتالى تكون الدعوى الدستورية غـبر

لهده الأسباب مكمت المحكمة بعدم قبدول الدعوى •

#### جلسنة ٣ من أبريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية رئيس المعكمة

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود، فتحى هيد الصبور ومحمد على راغب بابغ ومصطفى جميل مرسو ومعدوح مصطفى حسن ومني أمين عبد الجيد أعضاء وحضور السيد محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد/ أحمد على فضل الله أمين المسر،

#### (0)

#### القضية رقم ١٨ لسنة ٣ قضائية « دستورية »

دعوى دستورية ـ خلو قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا من اى بيان مما اوجبته المادة .٣ من قانونها والاتفاء بالاحالة الى أسباب حكم آخر غي مودع ملف الدعوى المحالة . عدم قبول الدعوى الدستورية .

اذا كان قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا لبحث دستورية قرار محافظ الغربية قد صدر خلوا من أى بيان مما أوجبته المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، واقتصرت أسبابه \_ طبقا لما هـو ثابت من صورة الحكم الاصلية الموقعة من رئيس المحكمة \_ على الاحالة الى أسباب حكم آخر غير مودع بملف الدعوى المحالة ، غان الدعوى المحالة ، فان الدعوى المحتورية تكون غير مقبولة ،

## الاجسراءات

بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٨١ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٥٦ السنة ١٩٨٠ مدنى مستأنف طنطا بعد أن قررت محكمة طنطا الابتدائية في ٧ فبراير سنة ١٩٨١ وقف الدعوى واحالة الرواق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية قرار محافظ الغربية رقم ٤٦٧ لسينة ١٩٧٦ ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم بعدم قــول الدعـوى - وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه البين بمعضر الجلسة ، وقررت المهكمة احدار الحكسم بجلسسة اليسوم •

#### الحكم\_ة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولسة .

حيث أن الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق ـ تتحصل فى أن مؤجرا كان قد أقام الدعوى رقم ٩١٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى مركر طنطا على مستأجرة لمحل منه بقريه فيشا سليم ، طالب الحكم بانهاء عقد الايجار البرم بينهما وتسليمه المكان المؤجر • وبتاريخ هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى مستأنف طنطا تأسيسا هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى مستأنف طنطا تأسيسا على أن محافظ الغربية أصدر القرار رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٧٩ باخضاع قرية فيشا سليم الكائن بها المحل المؤجر لأحكام المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستأجر ، وبالتالى يكون عقد الإيجار قد امتد امتدادا بين المؤجر والمستأجر ، وبالتالى يكون عقد الايجار قد امتد امتدادا وقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا طبقا للمادة وقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا طبقا للمادة ١٩٧٨ من قانونها اللفصل فى دستورية قرار محافظ الغربية رقم ٤٦٧ لسنة

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة »،

ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن ترار الاحاله أو صحيفه الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ عمالفة الذكر من سانات جوهريه تنبيء عن جديه هذه الدعاوى وبتحدد يها هم موعها، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح اذوى الشأن غيها ومن بينهم الحكومة الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة أن يتبينوا كلفة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها في المواعد ألتي حددتها المادة ٣٥ من ذات القانون ، محيث تتولى هيئة المفوضين التمان الدستورية المائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى غيها رأيها مسببا وغقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ٠

لا كان ذلك ، وكان قرار الاحالة عد صدر خلوا من أى بيان مما أوجبته المادة ٣٠ المشار اليها ، اذ اقتصرت أسبابه ـ طبقا لما هو ثابت من صورة الحكم الاصلية الموقعة من رئيس المحكمة ـ على الاحالة الى أسباب حكم آخر غير مودع بعلف الدعوى المحالة ، غان الدعوى المحستوربة تكون غير مقبولة ٠

# لهنده الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعسوى •

### جاسة ٣ من ابريل سنة ١٩٨٢

برئاسة بالسيد المستشار أحمد مبدوح عطية ويجس المحكمة وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النمر ود، فتحي عبد الصيور ومعطفي جميل مرسى ومبدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق المتادى ومتي أمين عبد المجيد المضاه ، وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد/ أحمد على فضل الله أمين السر ،

# (1)

# القضية رقم ٢٩ لسنة ٢ قضسائية « دستورية »

۱ ... دعوى دستورية ب الطريق الذي رسمه الشرع لرفع الدعوى المستورية وفقا للفقرة ب من المادة ٢٩ من فانون المحكمة ... والمعدد لرفعها ... الذي تعدده محكمة الموضوع بحيث لا يتجاوز الالله شهور هما من مقومات المحوى المستورية .. هي أوضاع اجرائية جوهرية في التقاضي ومن التقلام المام .
٧ ... دعوى دستورية ... المعاد المترر لرفعها ... ميماد الثلاث أشهر اللى فرضسه المشرع كحد أفعى لرفعالدي المستورية طبقا لتص الفقرة ب من المادة ٢٩ من المانون المحكمة ... يضير معادا حتميا يقيد محكمة الوضوع والخمسوم من فانون المحكمة ... يضير معادا حتميا يقيد محكمة الوضوع والخمسوم من فانون المحكمة ... يضير معادا حتميا يقيد محكمة الوضوع والخمسوم من فانون المحكمة ... يضير معادا حتميا يقيد محكمة الوضوع والخمسوم من فانون المحكمة ... يضير معادا حتميا يقيد محكمة الوضوع والخمسوم ...

على حيد سواء .

ب - ٧ - أن مؤدى نص المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا أن المشرع رسم طريقا لرفسع الدعسوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى هدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعسوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهره وهذه الاوضاع الاجرائية للله سواء ما أتصل منها بطريقة رفسع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام المسام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي هدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذي

غرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرغع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، غان هى تجاوزته أو سكتت عن تحديد أى ميعاد ، تعين على الخصوم أن يلتزموا برغع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة ٠

# الاجسراءات

بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٠ ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفرضين تقريرا أبدت فيه الرأى أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها •

ونظرت الدعوى على الوجه المين بمحضر الجلسة حيث الترمت ميئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

### المكمسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والداولة .

حيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق ـ تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٥١٥ لسنة ١٩٧٩ ايجارات جنوب القاهرة ضد السيد وزير المالية بصفته المشرف على تصفية المؤسسات العامة المنعاة وضد شركة مصر للاسواق الحرة طالبا الحكم باخلاء هذه الشركة من العين الموضحة بصحيفة الدعوى ، وقسال بيانا لها أنه بتاريخ أول يولية سنة ١٩٧٠ قام بتأجيرهذه العين الى المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكهربائية ألا أن وزير المالية تنازل عن عقد الايجار الى شركة مصر للاسواق الحرة فى سنة ١٩٧٨ تحت تسمية بيع بالجدك استنادا الى السلطة المخولة له بموجب نص الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ التى تقضى بأن لوزير المالية الحق فى أن يبيع بالجدك الاماكن التي كانت تشغلها المؤسسات العامة الملغاة الى الهيئات والشركات الخاضعة لقوانين استثمار رأس المال العربي والاجنبي ، واذ كان هذا النص ينطوى على اعتداء على حرمة الملكية الخاصة التي كفل الدستور صيانتها غقد دفع المدعى على حتى يفصل فى دستورية القانون رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٦ ، فأقام المدعى دعواه الماثلة بصحيفة أودعها قلم كتاب هذه المحكمة فى أول أكتوبر السنة ١٩٧٠ ،

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى: (أ) ٠٠٠٠٠ (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، غاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وهيث أن مؤدى هذا النص أن المشرع رسم طريقا لرغع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومسات الدعوى الدستورية ، غلا ترغع الا بعد ابداء دغع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رنست خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر • وهذه الاوضاع الاجرائية \_ سواء ما اتصل منها بطريقة رفسع الدعسوى الدستورية أو بميعاد رفعها ــ تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفى الموعد الذي حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد أتممي لرغع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فان هي تجاوزته أو سكتت عن تحديد أي ميعاد ، تعين علي الخصوم أن يلتزموا برنع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والاكانت دعواهم غير مقبسولة •

لا كان ذلك ، وكانت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية اذ قضت بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى حتى يفصل فى دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ١٩١١ لمسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٧٩ لم تحدد للمدعى أجلا لرفع دعواه الدستورية ، فقسد تعتم عليه أن يلترم بميعاد الثلاثة أشهر المقررة قانونا كحسد أقمى لرفعها ، أما وقد تراخى ولم يودع صحيفتها الا فى أول اكتوبر سسنة ١٩٨٠ على ما سلف بيانه ، فان دعواه تكون قد أقيمت بعد انقضاء الأجل المدد قانونا ، مما يتمين معه المحكم بعدم قبولها ،

#### - \*\* -

# لهنده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتغاب المحاماة •

# جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار احمد ممدوح عطية ولهس المعكمة

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله ود، فتحى عبد المسبود ومصطفى جميل مرسى ومصدوح مصطفى حسن ومني أمين عبد المجيد أعضاء والسيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد/أحمد على فضل الله أميناالسر-

#### (Y)

# القضية رقم ٢٨ لسنة ٢ فضائية (( دستورية ))

تشريع \_ اثر رجمى \_ جوازه في الموادالجثارَّة بموافقة أطلبية أعضاه مجلس الشمب على سريان أحكام الفانون على الماضي \_ المادة ١٨٧ من الدستور .

ان الثابت من مضبطة الجلسة الخمسين لدور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثاني لجلس الشعب المعقودة مساء يوم ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ \_ والمرفقة بالاوراق \_ أنه عند الاقتراح على مشروع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ محل الطعن أوضح رئيس الجلسة أن احكامه تقضى بسريانه بأثر رجعي مما يتطلب طبقا للمادة ١٨٧ من الدستور توافر أغلبية خاصة الامر الذي يقتضى عملا بالمادة ٢٩٠ من اللائحة الداخلية أن يكون أخذ الرأى نداء بالاسم ، وبعد ذلك نودى على الاسماء ـ التي أثبتت في ملحق المضبطة - ثم أعلن رئيس الجلسة أن أخذ الرأى النهائي أسفر عن الموافقــة عــلى هــذا المشروع بقــانون بأغلبيــة ٢١١ صــوتا غاذا كان عدد أعضاء مجلس الشعب في ذلك الوقت طبقا لما جاء بكتاب السيد أمين عام مجلس الشعب المؤرخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ والمرفق بالملف هو ٣٦٠ عضوا ، وكان قـــد توافـــر بذلك لهـــذا القانون \_ وهو تشريع في غَير المواد الجنائية \_ ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان احكامه بالنسبة للماضى ، فان ما ينعاه المدعى بشأن مخالفته أحكام الدستور يكون على غير أساسو ٠

# الاجسراءات

بتاریخ ۲۰ دیسمبر سنة ۱۹۸۰ أودع الدعی صحیفة هذه الدعوی قلم کتاب الحکمة طالبا الحکم بعدم دستوریة القانون رقم ۳۱ لسنة ۱۹۷۷ بفرض رسوم استهلاك علی بعض السلع ۰

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رغض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا ألبدت فيسه الرأى برغضـــها ه

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها •

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق ـ تتحصل فى أن المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٢٣٨ اسنة ١٩٧٨ مدنى بندر الزقازيق طالبا الحكم بعدم الاعتداد بالحجز التنفيذى الذى أوقعته مصلحة الجمارك ضده وهاء لمبلغ ٥٢٥ مليم و ٢٧٥٢ جنيه مقابل رسوم استهلاك تطبيقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ واعتسبار الحجز كان لم يكن وبراءة ذبته من هذا المبلغ • وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة برغض الدعوى ، غطمن المدعى فى هذا الصحكم بالاستئناف رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى مستأنف الزقازيق ودفع بعدم دستورية القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٠ ، وفى أول نوفمبر سنة ١٩٨٠ (م ٣ - المحكمة الدستورية)

قررت المحكمة تأجيل الدعوى لجاسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ للطعن بعدم الدستورية ، فأقام المدعى دعواه الماثلسة .

وحيث أن المدعى ينعى على القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رسوم استهلاك على بعض السلع مخالفته للمادة ١٨٧ من الدستور ، اذ لم يصدر بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب رغم ما نص عليه من أثـر رجعـى •

وحيث أن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ الملعون بعدم دستوريته صدر فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٧٧ ونص فى مادته الأولى على غرض رسوم استهلاك على السلع المبينة بالجدول المرفق به وبالفئات الموضحة قرين كل منها ، ونصت مادته الثانية على أن يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذه ، كما نصت المادة الثالثة والاخرية منه على نشره فى الجريدة الرسمية وأن يعمل به اعتبارا من ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ ٠

وحيث أن المادة ١٨٧ من الدستور تنص على أنه « لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر غيما وقع قبلها • ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب » •

وحيث أن الثابت من مضبطة الجلسة الخمسين لدور الانعقاد الاول النصل التشريعي الثاني لمجلس الشعب المعقودة مساء يوم ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ – والمرفقة بالاوراق – أنه عند الاقتراح على مشروع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ محل الطعن أوضح رئيس الجلسة أن أحكامه تقضى بسريانه بأثر رجعي مما يتطلب طبقا للمادة ١٨٧ من الدستور توافر أغلبية خاصة الأمر الذي يقتضى عملا بالمادة ٢٩٠ من اللائحة الداخلية أن يكون أخذ الرأى نداء بالاسم ، وبعد ذلك نودى

على الأسماء ــ التى أثبتت فى ملحق المضبطة ــ ثم أعلن رئيس الجلسة أن أخذ الرأى النهائى أسفر عن الموافقة على هذا المشروع بتقانسون مأغلسسة ٢١١ صوتا •

لما كان ما تقدم وكان عدد أعضاء مجلس الشعب فى ذلك الوقت طبقا لما جاء بكتاب السيد أمين عام مجلس الشعب المؤرخ ٣ اكتوبر سنة ١٩٨١ والمرفق بالملف هو ٣٦٠ عضوا ، وكان قد توافر بذلك لهذا القانون سوهو تشريع فى غير المواد الجنائية سما تتطلبه المادة ١٨٨ من الدستور من موافقة أغلبية اعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة الماضى ، فان ما ينعاه المدعى بشأن مخالفته أحكام الدستور يكون على غير أسياس •

# لهدده الأسسباب

حكمت المحكمة برغض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعى المصروغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

# جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٨٢

وأييس المحكبة

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية

وحضور السادة المستشارين ناروق سيف النص وكمال سلامة عبد الله ومحمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومني امين عبد الهجيد اعتاء والسيد المستشار د، عوض المر المفوض ، والسيد/احمد على فضل الله أمين اللسر ،

#### (A)

# القضية رقم ٢٣ لسنة ٣ قضائية « دستورية »

- ا ً ـ معسادرة ـ المسادرة العامة محظسورة حظرا مطلقا ـ المعسادرة الخاصسة لا تجوز الا بحكم قضائي .
- ٧ ـ مصادرة ـ المصادرة الخاصة ـ المادة ٣٦ من الدستور ـ نصها على حظر المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ـ جاء مطلقا غير مقيد ـ شموله اللمصادرة الخاصة في جديم حورها ـ النص الذي يجين الوزير الاقتصاد أو من ينيبه أن يقو بالمسادرة الادارية مخالف للمادة ٣٦ من الدستور .
- السلطة الاستورى أرسى الاحكام الخاصة بالمادرة بما نص عليه فى المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن « المصادرة المامة للاموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى » فنهى بذلك نهيا مطلقا عن المصادرة المامة ، وحدد الاداة التي نتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكما قضائيا وليس قرارا ادريا، عرصا منه على صون الملكية الخاصة من أن تصادر الا بحكم قضائى ، حتى تكفل اجراءات التقاضى وضماناته لصاحب المق الدفاع عن حقه وتنتفى بها مظنة العسف أو الافتئات عليه ، وتأكيدا لمبدأ الفصل بين السلطات على أساس أن السلطة القضائية هى السلطة الإصيلة التي ناط بها الدستور اتامة العدالة بحيث تختص دون غيرها من السلطات بالأمر بالمصادرة ،
- ٢ ــ لما كان نص المادة ٣٦ الشار اليها اذ حظر تلك المصادرة الا بحكم قضائى قد جاء مطلقا غير مقيد ، بعد أن عمد المشرع الدستورى

سنة ١٩٧١ الى حذف كلمة « عقوبة » التى كانت تسبق عبارة « المصادرة الخاصة » في المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٥٦ المقابلة المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ ، وذلك حتى يجرى النص على اطلاقه ويعم حكمه ليشمل المصادرة الخاصة في كاغة صورها ، غان النص الذي يجيز لوزير الاقتصاد أو من ينييه أن يأمر بالمصادرة اداريا يكون مخالفا للمادة ٣٦ من الدستور ، الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم دستوريته •

# الاجسراءات

بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٨١ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٥٧٨ سنة ٢٨ قضائية بعد أن قررت محكمة القضياء الادارى فى تياير سنة ١٩٨١ وقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رغض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

## المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع \_ على ما يبين من قرار الاحسالة وسائر الاوراق \_ تتحمل في أن المدعى في الدعوى المحالة كان قد أقام الدعوى

رقم ٣٩٠٦ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بتسليمه البضائع التى وجدت بحقائبه عند تفتيشها بمطار القاهرة الدولى قولا بأنه كان في مرور عابر في طريقه الى بيروت وان القرار المسادر بمصادرتها اداريا لعدم حصوله على ترخيص في استيرادها مخالف للواقع وللقانون • وبجلسة ٢٨ غبراير سنة ١٩٧٤ قضت محكمة جنوب القاهرة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة حيث قيدت برقم ٧٥٨ لسنة ٢٨ قضائية ٠ وبتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨١ قررت محكمة القضاء الاداري وقف الدعوى واحالتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ، تأسيسا على ما أوردته في قرار الاحالة من أن الثابت من الاوراق أن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أصدرت في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٣ قرارا بالاكتفاء بمصادرة المضبوطات بدلا من اهالة المدعى الى المحاكمة الجنائية استنادا الى حكم المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد ، وان هذه المادة غيما تضمنته من اجازة المصادرة الادارية تماثل المادة ٩/٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم الرقابة على عمليات النقد الاجنبي ، التي سبق أن قضت المحكمة العليا بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٧٨ في الدعوى رقم ٣ لسنة ٨ قضائية بعدم دستوريتها لمخالفتها نص المادة ٣٦ من الدستور ، الأمر الذي رأت معه المحكمة احالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليسا للفصل في دستورية المادة العاشرة المشار اليها .

وحيث أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد ــ قبسل الغائه بالقانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ــ تناول فى المواد السابعة والثامنة والتاسعة منه العقوبات المقررة على مفالفة احكامه وشروط الافراج عن السلع المستوردة بالمضالفة لهذه

الاحكام ، ثم نصت المادة العاشرة منه على أنه « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراءات فى هذه الجرائم الا بناء على طلب كتابى من وزير الاقتصاد أو من ينيه كتابة فى ذلك ويجوز لوزير الاقتصاد أو من ينيه الاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة اداريا مع سداد رسم الاستيراد المستحق ، ولو كانت السلع معفاة من أدائه • • » •

وحيث أن المشرع الدستورى أرسى الاحكام الخاصة بالمصادرة بما نس عليه فى المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن « المصادرة العامة للاموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي » فنهى بذلك نهيا مطلقا عن المصادرة العامة ، وحدد الأداة التى تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكما قضائيا وليس قرارا اداريا ، حرصا منه على صون الملكية الخاصة من أن تصادر الا بحكم قضائى ، حتى تكفل اجراءات المتقاضى وضماناته لصاحب الحق الدفاع عن حقه وتنتفى بها مظنة العسف أو الافتئات عليه ، وتأكيدا لبدأ الفصل بين السلطات على أساس أن السلطة القضائية هى السلطة الاصيلة التى ناط بها الدستور اقامة العدالة بحيث تختص دون غيرها من السلطات بالامر بالمسادرة ،

لا كان ذلك ، وكان نص المادة ٣٦ الشار اليها اذ حظر تلك المصادرة الا بحكم قضائى قد جاء مطلقا غير مقيد ، بعد أن عمد المسرع الدستورى سنة ١٩٧١ الى حذف كلمة « عقوبة » التى كانت تسبق عبارة « المصادرة الخاصة» فى المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٧٦ المقابلة للمادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ المقابلة للمادة ٣٦ من دستور النص على اطلاقه ويعم حكمه ليشمل المصادرة الخاصة فى كافة صورها ، غان النص الذى يجيز لوزير الاقتصاد أو من ينييه أن يأمر بالمصادرة اداريا يكون مخالفا للمادة ٣٦ من الدستور ، الامر الذى يتعين معه القضاء بعدم دستوريته ٠

#### - 1881 -

# لهده الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لمنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد \_ قبل الفائه بالقانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٧٥ \_ فيما نصت عليه من أنه « يجوز لوزير الاقتصاد أو من ينييه الاكتفاء بمصادرة السلم المستوردة اداريا » •

### جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية رئيس المعكمة

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله ومصطفى جميل مرسى ومعدوج مصطفى حسن ومحمد عبد المخالق النادى ومتير أمين عبد المجيد أعضاء وحضور السبد المستشار د، عوض الر المغوض ، والسيك/أحمد على فضل الله امين المسر ،

#### (1)

## القضية رقم ٣٩ لسنة ٣ قفسائية (( دستورية ))

- ا ـ جريمة ـ عقدوبة ـ مراقبة إلشرطة ـ اشتباه ـ المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ ـ جرمت حالة جديدة لاحقـة لحالة الانستباه التي سبق أن حوكم عليها الشخص ثم فرضت لها عقوبة أصلية هيعقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين .
- ٣ عقوبة \_ توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة طبقا للمادة الأولى من
   ١١١ من الف للمادة ٦٦ من
   ١١٠ المستور .
- ١ يتعين لوضع الشخص تحت مراقبة الشرطة لدة سنتين عملا بحكم المادة الأولى من القلون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ طبقا للتفسير الملزم الذي أصدرته المحكمة العليا بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٧٥ في طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٤ قضائية أن يكون توافر حالة الاشتباه في حقه ثابتا بحكم قضائي وسابقا على صدور الامر باعتقاله ، ومؤدى ذلك أن هذه المادة قد جرمت حالة جديدة لاحقة لحالة الاشتباه التي سبق أن حوكم عليها هذا الشخص تقوم بلاما أذا ما تم اعتقاله بعد ذلك لاسبباب تتعلق بالامن العام ، ثم فرضت لها عقوبة أصلية هي عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لدة سنتين ٥

٣ - ما نصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة الاولى - المطعون بعدم

دستوريتها ــ من أن مدة المراقبة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الاحوال ، قاطع الدلالة فى أن الشرطة هى الجهة المفتصة باعمال هذا النص وذلك باجراء تتخذه من تلقاء نفسها وبغير حكم قضائى •

ولما كانت المادة ٣٦ من الدستور تنص على أن « العقوبة شخصية • ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا توقع الا بحكم قضائى • • • » وكان توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين التى فرضها المشرع كعقوبة أصلية طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ يتم بغير حكم قضائى على ما سلف بيانه ، فان هذه المادة تكون قد خالفت الدستور مما يتعين معه الحكم بعدم دستوريتها •

# الاجسراءات

بتاريخ ٤ يوليه سنة ١٩٨١ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فى شأن وضع بعض المشتبه غيهم تحت مراقبة الشرطة ٠

وفوضت ادارة قضايا الحكومة الرأى للمحكمة لتقضى جما تراه متفقا مع أحكام الدستور •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت غيه الرأى بعدم دستورية المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ المطعون عليها ٠

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث النرمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار المحكم بجلسة اليوم •

#### الحـــكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد سبق اعتقاله لخطورته على الامن العام ، ولما أفرج عنه فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧ وضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين عملا باحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ ، الا أنه خالف شروط المراقبة وتحرر ضده المحضر رقم ١٠ لسنة ١٩٧٨ جنح اشتباه بيلا وأقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية ضده طبقا للمرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ فقضت محكمة أول درجة بحبسه لمدة سنة ٠ طعن المدعى على هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٤٠ لسنة ١٩٨١ جنح س كفر الشيخ ، ودفع بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٠ لخالفته أحكام المادة ٢٠ من الدستور ، وبتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٨١ حكمت المحكمة بوقف الفصل فى الدعوى حتى تفصل المحكمة الدستورية العليا فى الدفع بعدم دستورية فى الدانون ، فأهام المدعى دعواه المائلة ٠

وحيث أن المدعى ينعى على القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ أنه اذ قضى فى مادته الاولى بوضع الخاضعين لاحكامه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين يكون قد خالف ما تنص عليه المادة ٦٦ من الدستور من أنه لا يجوز توقيع عقوبة الا بحكم قضائى •

وحيث أن المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فى شأن وضع بعض المشتبه غيهم تحت مراقبة الشرطة ، تنص على أن يوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين كل شخص توافرت غيه حالة الاشتباه المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة المؤاص بالمتشردين والمستبه غيهم وصدر أمر باعتقاله لاسباب تتعلق بالامن العام ، ويطبق فى شأنه حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون المشار اليه ـ وهى الخاصة بتحديد جهة ومكان المراقبة ـ وتبدأ مدة المراقبة من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الاحسوال •

وهيث أنه يتعين لوضع الشخص تحت مراقبة الشرطة لدة سنتين عملا بحكم المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ – طبقا للتفسير الملزم الذي أصدرته المحكمة العليا بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٧٥ في طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٤ قضائية – أن يكون توافر حالة الاشتباه في حقه ثابتا بحكم قضائي وسابقا على صدور الأمر باعتقاله ، ومؤدى ذلك أن هذه المادة قد جرمت حالة جديدة لاحقة لحالة الاشتباه التي سبق أن حوكم عليها هذا الشخص تقوم به اذا ما تم اعتقاله بعد ذلك لاسباب تتعلق بالأمن العام ، ثم فرضت لها عقوبة أصلية هي عقدوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين ٥

وحيث أن ما نصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة الاولى المطعون بعدم دستوريتها من أن مدة المراقبة تبدأ من تاريخ المملئ بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الاحوال ، قاطع الدلالة فى أن الشرطة هى الجهة المختصة باعمال هذا النص وذلك باجراء تتخذه من تلقاء نفسها وبغير حكم قضائى ، وهو ما خلصت اليه المحكمة العليا فى تفسيرها سالف الذكر •

لا كان ذلك ، وكانت المادة ٦٦ من الدستور تنص على أن « العقوبة شخصية و ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائى ٠٠٠ » ، وكان توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبسة

الشرطة لدة سنتين التى غرضها المشرع كعقوبة أصلية طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ يتم بغير حكم قضائى على ما سلف بيانه ، غان هذه المادة تكون قد خالفت الدستور مما يتعين معه الحكم بعدم دستوريتها .

# لهدده الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فى شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة والزمت الحكومة المصروغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة

#### حلسة 17 من مايو سنة 1981

ر ثاسة المستشار أحمد مداوح عطية رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود، فتحى عبد السبور ومحمد على راغب بليغ ومصطفى جميدل مرسى ومهدوح مصطفى حسن ومني أمين عبد المجيسد اعضاء ، وحضور السيد المستشار د، عوض المر المغوض والسيد/ احمد على فضل الله امن السر .

#### (1.)

# القضية رقم ١٠ لسنة ١ قضائية « دستورية »

- ١ ـ مجلس تاديب ـ هيئة قضائية \_ مجلس تاديب أعضاء مجلس الدولة يعتبر
   هيئة قضائية \_ عهد اليه اختصاص قضائي مصدد \_ ما يصدر عنه في هد
   الشأن أحكام قضائية وليس فرارات ادارية .
- ب حق التقاضى قصر التقاضى على درجة واحدة من اللاءمات التي يستقل تتقديرها الشرع .
- حستور ـ مبدأ الساواة في الحقوق ـ لا يمنى المساواة بين جميع الافراد
   رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القائونية
- ي دعوى الدعوى الدستورية به رخصة التصدى التاحة للمحكمة الدستورية الميا طبقا لتبادة ٢٧ من قانونها مناط اعمالها المسأل الشمى اللذي يرد عليه التمدي بالتزاع المؤوج على المحكمة .
- م اختصاص \_ منازمات ادارية \_ من سلطة الشرع اسسناد ولاية الفعسل في
   بعض النازعات الادارية التي تدخل اصلا في اختصاص مجلس الدولة الى
   حهات أو هيئات فضائية آخرى .
- ٣ حق التقاضى . القاض الطبيعي مازعات ادارية مالادال ٢٠ من قانون السلطة الفضائية و١٠٤ من قانون مجلس الدولة ما الدوائر المنبية والتجارية بمحكمة الثقض بالنسبة لرجال القفساء والنسابة العامة واحمدى دوائر المحكمة الادارية الطيا بالنسبة لرجال مجلس الدولة ٨٠ هي القاض الطبيعي المختص بالفصل في كافة المنازعات الادارية الخاصة برجال القضاء والنبابة العامة ومجلس الدولة ٠
- ٧ قرارات ادارية نعب نقسل استبعاد القرارات الادارية النهائية المتعلقة بنقل وقعب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس اللحوالة من ولاية العرائي المتحسة تحصين لها من الرقابة القضائية ومنعا لاعضاء

هاتين الهيئتين القضائيتين من الالتجاء الى القاضى الطبيعى • مخالفة ذلك للمادة ١٨ من المستور .

٨ ـ قرارات ادارية ـ المادة ١٨ من الدستور ـ نصها على عدم جواز تحصين
 القرارات الادارية من رقابة القضاء ـ نص عام لا يجوز تخصيصه باستبعاد
 ما تعلق منها بتنظيم سير القضاء متى كان مبنى طلب الفائها عيبا في الشكل
 « مخالفة القوانين واللواتح او خطا في تطبيقها او تلويلها أو اساءة استممال
 السلطة » .

ا ـــ أن مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يشكل من سبعة من أقدم أعضائه ويفصل فى خصومة موضوعها الدعوى التأديبية ، وذلك بعد اعلان العضو بموضوع الدعوى والادلة المؤيدة لها وتكليفه بالحضور أمامه وتمكينه من ابداء دفاعه وتحقيقه ، ثم يحسم الامر فيها بحكم مسبب تتلى أسبابه عند النطق به ، وهى جميعها اجراءا قضائية توفر لن يمثل أمامه من أعضاء مجلس الدولة كل سبل الدفاع عن حقوقهم وتكفل لهم جميع ضمانات التقاضى ، وبالتالى فان مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يعتبر هيئة قضائية عهد اليها المشرع باختصاص قضائي محدد ، ويكون ما يصدر عنه فى هذا الشأن أحسكاما قضائية وليست قرارات ادارية ،

٢ ــ من المقرر أن النص على عدم جواز الطعن فى بعض الاحكام القضائية ، وقصر التقاضى بالنسبة لما غصلت فيه على درجة واحدة ، هو من الملاءمات التي يستقل بتقديرها المشرع الذي أرتأى فى تشكيل مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة من سبعة من أقدم أعضائه ما يدعو الى عدم اجازة الطعن فى أحكامه واعتبار التقاضي أمامه من درجة واحدة .

س حداً المساواة فى الحقوق بين المواطنين لا يعنى المساواة بين جميع
 الافراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية ، ذلك أن المشرع
 يملك المقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز

القانونية التى يتساوى بها الافراد أمام القانون ، واذ توافر شرطا العموم والتجريد فيما نصت عليه المادة ٢/١١٩ من قانون مجلس الدولة من عدم جواز الطعن فى الاحكام الصادرة من مجلس التأديب بالنسبة لجميع رجال مجلس الدولة الذين تتماثل مراكزهم القانونية ، فان النعى على الفقرة الثانية من المادة ١١٩ المسار اليها بأنها خالفت المادتين ٥٠ و ٣٠ من الدستور بمقولة انها تضمنت حظرا المتقاضى وحصنت قرارا اداريا من رقابة القضاء وأهدرت مبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق يكون من جميع وجوهه على غير أساس •

٤ ... لما كانت المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة تنص على أن « تختص احدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل في الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة ، غانها تماثل في حكمها الفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ فيما نصت عليه من أن « تختص دوائر المواد المدنية والتجارية لحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة » ، الامر الذي دعا المحكمة الى أعمال رخصة التصدي المتاحة لها طبقا للمادة ٧٧ من قانونها غيما يتعلق بهذه المسادة الاخيرة لاتصالها بالنزاع المطروح عليهسا •

ه ٢٠ - المقرر أن من سلطة المشرع اسناد ولايسة الفصل في بعض المنازعات الادارية ـ التي تدخل أصلا في اختصاص مجلس الدولة طبقا لنص المادة ١٧٢ من الدستور ــ الى جهات أو هيئات قضائلة الهرى متى أقتضى ذلك الصالح العام واعمالا للتفويض المضول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية والهتصاصاتها ، وكان مفاد المادتين ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليهما أن المشرع قد رأى استنادا الى سلطته التقديرية أن ينتزع ولاية الفصل في طلبات رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم من ولاية القضاء الادارى ، فحجبه بذلك عن نظر جميع هذه المنازعات وأسندها الى دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة ، والى احدى دوائر المحكمة الأدارية العلبا بالنسبة لرجال مجلس الدولة \_ دون غيرها \_ باعتبار أن هاتين المحكمتين هما قمة جهتى القضاء العادى والاداري ، فإن هذه الدوائر تكون وحدها هي القاضي الطبيعي المختص بالفصل في كافة المنازعات الادارية الخاصة باعضاء هاتين الجهتين القضائيتين لما لها من قدرة على الاحاطة بشئون اعضائها وكفاية للبت في أمرها •

اذ استبعد المشرع في المادتين ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة القرارات الادارية النهائية المتعلقة بنقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة من ولاية تلك الدوائر ، غانه يكون قد حصن هذه القرارات من الرقابة القضائية وحال بين اعضاء هاتين الجهتين القضائيتين (م) - المحكمة الدستورة)

وبين الالتجاء بشانها الى قاضيهم الطبيعى الذى هدده فى صدر هاتين المادتين على ما سلف بيانه ، مخالفا بذلك ما تقضى به المادة من الدستور التى تنص على أن « التقاضى مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ٥٠٠ ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء» •

٨ ــ نص المادة ٦٨ من الدستور على عدم جواز تحصين القسرارات الادارية من رقابة القضاء ورد عاما لا يجوز تخصيصه باستبعاد ما تعلق منها بتنظيم سير القضاء ، متى كان مبنى طلب الغائها ــ طبقا لما نصت عليه المادتان ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة ــ هو عيب في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة ٠

# الاجـــراءات

بتاريخ ٢٠ يوليه سنة ١٩٧٧ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية نص كل من الفقرة الأولى من المادة ١٠٤ والفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة المصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ مجلس الدولة في قرارات نقلهم وندبهم وتأدييهم ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رغض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريرا بالرأى • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة الصدار الحكم بجلسة اليوم •

#### المكمية

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع \_ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٤٩ لسنة ٢١ ق ادارية عليا ضد المدعى عليهم الاربعة الاخيرين ، وانتهى فيها الى طلب الحكم بالغاء كل من القرار الصادر من رئيس مجلس الدولة فهمايو سنة ١٩٧٣ بنقله من رئاسة المحكمة التأديبية بالاسكندرية الى العمل مستشارا بهيئة مفوضى الدولة بالمجلس بالقاهرة ، والقرار الصادر من مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٧٤ في الطلب رقم ٢ لسنة ١٩ ق غيما قضى به من مجازاته بعقوبة اللـوم ، والحكم بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ خمسين ألف جنيه تعويضا عن الاضرار الأدبية والمادية التي لحقت به من جراء هذين القرارين والقرار الصادر باهالته الى مجلس التأديب • كما دفع المدعى في صحيفة تلك الدعوى بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ١٠٤ والفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادربالقراربقانون وقم ١٤٧سنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ • وبتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٧٧ قررت المحكمة وقف الفصل في الطعن ليرفسع المدعى دعسواه الدستورية ، فأقام الدعسوى الماثلة •

وحيث أن الدعوى نظرت بجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ وفيها قررت المحكمة \_ اعمالا للمادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ \_ تكليف هيئة المفوضين لديها باتخاذ اجراءات تحضير الدعوى الدستورية بالنسبة للفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧ التي تتصل بالنزاع المطروح عليها بشأن الفقرة

الاولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه • وبعد أن أتخذت هيئة المفوضين هذه الاجراءات قدمت تقريرا برأيها •

وحيث أن المدعى يطلب الحكم جعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة غيما تضمنته من حظر الطعن في قرارات نقل وندب أعضاء مجلس الدولة ، وبعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من ذات القانون التي تقضى بأن الحكم الصادر من مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة نهائي غير قابل للطعن ، وذلك تأسيسا على أن هذين النصين يصادران حق عضو مجلس الدولة في التقاضي بشأن قرارات النقل والندب والتأديب وهي قرارات ادارية لا محوز تحصينها من رقابة القضاء ، كما انهما يحولان دون التجائه الى قاضيه الطبيعي في هذا الصدد وهو الدائرة المفتصة بنظر منازعات أعضاء مجلس الدولة الادارية ، بالاضافة الى اخلالهما بمبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون ، وذلك بالمخالفة لما نصت عليه المواد ٤٠ و ٦٨ و ١٦٥ و ١٦٧ و ١٧٢ من الدستور • ويضيف المدعى أن قرار مجلس التأديب الصادر ضده منعدم ذلك أنه أحيل الى المجلس باعتباره « لجنة ملاحية » ولم تتخذ قبله اجراءات التأديب المنصوص عليها في المواد ١١٣ و ١١٥ و ١١٨ من قانون مجلس الدولة مما أخل اخلالا جسميما بحقه في الدغاع •

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم ادستورية الفقرة الثانية من المادة ١٩٧٧ من قانون جلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ التى تنص على أنه « ويكون الحكم الصادر فى الدعوى التأديبية نهائيا غير قابل للطعن غيه بأى طريق من طرق الطعن » المقد أغرد هذا القانون الفصل السابع من بابه الرابع للاحكام الخاصة بتأديب أعضاء مجلس الدولة ، وعهد بذلك فى المادة ١٩١٢ منه الى مجلس تأديب يشكل برئاسة رئيس مجلس الدولة وعضوية ستة من نوابه بحسب ترتيب

القدمياتهم ، والوضحت المادة ١١٣ منه طريقة رنع الدعوى التاديبية فنصت على أن تقام من نائب رئيس مجلس الدولة لادارة التفتيش الفنى بناء على تحقيق جنائي أو تحقيق ادارى يتولاه أحد نواب رئيس المجلس بالنسبة للمستشارين ومستشار بالنسبة لباقي الأعضاء ، كما أوجبت أن تشتمل عريضة الدعوى التأديبية على التهمة والادلة المؤيدة لها ، وأجازت المادة ١١٤ لجلس التأديب أن يجرى ما يراه لازما من التحقيقات أو أن يندب أحد أعضائه لذلك ، وحددت المادة ١١٥ اجراءات المحاكمة التأديبية بحيث اذا رأى المجلس محلا السير فيها عن جميع التهم أو عن بعضها كلف العضو بالحضور بميعاد أسبوع على الاقل على أن يشتمل التكليف بالحضور على بيان كاف لموضوع الدعوى وأدلة الاتهام ، كما نصت المادة ١١٨ على أن يكون الحكم في الدعوى بعد سماع رأي ادارة التفتيش الفني ودفاع العضو الذي يكون آخر من يتكلم ، وأتاحت له أن يحضر بشخصه أو أن ينيب للدفاع عنه أحد أعضاء المجلس وأن يقدم دفاعه كتابة ، ثم أوجبت المادة ١١٩ في فقرتها الاولى أن يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية مشتملا على الأسباب التي بني عليها وأن تتلى هذه الأسباب عند النطق به •

وحيث أن مؤدى جميع هذه النصوص أن مجلس تأديب مجلس الدولة يشكل من سبعة من أقدم أعضائه ويفصل فى خصومة موضوعها الدعوى التأديبية ، وذلك بعد اعلان العضو بموضوع الدعوى والادلة المؤيدة لها وتكليفه بالحضور أمامه وتمكينه من ابداء دفاعه وتحقيقه، ثم يحسم الأمر غيها بحكم مسبب تتلى أسبابه عند النطق به ، وهسى جميعها اجراءات قضائية توفر لن يمثل أهامه من أعضاء مجلس الدولة كل سبل الدفاع عن حقوقهم وتكفل لهم جميع ضسمانات التقاضى وبالتالى غان مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يعتبر هيئة قضائية وبالتالى غان مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يعتبر هيئة تضائية عد اليها المشرع باختصاص قضائي محدد ، ويكون ما يصدر عنسه

فى هذا الشأن أحكاما قضائية وليست قرارات ادارية •

لما كان ذلك وكان من المقرر أن النص على عدم جواز الطعن في بعض الاحكام القضائية ، وقصر التقاضي بالنسبة لما فصلت فيه على درجة واحدة ، هو من الملاعمات التي يستقل بتقديرها المشرع الذي ارتأى فى تشكيل مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة من سبعة من أقدم أعضائه ما يدعو الى عدم اجازه الطعن فى أحكامه واعتبار التقاضى أمامه من درجة واحدة ، وكان مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين لا يعنى المساواة بين جميع الافراد رغم اختلاف ظروغهم ومراكزهم القانونية ، ذلك أن المشرع يملك لمقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز القانونية التي يساوى جها الافراد أمام القانون ، واذ توافر شرطا العموم والتجريد فيما نصت عليه المادة ٢/١١٩ من قانون مجلس الدولة من عدم جواز الطعن في الاحكام الصادرة من مجلس التأديب بالنسبة لجميع رجال مجلس الدولة الذين تتماثل مراكزهم القانونية ، فان النعى على الفقرة الثانية من المادة ١١٩ المشار اليها بأنها خالفت المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور بمقولة أنها تضمنت حظرا للتقاضى وحصنت قرارا اداريا من رقابة القضاء وأهدرت مبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق يكون من جميع وجوهه على غير أساس ، أما ما أثاره المدعى بشأن عدم اتباع اجـراءات التأديب قبله والاخلال بحقه فى الدفاع مما يجعل قرار التأديب منعدما ، فانه نعى يتصل بطلباته فى دعواه الموضوعية ويخرج عن نطاق الرقابة الدستورية التي تتولاها هذه المحكمة • لما كان ما تقدم غانه يتعين رفض الدعوى بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة سالفة البيان •

وحيث أنه بالنسبة للطمن بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه والتي تنص على أن « تختص

أحدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة » ، غانهاتمائل في حكمها الفقرة الاولى من الملادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ فيما نصت عليه من أن « تختص دوائر المواد المدنية والتجارية لمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة » ، الامر الذي دعا المحكمة الى اعمال رخصة التصدى المتاحة لها طبقا المادة ٧٧ من قانونها غيما يتعلق بهذه المادة الاخيرة لاتصالها بالنزاع الماروح عليها على ما سلف بيانه ،

ولما كان من المقرر أن من سلطة المشرع اسناد ولاية الفصل في بعض المنازعات الادارية التى تدخل أصلا في اختصاص مجلس الدولة طبقا لنص المادة ١٧٧ من الدستور الى جهات أو هيئات مضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام واعمالا للتغويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شان تصديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ، وكان مفاد المادتين ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية واختصاصاتها ، وكان مغاد المادية المشار اليهما أن المشرع قد رأى استنادا الى سلطته التقديرية أن ينتزع ولاية الفصل في طلبات رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة بالماء القرارات الادارية النهائية المقضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة بالماء القرارات الادارية النهائية المتعلق بأي شأن من شئونهم من ولاية القضاء الاداري ، فحجبه بذلك

عن نظر جميع هذه المنازعات واسندها الى دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة والى احدى دوائر المحكمة الادارية العليا بالنسبة لرجال مجلس الدولة ـ دون غيرها ـ باعتبار أن هاتين المحكمتين هما قمة جهتى القضاء المادى والادارى ، غان هذه الدوائر تكون وحدها هى القاضى الطبيعى المختص بالفصل فى كافة المنازعات الادارية الخاصة بأعضاء هاتين الجهتين القضائيتين لما لها من قدرة على الاحاطة بشئون أعضائها وكفاية البت فى أمرهـا .

لما كان ذلك وكان المشرع في المادتين ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة اذ استبعد بعد ذلك القرارات الادارية النهائية المتعلقة بنقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة من ولاية تلك الدوائر ، غانه يكون قد حصسن هذه القرارات من الرقابة القضائية وحال بين أعضاء هاتين الجهتبن المتضائيتين وبين الالتجاء بشأنها الى قاضيهم الطبيعي الذي حدده في صدر هاتين المادتين على ما سلف بيانه ، مخالفا بذلك ما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور التي تنص على أن « التقاضي حق مصون ومكنول الناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ٥٠٠ ويحظر النص في القسوانين على تحصين أي عمل أو قرار ادارى من رقابة

وحيث أنه لا يحاج فى هذا الشأن بما قررته ادارة قضايا المحكومة من أن التشريعات المنظمة السلطة القضائية ومجلس الدولة قد اضطردت على عدم اجازة الطعن فى قرارات النقل والندب لتعلقها بتنظيم سير القضاء ، ذلك أن النص فى المادة ١٨٨ من الدستور على عدم جواز تحصين القرارات الادارية من رقابة القضاء ورد عاما لا يجوز تخصيصه باستبعاد ما تعلق منها بتنظيم سير القضاء ، متى كان مبنى

طلب الغائها \_ طبقا لما نصت عليه المادتان ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١/١٥ من قانون مجلس الدولة \_ هو عيب في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة • كما أنه لا وجه لما اثير بشأن الاثار التي قد تترتب على ما يصدر من أحكام بالغاء قرارات النقل والندب بعد ابلحة الطعن شيها ، ذلك أن هذه الاثار \_ وهي ذات الاثار التي تترتب على الاحكام بالغاء قرارات التعيين أو الترقية المباح الطعن فيها أصلا طبقا للمادتين بالماء قرارات التعيين أو الترقية المباح الطعن فيها أصلا طبقا للمادتين على ١/٨٣ و ١/١٠٤ المشار اليهما \_ لا يمكن أن تحول دون اعمال الرقامة على دستورية القوانين واللوائح التي عهد بها الدستور الى هذه المحكمة حمامة له وصونا لاحكامه •

لا كان ما تقدم وكان نص المادة ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ السنة ١٩٧٣ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ونص المادة ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة المسادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ قد خالفا نص المادة ٨٨ من الدستور على ما سلف بيانه ٤ غانه يتعين المحكم بعدم دستورية ما تضمناه من عدم اجازة الطعن فى قرارات نقل أو ندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة أهام الدوائر التى ناط بها المشرع دون غيرها الفصل فى طلبات الماء القارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شسأن من شئونهم ٠

# لهدده الأسباب

### حكمت المحكمة:

أولا : برفض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون مجلس رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ ٠

نانيا: بعدم دستورية نص كل من الفقرة الاولى من المادة ٨٣ مسن قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ، والفقرة الاولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمناه من عدم اجازة الطعن في قرارات نقسل وندب رجسال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة أمام الدوائر المختصة طبقا لهاتين المادين بالفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شسئونهم ٥

ثالثا: الزمت الحكومة المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتماب الحاماة •

### جلسة ٥ من يونية سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية وثيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين كمال سلامة هيد الأه ود، فتحي هيد الأصبور ومحمد على راغب بليغ ومعدوح مصطفى حسن ومحيد عبد الخالق النلاي ه**وكتي أمين ع**يد المحيد اعضاء ، وحضور السيد المستشار محمد كمال مح**فو**ظ المفوض ، والمسيد احمد على فضل الله أمين السر ،

#### (11)

# القضية رقم ١٦ لسنة ٣ قضهائية « دستورية »

- ١ حكم ـ اثر الحكم بعدم دستورية نمى تشريعي ـ بيائه ـ الخادة ٩٩ من فاتون
   المحكمة الدستورية والأذكرة الإيضاحية للقانون
- ٢ ـ محكمة الوضوع ـ اختصاص ـ اعمال اثر الحكم بعدم الدستورية مماتختص به محكمة الوضوع .
- ا سنظمت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ في فقرتيها الثالثة والرابعة الآشار التي تترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي فنصت على أنه « ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم فاذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الاحكام التي صدرت بالادانة استنادا الي ذلك النص كأن لم تكن ••• » ، وجاء بالذكرة الايضاحية للقانون أنمؤدي عدم جواز تطبيق النص من اليوم التالي للنشر ليس عدم تطبيقه في المستقبل فحسب ، وانما بالنسبة الى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية على أن يستثني من هذا الاثر الرجعي الحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الامر المقضي أو بانقضاء مدة تقادم •

٢ — اعمال أثر الحكم بعدم الدستورية طبقا لما نظمته المادة ١٩ من قانون المحكمة مما تختص به محكمة الموضوع ، لتنزل حكم هذه المادة على الوقائع المطروحة عليها وما قد يثار بشأنها من دفوع أو دفاع الامز الذي لا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا .

# الاجـــراءات

بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٨١ أودع المدعى صحيفة هذه الدعسوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بتغليب حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢٨ لسنة ١ ق الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٨١ على حكم المحكمة العليا السابق صدوره في الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ٤ ق ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها عدم قبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالرأى • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

### المكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٩١٠ لسنة ٥٠ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بالفاء القرار الصادر من مدير ادارة النقد بمصادرة مبلغ ٥٨٠٠ جنيه ضبط فى القضية رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٠ حصر تحقيق نيابة الشئون المالية ، ودفع أمام تلك

المحكمة بعدم دستورية نص كل من الفقرة الاخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، والفقرة الاخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بالتهريب غيما تضمناه من حق وزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه في الامر بمصادرة الاشياء موضوع المخالفة اداريا ٠

وبتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بوقف الفصل في الدعوى وحددت للمدعى ثلاثة أشهر لرفع دعواه الدستورية ، فأقسام الدعوى رقم ه لسنة ٤ قضائية بطلب الحكم بعدم دستورية النصين المشار اليهما ، وفي أول مارس سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة العليا برغض دعواه • ثم أقام المدعى بعد ذلك الدعوى رقم ٣٠٢٩ لسنة ١٩٨٠ كلى جنوب القاهرة وطلب غيها الحكم برذ المبلغ السابق مصادرته استنادا الى ما نص عليه قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن الاثر الرجعي لا يصدر من أحكام بعدم دستورية أى نص جنائى ، فقضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر ألدعوى واحالتسها الى مجلس الدولة لنظرها بهيئة قضاء ادارى ، واذ كانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨١ حكمها في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١ قضائية بعدم دستورية الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بالتهريب ، فقد أقام المدعى دعواه الماثلة لتعليب الحكم الاخير على الحكم السابق صدوره في الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ قضائية ، حتى يتبين القضاء الاداري \_ الذي احيلت اليه دعواه الموضوعية \_ المحكم الواجب تطبيقه عليها •

وحيث أن طلبات المدعى تستهدف فى حقيقتها طلب اعمال أشر

الحكم الصادر بعدم الدستورية فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١ قضائية على دعواه الموضوعية المحالة الى القضاء الادارى والتى يطالب فيها برد مبلغ ٥٨٠٠ جنيه تمت مصادرته فى تاريخ سابق على صدور هذا المكم ٠

وحيث أن المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نظمت فى فقرتيها الثالثة والرابعة الآثار التي تترتب على الحكم بعدم دستورية نص نشريعى فنصت على أنه « ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم الذا كانالحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الاحكام التي صدرت بالادانة استنادا الى مؤدى عدم جواز تطبيق النص من اليوم التالى للنشر ليس عدم تطبيقه فى المستقبل فحصب ، وانما بالنسبة الى الوقائع والعلاقات السابقة فى المستقبل فحصب ، وانما بالنسبة الى الوقائع والعلاقات السابقة على مدور الحكم بعدم الدستورية على أن يستثنى من هذا الاشر الرجعى الحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت عند صدوره بحكم هاز قوة الامر المقضى أو بانقضاء مدة تقادم •

لما كان ذلك ، وكان اعمال أثر الحكم بعدم الدستورية طبقا لما نظمته المادة ٤٩ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه مما تختص به محكمة الموضوع لتنزل حكم هذه المادة على الوقائع المطروحة عليها وما قد يثار بشأنها من دفوع أو دفاع الامر الذي لا تعتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا ، فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى •

# لهدده الأسباب

حكمت المحكمة عدم الهنتماصها بنظر الدعوى والزمت المدعسى المصروخات ومبلغ لهمسة وعشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

### جلسة اول يناير سنة ١٩٨٢

# برئاسة السيد المنتشار فاروق سيف النصر ويس العكمة

وحفسور السادة المستشارين : د، فتحى عبد المسبسور ومحمد على راغب بلاغ ومصطفى جعيسل مرسى ومعلوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النسادى ومني امين عبد المجيد أعضاء ، وحضور السيد المستشار د، محمد ابراهيم أبو المينين المغوض ، والسيد أحمد على فضل الله أمين السر ،

#### (11)

## القضية رقم ٢٦ أسنة، ١ قضائية « دستورية »

- دعوى \_ الدعوى الدستورية \_ قبولها \_ السلحة ق الدعوى \_ مصلحة شخصية مباشرة للطاعن \_ مثاط هذه الصلحة ارتباطها بمصلحته ق دعوى الوضيوع .
- ٢ أجانب ملكية فانون أثر مباشر القانون وفرا المستة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المعربين للمقدارات البئية والاراض الفضاء حظره في المدادة الاولى منه اكتساب في المعربين ملكية المقارات البئية والاراضي الفضاء الا في حدود الاستشاءات والضوابط التي تكفلها نصوصه دون أن يرتد أثر هذا العظر الى الماضي النصى في المادة ه/٢ من هذا القانون على أن التصرفات التي لم يتم شهرها قبل المعمل بهذا القانون لا يجوز شهرها تطبيق لحكم المادة الاولى باثر مباشر من المريخ نفاذه .
- ٣ ـ حـق الملكية \_ كسب الملكية المقاربة مركز قانوني مركب لا يتم تكويته
   الا بتوافر عنصرين هما انطقاد المقد صحيحا وتستجيله اثر ذلك .
- ي. سلطة التشريع ب حقـوق \_ للمشرع سلطة تقـديرية في تنظيم الحقوق ب ضوابط هذهالسلطة التقديرية \_ صدور الحكم التشريمي بقاعدة عامة مجردة .
   عدم اهداره نصا في العستور .
- ١ ــ من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر
  للطاعن مصلحة شخصية مباشرة فى طعنه ومناط هذه المصلحة
  ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم
  الدستورية بمناسبتها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها •
- ٧ ـ أن المشرع بعد ان أورد في المادة الأولى من القانون رقم ٨١

اسنة ١٩٧٦ حكما جديدا \_ يسرى من يـوم نفاده \_ حظـر بمقتضاه كأصل عام على غير المصريين اكتساب ملكية العقارات المبنية والاراضى الفضاء الافى حدود الاستثناءات والضوابط التي تكفلها نصوصه وذلك دون أن يرتد أثر هذا الحظر الي الماضي ، عمد في المادة الخامسة منه الى التغرقة بين التصرفات التي تم شهرها قبل تاريخ العمل بالقانون والتصرفات التي لم تكن فد أشهرت حتى هذا التاريخ • فأبقى على التصرفات الاولى صحيحة ومنتجة لاثارها القانونية وغقا لما قررته الفقرة الاولى من المادة المذكورة ، ذلك أن هذه التصرفات هي التي ترتب عليها كسب الملكية قبل نفاذه ، فرأى المشرع حماية لهذه الحقوق المكتسبة وأحتراما للاوضاع المستقرة الأبقاء عليها وعدم المساس بها اعمالا لقاعدة عدم رجعية القوانين على ما الفصحت عنسه المذكرة الأيضاحية للقانون ، أما بالنسبة للتصرفات غير المشهرة قبل تاريخ العمل به ، غانه لا يترتب عليها اكتساب الملكية العقارية ـ وغقا لما يقضى به القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى في مادته التاسعة من أن حق الملكسية المقاريه لا ينتقل سواء بين المتعاقدين أو غيرهم الا بالتسجيل ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن ، ومن ثم غان المشرع ــ اعمالا للاثر الفورى لحكم الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى سالفة الذكر بينص في الفقرة الثانية من المادة الخامسة على عدم الاعتداد بتلك التصرفات وعدم جواز شهرها .

لما كان ذلك ، غان نص هذه الفقرة المطعون عليها يكون قد طبق حكم الحظر المسار اليه في المادة الاولى من القانون بأثر مباشر من تاريخ نفاذه دون أن ينطوى على ألى أثر رجعى يتضمن المساس بالملكيات العقارية القائمة والتي ثبتت لاصحابها الاجانب. قبل بدء العمل به •

- ب اذ كان المحظور قانونا طبقا لنص المادة الاولى هو اكتساب الاجانب ملكية العقارات المبنية والاراضى الفضاء ، وكان كسبهم لهذه الملكية بالعقد هو مركز قانونى مركب لا يتم تكوينه الا بتوافر عنصرين هما انعقاد العقد صحيحا من ناحية وتسجيله من ناحية أخرى ، فان العقود الصحيحة غير المسجلة قبل تاريخ العمل بالقانون المطعون فيه وان كان يتولد عنها التزام بنقل الملكية الى المتصرف اليهم ، الا أن ذلك لا يكفى فى ذاته لاكتمال أى مركز قانونى لهم فى خصوص هذه الملكية حتى يترتب على اعمال حكم الحظر المساس بها ، وبالتالى لا يصح أن ترمى تلك الفقرة برجعية الاثسر .
- للمشرع سلطة تقديرية فى تنظيم الحقوق بلا معقب عليه فى تقديره ما دام أن الحكم التشريعي الذى قرره لتلك الحالات قد صدرت به قاعدة عامة مجردة لا تنطوى على التمييز بين من تساوت مراكزهم القانونية ولا تهدر نصا فى الدستور .

## الاجـــراءات

بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٧٩ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم أصليا : بعدم دستورية القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء واحتياطيا : بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى (م ٥ – المحكمة الدستورية )

بالنسبة لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون سالف الذكر، وبعدم قبولها غيما عدا ذلك •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

#### الحكم

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة · حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية ·

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى بصفته الشخصية وبصفته وليا طبيعيا على ولديه القاصرين كان قد أقام الدعوى رقم ٣٤٦٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن بيع المدعى عليها الخامسة — نيركة مصر للتأمين — شقة سكنية بالعمارة المبينة بالصحيفة ، الى كل من ولديه وزوجته — حينئذ — المدعى عليها السادسة ، وذلك لقاء ثمن من ولديه وزوجته . وبنصحة ونفاذ الاقرار الصادر من المدعى عليها السادسة بالتنازل عن نصيبها الى المدعى ، وبتسليمه الشقة محل النزاع واعتبار الحكم الذي يصدر فى الدعوى — بعد شهره — سندا للملكية وقد ردت المدعى عليها السادسة — عقب طلاقها — على ذلك ببطلان عقد البيع المشار اليه استنادا الى أن المدعى وولديه يحملون الجنسية الليبية، وأن المانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ يحظر على غير المصريين اكتساب ملكية العقارات المبنية والاراضى الفضاء فى مصر ويوجب فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه عدم الاعتداد بالتصرفات غير المشهرة قبل تاريخ من المادة الخامسة منه عدم الاعتداد بالتصرفات غير المشهرة قبل تاريخ من المادة الخامسة منه عدم الاعتداد بالتصرفات غير المشهرة قبل تاريخ من المادة الخامسة منه عدم الاعتداد بالتصرفات غير المشهرة قبل تاريخ

العمل به أو شهرها ، فدفع المدعى بعدم دستورية هذا القانون • وبتاريخ ما أبريل سنة ١٩٧٩ قضت المحكمة بوقف الدعوى وحددت للمدعى أجلا غايته آخر مايو سنة ١٩٧٩ لرفع دعواه الدستورية ، فأقام دعواه المائلة •

وحيث أن الحكومة قد دفعت بعدم قبسول الدعوى تأسيسا على انتفاء مصلحة المدعى في الطعن على نصوص القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٣ ، وذلك فيما عدا الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه اذ أنها وحدها التي تتعلق بالمنازعة في دعواه أمام محكمة الموضوع ٠

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعى وان ذهب نميها الى طلب الحكم أصليا بعدم دستورية القانون المشار اليه واحتياطيا بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه ، الا أنه لم يورد غيما ساقه من أوجه النعى على نصوصه سوى نص هذه الفقرة ، وكذلك نص كل من الفقرة الثالثة من البند (ب) من المادة الثانية والفقرة الاولى من المادة الخامسة منه ـ والتي تعرض أولاهما لحالة غير المصرى الذي يملك أرضا فضاء فتوجب عليه أن يقيم عليها البناء خلال مدة سنتين من تاريخ التملك والا جاز للدولة أن تعيد بيع الارض للغير على حسابه ، كما تعرض الفقرة الاخرى لبيان حكم التصرفات العقارية التي تم شهرها للاجانب قبل العمل بالقانون المطعون فيه وتقضى ببقاء هذه التصرفات صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية على أن يخضع المالك الاجنبي للاهكام المستحدثة التى نص عليها القانون بشأن وجوب البناء على الارض الفضاء خلال مدة سنتين من تاريخ العمل بالقانون وألا يتصرف في العقار الملوك بأى تصرف ناقل الملكية قبال مضى خمس سنوات من تاريخ اكتسابه لما ... وهو ما عناه المشرع بالنص في صدر الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون على « عدم الاخلال بما نص عليه فى الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية وحكم المادة الثالثة من هـذا القانون ، •

لما كان ذلك ، وكان من المقسور انه يشترط لقبول الطعن بعسم الدستورية أن يتواغر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع التي أثير الدنسع بعدم الدستورية بمناسبتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وكانت منازعة المدعى عليها السادسة في الدعوى الموضوعية مبناها عدم أحقية المدعى وولديه في اكتساب ملكية شقة النزاع بسبب جنسيتهم الاجنبية وعدم جواز الاعتداد أو شهر عقد البيع الذي يركنون اليـــه استنادا منها الى نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ مما حدا بالمدعى الى الدفع بعدم دستوريته بمقولة أن حكم هذه الفقرة ـ التي تقضى بعدم الاعتداد بالتصرفات غير المسهرة نبل تاريخ العمل به وبعدم شهرها ــ ذو أثر رجعي لم يحظ بالموافقة عليه طبقا للدستور • لما كان ذلك ، فان مصلحة المدعى في دعواه الماثلة انما تقوم على الطعن بعدم دستورية تلك الفقرة غصب ، بتقدير أن الحكم لـــه في طلباته الموضوعية يتوقف على ما يسفر عنه القضــــاء في الطعن بعدم دستوريتها ، أما الفقرة الثالثة من البند (ب) من المادة الثانية والفقرة الاولى من المادة الخامسة وسائر نصوص القانون الاخرى ، غلا مصلحة شخصية للمدعى فى الطعن بعدم دستوريتها اذ ليس ثمة أثر لها على طلباته أمام محكمة الموضوع ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء المملحة بالنسبة للطعن على القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وذلك فيما عدا نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة منــه ۰

وحيث أن المدعى ينعى على الفقرة الثانية من المادة الخامسة من المقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ أنها اذ نهت عن الاعتداد بالتصرفات غير المشهرة قبل تاريخ نفاذه وحظرت شهرها ــ مالم يكن قد جرى بشأنها تقديم طلبات شهراء أو اقامة دعاوى صحة تعاقد أو استخراج تراخيص

بناء قبل ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ - تكون قد انطوت على أثر رجعى ينسحب حكمه الى التصرفات التى انعقدت قبل تاريخ العمل بالقانون وهذا الاثر الرجعى لم يوافق عليه مجلس الشعب بالاغلبية الخاصة مما يخالف نص المادة ١٨٧ من الدستور • كما أن الحكم الذى نصت عليه تلك الفقرة من شأنه الاخلال بالملكية الخاصة التى كفلت المادة ٣٤ من الدستور صونها وحمايتها •

وحيث أن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تماك غير المريين المعقارات المبنية والاراضى الفضاء يحظر في صدر مادته الاولى على غير المريين اكتساب ملكية هذه المقارات والاراضى أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث ، ويقضى في مادته الرابعة ببطلان كل تصرف يتم بلخالفة لاحكامه ، وينص في المادة الخامسة منه \_ في فقرتها الاولى \_ على أنه «مع عدم الاخلال بما نص عليه في الفقرة الاخيرة من البنسد (ب) من المادة (٢) وحكم المادة (٣) من هذا القانون ، تبقى التصرفات التي تم شهرها قبل العمل به صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية » وفي غقرتها الثانية على أنه « اما التصرفات التي لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون غلا يعتد بها ولا يجوز شهرها الا اذا كانت قدمت بشأنها طلبات شهر الى مأموريات الشهر العقارى أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاد أمام القضاء أو استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ » كما ينص في المادة منه على العمل بأحكامه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد نشر في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٩ »

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن الشرع بعد أن أورد فى المادة الاولى من القانون المسار اليه حكما جديدا ــ يسرى من يوم نفاذه ــ خطر بمقتضاه كأصل عام على غير المحربين اكتساب ملكية العقارات

المبنية والاراضى الفضاء الافى حدود الاستثناءات والضوابط التي تكفلها نصوصه وذلك دون أن يرتد أثر هذا الحظر الى الماضي ، عمد فى المادة الخامسة منه الى التفرقة بين التصرفات التي تم شهرها قبل تاريخ العمل بالقانون والتصرفات التي لم تكن قد أشهرت حتى هذا التاريخ • فأبقى على التصرفات الاولى صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية وفقا لما قررته الفقرة الاولى من المادة المذكورة ، ذلك أن هذه التصرفات هي التي ترتب عليها كسب الملكية قبل نفاذه ، فرأى المشرع حماية لهذه المحقوق المكتسبة واحتراما للاوضاع المستقرة الابقاء عليها وعدم المساس بها اعمالا لقاعدة عدم رجعية القوانين على ما أغصمت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ، أما بالنسبة للتصرفات غير المسهرة قبل تاريخ العمل به ، غانه لا يترتب عليها اكتساب الملكية العقارية \_ وفقا لما يقضى به القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري في مادته التاسعة من أن حق الملكية العقارية لا ينتقل بين المتعاقدين أو غيرهم الا بالتسجيل ، ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الاثر سوى الالترامات الشخصية بين ذوى الشأن ، ومن ثم مان المشرع ــ اعمالا للاثر الفورى لحكم الحظر المنصوص عليه في المادة الاولى سلفة الذكر ــ نص في الفقرة الثانية من المادة الخامسة على عـدم الاعتداد بتلك التصرفات وعدم جواز شهرها .

لا كان ذلك ، فان نص هذه الفقرة المطعون عليها يكون قد طبق حكم الحظر المشار اليه في المادة الاولى من القانون بأثر مباشر من تاريخنفاذه دون أن ينطوى على أي أثر رجعى يتضمن المساس بالملكيات العقارية القائمة والتى ثبتت الصحابها الاجانب قبل بدأ العمل به •

ولا يقدح فى ذلك ما ذهب اليه المدعى من أن ما قضت به تلك الفقرة من عدم الاعتداد بالتصرفات غير المشهرة انما يمس المراكز القانونية التى ترتبت للمتصرف اليهم بمقتضى عقود صحيحة من شأنها توليد الالترام بنقل الملكية اليهم ، ويحول بالتالي دون كسبهم لها تنفيذا لهذا الالترام مما يشوبها برجعية الاثر ، ذلك أنه اذ كان المطـــور قانونا طبقا لنص المادة الاولى هو اكتساب الاجانب ملكية العقارات المبنية والاراضى الفضاء ، وكان كسبهم لهذه الملكية بالعقد هو مركز قانوني مركب لا يتم تكوينه الا بتوافر عنصرين هما انعقاد العقد صحيحا من ناحية وتسجيله من ناحية أخرى ، فان العقود الصحيحة غير المسجلة قبل تاريخ العمل بالقانون المطعون غيه وان كان يتولسد عنها الترام بنقل الملكية الى المتصرف اليهم ، الا أن ذلك لا يكفى في ذاته لاكتمال أى مركز قانوني لهم في خصوص هذه الملكية حتى يترتب على اعمال حكم الحظر المساس بها ، وبالتالي لا يصع أن ترمي تلك الفقرة برجعية الاثر \_ كما لا يغير من ذلك ما تضمنته الفقرة سالفة البيان من استثناء الحالات الثلاثة التي نصت عليها ... وهي التصرفات التي جرى بشأنها تقديم طلبات شهر أو اقامة دعاوي صحة تعاقد أو استضراج تراخيص بناء قبل ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ \_ تاريخ انعقاد مجلس الوزراء الذي أعقبه الاعلان عن اقرار مشروع القانون ــ ذلك أن استثناء هذه المالات \_ لاعتبارات الجدية وحسن النية التي رآها المشرع جديرة بالرعاية \_ هو فى واقع الامر اخراج لها من نطاق الحظر الذى غرضه القانون بمقتضى نص المادة الاولى منه ليسرى عليها حكم الاباحة الذي كان قائما من قبل ــ وهو ما يملكه المشرع بماله من سلطة تقديرية في تنظيم الحقوق بلا معقب عليه في تقديره ما دام أن الحكم التشريعي الذي قرره لتلك الحالات قد صدرت به قاعدة عامة مجردة لا تنطوى على التمييز بين من تساوت مراكزهم القانونية ولا تهدر نصا في الدستور .

لا كان ذلك ، غان ما أثاره المدعى بشأن رجعية نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ونعبه عليه

تبعا لذلك بمخالفة الدستور لعدم موافقة مجلس الشعب عليه بالاعلبية الخاصة التى تتطلبها المادة ١٨٧ منه \_ يكون على غير أساس •

وحيث أنه لما كان من المقرر أن التصرفات غير المشهرة لا تنقل بذاتها حق الملكية العقارية ، وأن المتصرف اليه بعقد غير مشهر لا يعتبر في نظر القانون مالكا للعقار موضوع التصرف الا اذا تم شهر التصرف أو الحكم النهائي المثبت له بطريق التسجيل ــ على ما سلف بيانه ــ فان ما ينعاه المدعى على الفقرة سالفة الذكر من مخالفتها الدستور بمقولة أن ما نصت عليه من أن التصرفات غير المشهرة قبل العمل بالقانون لا يعتد بها ولا يجوز شهرها \_ ينطوى على مساس بالملكية الخاصة التي كفل الدستور في المادة ٣٤ منه صونها وحمايتها ، يكون هذا النعى بدوره غير مسدده و

وحيث أنه لما تقدم جميعا يتعين رفض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ١٩٧٨ ٠

# لهدده الاسباب

#### حكمت المحكمة:

أولا: بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن على القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المجنية والاراضى الفضاء ــ وذلك غيما عدا نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانـون ٠

ثانيا : برغض الدعوى بالنسبة للطعن على نص الفقرة المشار اليها ، وبمصادرة الكفالة والزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المصاماة ،

### جلسمة ٥ من فبراير سمنة ١٩٨٣

برناسة السيد المستشار فاروق سيف النصر رئيس المحصة

وحضور السادة المستشسارين : د، فتحى عبد المسبور ومحيد على راّغب بليغ ومصطفى جميل مرسى ومعدوم مصطفى حسن ومني امين عبد المجيد وفوزى أصعدم تس اعضاء ، وحضور السيد المستشار محيد كمال محفوظ المُوض ، والسيد أحبسد على فضل ألله امين السر ،

#### (17)

## القضية رقم ١٨ لسنة ١ قضائية (( دستورية ))

- ١ ـ دسنور ـ لواتع الفرورة ـ نص المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ لم يغرض
   جزاء لعدمعرض لوائع الفرورة على مجلس الامة ـ عدم عرضها لا يترتب
   عليه اى مساس بقوتها .
- ٢ تأميم ــ دستور سنة ١٩٥٨ ــ خلوه من نص خاص في شان مبدا التأميم ــ
   هذا المبدأ يجد سنده في النص العام الذي ورد في اللادة الخامسة منــــه
   بشان الملكية الخاصة ــ مفتضى ذلك .
- ٣ ناميم ــ القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بنسان تاميم بعض الشركات والمنشات ــ هذا التاميم استهدف الصالح المــام وتم مقــابل تعويض ولم ينطو على مصادرة اللكية الخاصة ــ اساس ذلك .
- ١ دستورية القوانين \_ الرقابة القضائية على دستورية القوانين \_ نطاقها \_
   النمى على كيفية تطبيق القانون واجراءات تنفيذه \_ لاتشكل عبيا دستوريا
   ولا تمتد اليه رفاية ألمحكمة المستورية المليا .
- ا أن المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ كانت تنص على أن لمرئيس الجمهورية أن يصدر أى تشريع أو قرار مما يدخل أصلا في المختصاص مجلس الأمة اذا دعت الضرورة الى اتخاذه في غياب المجلس على أن يعرض عليه فور انعقاده فاذا اعترض المجلس على ما اصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثى أعضائه سقط ماله من أثر من تاريخ الاعتراض و ويستفاد من هذا النص أنه وأن أوجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات تطبيقا له على مجلس الامة فور انعقاده ، الا أنه لم يفرض جزاء لعدم

عرضه وذلك خلافا لمسلك المشرع في سائر الدساتير الاخسرى سواء السابقة على هذا الدستور أو اللاحقة له اذ نصتجميعا على أن القرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية في غيبة المجلس النيابي لدواعي الضرورة يزول مالها من قوة القانون اذا لم تعرض على المجلس • وهذه المفايرة في الحكم بين دستور سنة ١٩٥٨ والدساتير الاخرى تدل على أن المشرع في هذا الدستور قصد الا يرتب ذلك الاثر على مجرد عدم عرض القرارات بقوانين على مجلس الامة بل أوجبه فقط في حالة اعتراض المجلس بعوانين على مجلس الامة بل أوجبه فقط في حالة اعتراض المجلس عليها بالاغلبية الخاصة التي نص عليها .

انه وأن كان الشرع الدستورى لم يضمن دستور سنة ١٩٥٨ نصا خاصا في شأن مبدأ التأميم ، الا أن هذا البدأ يجد سسنده في النص العام الذي ورد في المادة الخامسة من هذا الدستور التي تقضى بأن « الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون» مما مقتضاه جواز تقييد حق الملكية الخامسة نزولا على مقتضيات الصالح العام باعتبارها وظيفة اجتماعية ينظم القانون اداءها في خدمة الجماعة بأسرها ، وهو ما ردده دستور سنة ١٩٧١ في المادة ٣٣ منه التي جعلت الملكية الخاصة وظيفة اجتماعية وقضت بأن يكون استخدامها بما لا يتعارض مع الخير العام للشعب ، وفي المادة ٣٤ التي نصت على أن الملكية مصونة ٥٠٠ ولا تنزع الملكية الا المنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ، وما أكده ذلك الدستور في المادة ٥٣ من أنه « لا يجوز التأميم الا للمنفعة العامة وبقانون ومقابل تعويض» .

٣ ــ أن القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص فى الفقرة الاولى من المادة الاولى

منه على تأميم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرفق به ومن بينها الشركة المرية المتحدة للملاحة البحرية ، حرص في مادته الثانية على تعويض أصحاب المشروعات المؤممة وبين كمفية أداء التعويض اليهم فنص على أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سينة ٠٠٠ » كميا أفصيح المشرع في المذكيرة الايضاحية للقانون عن مقاصده واعتبارات المملحة العامة التي تغياها من اصداره فأشار الى أن الهدف من التأميم هــو توسيع قاعدة القطاع العام بحسبانه ضرورة قومية لتوجيه الاقتصاد القومي توجيها مؤثرا ومفيدا لخطة التنمية بما يكفل المضى بها قدما نحو الغايات المقصودة منها مما يقتضى حشد القوى الفنية والامكانبات المادية اللازمة لها ــ دون ترك اعبائها وتمويل احتياجاتها للقطاع الخاص الذي قد يتجه بجهوده وفق الاحتياجات التي تمليها مصالحه الخاصة وفي ذلك ما قد يقيم العثرات أمام خطة التنمية » لما كان ذلك ، فان ما ذهب اليه المدعون من أن ذلك القرار بقانون اذ قضى بتأميم الشركة الملوكة لهم لم يستهدف الصالح العام وأن تأميمها قد تم بغير مقابل بما ينطوى على مصادرة للملكية الخاصة التي كفلها الدستور يكون غير سلديد ٠

١ حما أشاره المدعسون بشسسأن الاجسسراءات التنفيسذية اللاحقة على تأميم الشركة وايلولة ملكيتها الى الدولة سسواء ما تعلق منها بصدور قرار جمهورى جادماجها فى شركة أخرى ثم المعدول عن هذا الادماج أو بصدور قرار بتصفيتها ذلك أن هذه المطاعن سأيا كان وجه الرأى فيها لا تعدو أن تكون نميا على كيفيسة تطبيق القانون واجراءات تنفيذه ، وجدلا حول مدى مشروعية هذه الاجراءات مما لا يجوز التعرض له أمام هذه المحكمة اذ لا يشكل عيبا دستوريا يوصم به هذا القانون وتعتد اليه رقابتها .

## الاجـــراءات

بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٨ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقسم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت غيما تضمنه من ادراج الشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية في الجدول المرافق له •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعبوي ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

وبجلسة ٤ أبريل سنة ١٩٨١ قضت المحكمة بانقطاع سير المخصومة لوغاة المدعية الثامنة ، فأستأنف باقى المدعين السير فيها بموجب صحيفة أودعت قلم الكتاب في ٣١ مارس سنة ١٩٨٢ وذلك بصفاتهم الشخصية وباعتبارهم ورثة المتوفاة ٠

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقسررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الدعوى أستونت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ـ تتحمل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الاسكندرية طالبين الحكم بثبوت ملكيستهم للشركة المحية المتحدة للملاحة البحرية وتسليمها لعم مع الزام المدعى

عليهم بأن يدفعوا لهم قيمة التعويض الذي يقدره أحد الخبراء عما فاتهم من كسب منذ تأميم تلك الشركة و وأثناء نظر الدعوى دفسح المدعون بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وذلك فيما تضمنه من تأميم الشركة المشار اليها ، فقضت المحكمة في ٢٧ مارس سنة ١٩٧٨ بوقف الدعوى وحددت للمدعين أجلا غايته ٣١ مايو من ذات السنة لرفع دعواهم الدستوربة، فأقاموا الدعوى المائلة و

وحيث أن المدعين ينعون على القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت مخالفته للدستور اسستنادا الى سببين حاصل أولهما أن هذا القرار بقانون صدر من رئيس الجمهورية فى غيبة مجلس الامة ولم يعرض على المجلس غور انعقاده فسقط ماله من قوة القانون طبقا لنص المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ الذى كان قائما وقتاد و

وحيث أن المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ كانت تنص على أن لرئيس الجمهورية أن يصدر أى تشريع أو قرار مما يدخل أصلا في اختصاص مجلس الامة اذا دعت الضرورة الى اتخاذه في غياب المجلس على أن يعرض عليه غور انعقاده غاذا اعترض المجلس على ما أصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثى أعضائه سقط ماله من أثر من تاريخ الاعتراض ويستفاد من هذا النص أنه وان أوجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات تطبيقا له على مجلس الاصة فسور انعقاده ، الا أنه لم يغرض جزاء لعدم عرضه وذلك خلافا لملك المشرع في سائر الدساتير الاخرى سواء السابقة على هذا الدستور أو اللاحقة به اذ نصت جميعا على أن القرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية في غيبة المجلس النيابي لدواعي الضرورة يسزول مالها من قوة القانون اذا لم تعرض على المجلس • وهذه المغايدة في

الحكم بين دستور سنة ١٩٥٨ والدساتير الاخرى تدل على أن المشرع في هذا الدستور قصد الا يرتب ذلك الاثر على مجرد عدم عسرض المقرارات بقوانين على مجلس الامة بل أوجبه فقط في حسالة اعتراض المجلس عليها بالاغلبية الخاصة التي نص عليها ، ومن ثم غان ما ينعام المدعون في هذا السبب يكون في غير محله .

وهيث أن حاصل النعى بالسبب الثاني أن القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ اذ أورد في الجدول المرفق به الشركة الملوكة للمدعين ضمن الشركات والمنشآت التي نصت مادته الاولى في فقرتها الاولى على تأميمها يكون قد خالف المادة ٣٥ من دستور سنة ١٩٧١ التي تشترط أن يكون التأميم لاعتبارات الصالح العام ومقابل تعويض ، ذلك أن هذه الشركة لم تسهم \_ بعد تأميمها \_ بأى دور فى تنمية الاقتصاد القومي سواء بكيانها الذاتي أو بادماجها في احدى شركات القطاع العام ذلك الادماج الذي صدر به القرار الجمهوري رقم ١٤٨٠ لسنة ١٩٦١ ثم ما لعث أن عدل عنه بموجب القرار الجمهوري رقم ٢١٢٦ لسنة ١٩٦٣ بعد أن كانت المدعى عليها الخامسة \_ المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري قد أصدرت في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٩٢ قـرارا بتصفية الشركة على غير سند من القانون وبادرت باتخاذ عدة تصرفات في هذا الصدد لم تحظ بموافقة المصفى ، وهكذا تأرجحت الشركسة بعد تأميمها \_ بين عدة أنظمة قانونية وواقعية لم تستقر على احداها الامر الذي يكشف عن أن تأميمها لم يستهدف الصالح العام • فضلا عن أن هذا التأميم لم يقترن بأداء التعويض المستحق للمدعين عن أيلولة حقوقهم في الشركة الى الدولة ، بل أدت التصفية المشار اليها الى مديونيتهم هم للدولة وهو ما يعد بمثابة مصادرة لاموالهم تتنافى مع ما يقرره الدستور في المادة ٣٦ من حظر المصادرة العامة للامسوال وعدم جواز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ٠

وحيث أن نطاق الطعن على هذا النحو يكون قد تحدد من الناحية الموضوعية فى النعى بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت غيما قضت به من تأميم الشركة المصرية المتحدة البحرية بادراجها فى الجدول المرقق بهذا القانون •

وحيث أنه وان كان الشرع الدستورى لم يضمن دستور سسنة الم١٩٥٨ نصا خاصا فى شأن مبدأ التأميم ، الا أن هذا المبدأ يجد سنده فى النص العام الذى ورد فى المادة الخامسة من هذا الدستور التى تقضى بأن « الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية ولاتنزع الملكية الالمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون » مما مقتضاه جواز تقييد حق الملكية الخاصة نسزولا على مقتضيات الصالح العام باعتبارها وظيفة اجتماعية ينظم القانون أداءها فى خدمة الجماعة بأسرها و وهو ما ردده دستور سنة ١٩٧١ فى المادة ٣٣ منه التى جعلت للملكية الخاصة وظيفة اجتماعية وقضت بأن يكون المتخدامها بما لا يتعارض مع الفير العام للشعب ، وفى المادة ٣٤ التى نصت على أن الملكية الخاصة مصونة ٥٠٠٠ ولا تنزع الملكية الالمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون و وما أكده ذلك الدستور فى المادة ٥٣ من أنه « لا يجوز التأميم الا للمنفعة العامسة وبقانون ومقابل تصويض » •

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص فى الفقرة الاولى من المادة الاولى منه على تأميم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرقق به ومن بينها الشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية ، حرص فى مادته الثانية على تعويض أصحاب المشروعات المؤممة وبين كيفية أداء

التعويض اليهم فنص على أن « تتحول أسهم الشركسات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة الى سندات أسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ٥٠٠٠ » كما أفصح المشرع فى المذكرة الايضاحية للقانون عن مقاصده واعتبارات المصلحة العامة التى تغياها من اصداره فأشار الى أن الهدف من التأميم هو « توسيع قاعدة القطاع العام بحسبانه ضرورة قومية لتوجيه الاقتصاد القومى توجيها مؤثرا ومفيددا لخطة التنمية بما يكفل المنى بها قدما نحو المغايات المقصودة منها مما يقتضى حشد القوى الفنية والامكانيات المادية اللازمة لها ــ دون ترك أعبائها وتمويل احتياجاتها للقطاع الخاص الذى قد يتجهبجهودهوفق الاحتياجات التي تمليها مصالحه الخاصة وفى ذلك ما قد يقيم العثرات أمام خطة التنبية » لما كان ذلك ا فان ما ذهب اليه المدعون من أن ذلك القسرار بقانون اذ قضى بتأميم الشركة الملوكة لهم لم يستهدف الصالح العام وأن تأميمها قد تم بغير مقابل بما ينطوى على مصادرة الماكية المام وأن تأميمها قد تم بغير مقابل بما ينطوى على مصادرة الماكية الخاصة التى كفلها الدستور يكون غير سديد •

وحيث أنه لا ينال من ذلك ما أثاره المدعون بشأن الاجسراءات التنفيذية اللاحقة على تأميم الشركة وأيلولة ملكيتها الى الدولة سواء ما تعلق منها بصدور قرار جمهورى بادماجها فى شركة أخرى شم العدول عن هذا الادماج أو بصدور قرار بتصفيتها ذلك أن هذه المطاعن \_ أيا كان وجه الرأى فيها \_ لا تعدو أن تكون نعيا على كيفية تطبيق القانون واجراءات تنفيذه ، وجدلا حول مدى مشروعية هذه الاجراءات مما لا يجوز التعرض له أمام هذه المحكمة اذ لا يشكل عيها دستوريا يوصم به هذا القانون وتمتد اليه رقابتها ، كما لا يقدح فى ذلك ما ذهب اليه المدعون من أن تصفية شركتهم المؤممة أسفرت عن عدم استحقاقهم لاى تعويض ، ذلك أن العبرة فى بيان ما اذا كان عدم استحقاقهم لاى تعويض ، ذلك أن العبرة فى بيان ما اذا كان التأميم قد تم بمقابل أو بدونه هو بما تقرره نصوص قانون التأميم بغض

سنظر عما قد ينتهى اليه تنفيذ أحكامه فى مجال تقسويم المشروع المؤمم وتحديد ماله من حقوق وما عليه من التزامات قد تستغرق هذه الحقوق غلا يبقى لاصحابه ما يعوضسون عنه ٠

لا كان ما تقدم ، فان ما ينعاه المدعون على القرار بقانون رقم م الماحية الشكلية أو المناحية المخلية المناحية الموضوعية ، يكون على غير ألساس ، الأمر الذي يتعين معه رفض الدعوى •

## لهدده الأسباب

حكمت المحكمة برغض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المصاماة .

### جلسة ه من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السبد المستشار فاروق سيف النصر ومسطقى جهيسل مرسى وحضور السادة المستشارين : د، فتحى عبد المسبور ومسطقى جهيسل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيسة ورابح لطفى جمعة أعضاء ؛ وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوش ؛ والسسيد احمد على فضل الله أمين السر ،

### ( ۱٤ ) القضية رقم ٧ لسنة ٢ قضائية «دستورية »

- ١ ـ قرارات ادارية ـ المادة الثاملة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة العرارات والإعمال التي العرب الغام بالرقابة ـ القصد منها تحصين كافة القرارات والإعمال التي يتخدما القائمون على شئون الرقابة في حدود الختصاصهم ضدالطعنبالالفاء أو المطالبة بالتمويفي عن الإضرار الترتبة عليها وإعفائهم اعضاء مطلقاً من كل مسئولية .
- ب حق التقاضى ـ فرارات ادارية ـ حظر النص في القوانين على تحصينها من
   رفاية القضاء ـ اساس ذلك ـ المادة ١٨ من المستور .
- ٣ ـ دستور ـ مبدأ الساواة \_ حق التقاضي \_ من الحقوق الصامة التي تغلت العساتي المساوة بين المواطنين فيها \_ حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ينظوى على اهدار لبدأ المساواة بينهم وبين فيهم من المواطنين الله ين لم يحرموا من هذا الحق .
- ٤ ـ قرارات ادارية \_ القرارات والاعبال التي تتخدما الجهة القائمة على تنفيذ شرون الرقابة لها صفة القرارات والاعبال الادارية \_ أثر ذلك \_ خضوعها لرقابة الغضاء , عسدم ترتيب أية مسئولية وعدم قبول أي دعوى قبال القائمين على شئون الرقابة مصادرة لحق التقاضي واخلال بعبدا المساواة بين الواطنين .
- ۱ يبين من أمر رئيس الجمهورية رقم ۱ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة أنه صدر استنادا الى حكم البند الثانى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء الذى يجيز لرئيس الجمهورية اصدار الاوامر بمراقبة الرسائل والمحدف والمطبوعات والمحررات وكافة وسائل التعبير قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وذلك عند اعلان حالة الطوارىء التى تم اعلانها بموجب القرار الجمهورى رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٦٧٠

وينص أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٩٧ في مادته الأولى على أنه « تفرض من الآن والي حين صدور أوامر أخرى من أجل سلامة الوطن رقابة عامة فى جميع انحاء البلاد ومياهها الاقليمية على الكتابات والمطبوعات والصور والطرود التي تسرد الى مصر أو ترسل منها الى الخارج أو تمر بها أو تتداول داخل البلاد ٠٠٠ » وفى مادته الثانية على أن « يتولى الرقيب العام ومن يندبه مــن الموظفين التابعين ــ في سبيل الدفاع الوطني والامــن العام ــ غدص ومراقبة جميع المواد والرسائل والاخبار التي تسرى عليها أحكام الرقابة وفقا لما نص عليه في المادة (١) وله أن يؤخر تسليمها أو يوقفها أو يمحو فيها أو يصادرها أو يعدمها أو يتصرف فيها على أى وجه اذا كان من شأنها الاضرار بسلامة الدولة ٠٠٠٠ » كما نصت مادته الثامنة \_ محل هذه الدعوى \_ على أنه « لا تترتب أية مسئولية ولا تقبل أية دعوى على المكومة المصرية أو أهد مصالحها أو موظفيها أو الرقيب العام أو أى موظف تابع له أو أى شركة ألو أى فرد بسبب أى اجراء اتخذ تنفيذا لاعمال الرقابة وفي حدود اختصاصها المبين في هذا الامر » • ومؤدى ذلك أن المشرع قصد بحكم هذه المادة الاخيرة أن يحصن كاغة القرارات والاعمال التي يتخذها القائمون على شئون الرقابة - في حدود اختصاصهم -ضد أي طعن بالفائها أو أي مطالبة بالتعويض عن الاضرار المترتبة عليها ولو كانت هذه القرارات والاعمال معيية \_ فجاء النص باعفائهم هم والحكومة والجهات التي يتبعونها اعفاء مطلقا من كل مسئولية تترتب عليها ، فحظر قبول أية دعوى بشأنها ، كاشفا بذلك عما تغياه المشرع من هذه المادة برمتها من اغلاق باب كل منازعة في تلك القرارات والاعمال وحجب حق التقاضي بصددها .

٢ ــ أن المادة ١٨ من الدستور تنص على أن التقاضي حق مصون

ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي و و و و حدار النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قدرار ادارى من رقابة القضاء ، وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصيب أي عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا البدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم البدأ الاول الذي يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا مسن كفالة حق التقاضى للافراد وذلك حين خولتهم حقوقا لاتقوم ولاتؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفيل حمايتها والتمتم بها ورد العدوان عليها و

٣ \_ أن الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وانهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ، ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه \_ وهو قيام المنازعة فى حق من حقوق المرادها \_ ينطوى على اهدار لبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

إن القرارات والاعمال التي تتخذها الجهة القائمة على تنفيذ
 شئون الرقابة ــ المنصوص عليها في المادة الاولى من آمر رئيس

الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ ــ انما هى قرارات وأعمال تصدر عن تلك الجهة باعتبارها سلطة عامة بقصد احداث مركز قانونى معين ابتغاء مصلحة عامة ، فتكون لها صفة القرارات والاعمال الادارية وتنبسط عليها رقابة القضاء ، ومن ثم غان المادة الثامنية من هذا الامر اذ تقضى بعدم ترتيب أية مسئولية وعدم قبول أية دعوى على الحكومة أو موظفيها أو الرقيب العام بسبب أى اجراء اتذذ تنفيذا لاعمال الرقابة المشار اليها ــ وهى أعمال وقررارات ادارية على ما سلف البيان ــ تكون قد انطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما مخالف المادتن ٥٠ و ٨٠ من الدستور ٠

## الاجـــراءات

بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٨٠ وردت الى قلم كتاب المحكمة الدعوى رقم ١٩٣٦ لسنة ٢٩ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بوقفها واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا الفصل في مدى دستورية نص المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة •

وقدمت ادارة قضايا المكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكم فيها بجلسمة اليوم .

### الحكمـــة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاحالة وسسائر الاوراق ـ تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٩٣٢ لسنة ٢٩ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بالزام المدعى عليهم بأن يؤدوا اليه متضامنين مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض • وقال بيانا لدعواه أنه قام بتأليف كتاب بعنوان « محمد نسخة بعد أن أجازته ادارة البحوث والنشر بمجمع البحوث الاسلامية بحسبانها الجهة ذات الاختصاص في هذا الشأن ، ثم قدم مؤلفه هــذا الى الرقيب العام للموافقة على نشره وتوزيعه وفقا لأحكام أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٦٧ الذي عهد اليه بفحص الكتب والمطبوعات نبل تداولها ، بيد أن الرقيب أصدر قرارا بحظر نشر الكتاب داخل البلاد بحجة أنه يمس عقيدة النصارى ، في حين أن موضوع الكتاب المشار اليه لا ينطوى على المساس بأي عقيدة ، بدلالة أن الجهة الدينية المختصة أجازته ، بل ان الرقابة \_ ذاتها \_ وافقت على نشره خارج البلاد ، ولم تحظر تداول كتب أخرى نقلت البحث الذي تضمنه كتابه ، الامر أأذى يجعل قرار الرقيب بمظر نشره ومصادرة نسخه المطبوعة عملا خاطئا وغير مشروع يستوجب التعويض عنه مما حدا به الى اقامة دعواه بالطلبات سالفة الذكر • وقد دفعت الحكومة الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى بعدم قبولها عملا بحكم المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ التي تقضى باعفاء الحكومة وموظفيها من المسئولية عن أى اجراء أتخذ تنفيذا لأعمال الرقابة وبحظر قبول أبة دعوى قبلهم فى هذا الصدد • واذ تراءى المحكمة عدم دستورية هذا النص ، قضت بجلسة ١١ نوغمبر سنة ١٩٧٩ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية للفصل فى مدى دستوريته •

وحيث أنه يبين من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة أنه صدر استنادا الى حكم البند الثاني من المادة الشالثة من القرار بقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ ــ بشان حالة الطوارىء ـ الذي يجيز لرئيس الجمهورية اصدار الاوامر بمراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات والمحررات وكافة وسائل التعبير قبسل نشرها وضبطها ومصادرتها \_ وذلك عند اعلان حالة الطوارىء \_ التي تم اعلانها بموجب القرار الجمهوري رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ • وينص أمر رئيس الجمورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ في مادته الاولى على أنه « تفرض من الآن والى حين صدور أوامر أخرى من أجل سلامة الوطن رقامة عامة في جميع أنحاء البلاد ومياهها الاقليمية على الكتابات والمطبوعات والصور والطرود التي ترد الى مصر أو ترسل منها الى الخارج أو تمر بها أو تتداول داخل البلاد ٠٠٠ » وفي مادته الثانية على أن « يتولى الرقيب العام ومن يندبه من الموظفين التابعين ـ في سبيل الدفاع الوطنى والامن العام \_ فحص ومراقبة جميع المواد والرسائل والاخبار الني تسرى عليها أحكام الرقابة وفقا لما نص عليه في المادة (١) وله أن يؤخر تسليمها أو يوقفها أو يمحو فيها أو يصادرها أو يعدمها أو يتصرف غيها على أي وجه اذا كان من شأنها الاضرار بسلامة الدولة ٠٠٠ » كما نصت مادته الثامنة \_ محل هذه الدعوى \_ على أنه « لا تترتب أنة مسئولية ولا تقبل أية دعوى على الحكومة المصرية أو أحد مصالحها أو موظفيها أو الرقيب العام أو أي موظف تابع له أو أي شركة أو أي فرد بسبب أى اجراء أتخذ تنفيذا لاعمال الرقابة وفى حدود اختصاصها المبين في هذا الامر » • ومؤدى ذلك أن المشرع قصد بحكم هذه المادة الاخيرة أن يحصن كافة القرارات والاعمال التى يتخذها القائمون على شئون الرقابة ف حدود اختصاصهم في ضد ألى طعن بالغائها أو أى مطالبة بالتعويض عن الاضرار المترتبة عليها ولو كانت هذه القرارات والاعمال معيية في غجاء النص باعفائهم هم والحكومة والجهات التى يتبعونها اعفاء مطلقا من كل مسئولية تترتب عليها ، غحظر قبول أيدة دعوى بشأنها ، كاشفا بذلك عما تغياه المشرع من هذه المادة برمتها من اغلاق باب كل منازعة في تلك القرارات والاعمال وحجب حق التقاضى صددها ،

وهيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى • • وبحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قسرار ادارى من رقابة القضاء » • وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا البدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقسرته حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقسرته حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها •

وحيث أن الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصما على أن الموافق والواجبات المواطنين لدى القانون سواء ، وانهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ، به منه ، ولما

كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه \_ وهو قيام المنازعة فى حق من حقوق أفرادها \_ ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق •

وحيث أن القرارات والاعمال التى نتخذها الجهة القائمة على تنخيذ شئون الرقابة المنصوص عليها فى المادة الاولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٩٧ الماهى قرارات واعمال تصدر عن تلك الجهة باعتبارها سلطة عامة بقصد احداث مركز قانونى معين ابتغاء مصلحة عامة ، فتكون لها صفة القرارات والاعمال الادارية وتنبسط عليها رقابة القضاء ، ومن ثم غان المادة الثامنة من هذا الامر اذ تقفى بعدم ترتيب أية مسئولية وعدم قبول أية دعوى على الحكومة أوموظفيها أو الرقيب العام بسبب أى اجراء اتخذ تنفيذا لاعمال الرقابة المسار اليها الوقرارات ادارية على ما سلف البيان المواطنين المواطنين المواطنين المواطنين المواطنين ما للدياد من الدستور و هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٨٠ من الدستور و

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية نص المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة ٠

# لهدده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة الثامنة من أمر رئيس المجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة ، والزمت الحكومة المحروغات ومبلغ ثلاثون جنيها مقابل اتعاب المحاماه .

### جلسة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشاد فاروق سيف النصر دئيس المحكمة وحضور السادة المستشادين : د، فتحى عبد الصبيور ومحمد على داغب بليغ ومصلفي جبيل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير امين عبد المجيد أعضاء ، وحضور السيد المستشسار د، محمد ابراهيم أبو العينين المفوض والسيد أحمد على فضل الله أمين السر .

### (10)

### القضية رقم ١٦ لسنة ١ قضائية (( دستورية )) (١)

- ا لجان اداربة لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقالاون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بناميم بعض الشركات والنشسات لجان ادارية - قراراتها فرارات ادارية وليست قرارات قضائية .
- حق النفاضي ــ مبدأ دستوري أصيل ــ حظر النص في الغوائين على تحصين
   أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء ــ أساس ذلك ــ نص اللاة ١٨من
   العصتور وما أقرته العسائير السابقة ضيئا من كفالة حق الاتقاض للافراد.
- ٦ مبدأ الساواة ـ حق التقاضى ـ من الحقوق المسامة التي عفلته العسساتي
   الساواة بين المواطنين فيها ـ حرمان طاؤفة معينة من هذا الحق ينطوىعلى
   اهدار لمدا المساواة .
- إ ـ لجان النقويم ـ النص على تحصين قراراتها من رقابة القضاء ـ مخسالف
   للدستور ـ اوجه مخالفة الدستور .
- ا الشرع لم يسبغ على لجان التقويم الشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٣ ولاية الفصل في خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد اسعار أسهم بعض الشركات التي تتخذ شكل شركات المساهمة وتقويم رؤوس أموال المنشآت التي لم تتخذ هذا الشكل ، لتقدير أصولها وخصومها توصلا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانونا لاصحابها توصلا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانونا لاصحابها

 <sup>(</sup>۱) اصدرت الحكمة بذات الجاسسة حكما مماثلا في الدعوى الدستورية رقم ١٤ لسنة ٣ ق .

مقابل تأميمها ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن المثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات وغير ذلك من الاجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر من قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائية ، ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضفى على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها بما يغنى عن الرقابة اللاحقة بالطعن غيها ، ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء فى تلك اللجان داتى يغلب على تشكيلها العنصر الادارى دلا يضلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن الشرع لم يخولها سلطة بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن الشرع لم يخولها سلطة الفصل فى خصومة ، وما دامت لا تتبع فى مباشرة عملها اجراءات التقاضى وضماناته على نحو ما تقدم ،

٣ ـ ان المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضبه الطبيعى ٥٠٠ ويحظر النص فى القوانين على تحصين اى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التي

تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار البه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للافراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكف حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها •

س\_ ان الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سـواء ، وانهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ، ئ منه ولا كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هـذا الحق مع تحقق مناطه ــ وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها ــ ينطوى على اهدار لمجدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

ان المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ اذ نصت على ان قرارات لجان التقويم ــ المسكلة طبقا لاحكامه ــ قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ــ وهى قرارات ادارية على ما سلف بيانه ــ تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق بما يخالف المادتين ٤٠ و ٨٠ من الدستور ٠

### الاجسراءات

بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون

رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشأت غيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم للسكلة طبقا الاحكامه للمنائية وغسير قابلة للطعن غيها بأى وجه من أوجه الطعن •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رغض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٢٣٨ لسنة ٢٦ ق أمام محكمة القضاء الادارى — طالبين الحكم بالغاء قرار لجنة تقويم شركة « أبو الهول لصناعة وتجارة الغزل والمنسوجات » لمنة تقويم شركة « أبو الهول المناعة وتجارة الغزل والمنسوجات » لمنة ١٩٦٣ — مع ما يترتب على ذلك من آثار أهمها اعادة تقويم الشركة على أسس قانونية عادلة • وأثناء نظر الدعوى دفع المدعون بعدم دستورية المادة الثالثة من ذلك القرار بقانون فيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم المشكلة طبقا الاحكامه نهائية وغير قابلة للطعن فيها بلى وجه من أوجه الطعن ، فقضت المحكمة فى ١٧ يناير سنة ١٩٧٨ بوقف الدعوى وأمهلت المدعين ثلاثة أشهر لرفع دعواهم المستورية ، فاقاموا دعواهم المائلة •

وحيث ان الدعين ينعون على المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت أنها اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم المشكلة طبقا لأحكامه نهائية وغير قابلة للطعن ميها بأى وجه من أوجمه الطعن موهى بطبيعتها قرارات ادارية متكون قد ألخلت بحق التقاضى الذى تكفله الدساتير السابقة كما عنى الدستور القائم فى المادة ٦٨ منه بالنص على صونه والنهى عن تحصين الاعمال والقرارات الادارية من رقابة القضاء ه

وحيث أن القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأمسيم بعض الشركات والمنشات بعد أن نص في مادته الأولى على أن « تؤمم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكبتها الى الدولة ٠٠٠ » ، وفي مادته الثانية على أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ٠٠٠ وتكون السندات قابلة لتداول في البورصة »، قضى فى مادته الثالثة بأن « يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقفال لبورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون ، فاذا لم تكن الاسهم متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخــر تعامل عليها أكثر من ستة شهور فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصامها قرار من وزير المناعة على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل • ونصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن غيها بأي وجه من أوجه الطعن • كما تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذه شكل شركات مساهمة » •

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم ــ المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ سالف

البيان ــ ولاية الفصل في خصومات تنعقد أمامها مقرارات حاسمة طعقا لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات التي تتخذ شكل شركات المساهمة وتقويم رؤوس أموال المنشات التي لم تتخذ هذا الشكل ، لتقدير أصولها رخصومها توصلا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانونا الاصحابها مقابل تأميمها ، دون أن يفرض على تلك اللجان الخطار ذوى الشأن للمثول ألمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات أو غير ذلك من الأجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضي ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائية • ولا يغير من ذلك ما ذهبت الله الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضفي على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها بما يغنى عن الرقابة اللاحقة بالطعن فيها ، ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء في تلك اللجان ـ التي يغلب على تشكيلها العنصر الادارى ـ لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن المشرع لم يخولها سلطة الفصل في خصومه، وما دامت لا تتبع في مباشرة عملها اجراءات لها سمات اجراءات ــ التقاضي وضماناته على نحسو ما تقدم ٠

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حـق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى • • ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » • وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عنـد حد تقرير حـتق التقاضى للناس كافـة كمبدأ مطرب دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقـرير مبدأ حظـر النص فى القوانين على تحصسين أى عمـل أو قرار ادارى

من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا البدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم البدأ الاول الذي يقرر حق التقاضي للناس كاغة وذلك رغبة من المسرع الدستوري في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص المسار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للافراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ،

وحيث أنه من ناحية أخرى فان الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ٥٠ منه ٥ ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ـ وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها ـ ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم مسن المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق ٠

لا كان ذلك ، غان المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه حرارات نهائية وغير قابلة للطعن غيها بأى وجه من أوجه الطعن وهى قرارات ادارية على ما سلف بيانه — تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ الساواة بين المواطنين في هذا الحق بما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدسيتور ٠

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية المادة الثالثــة

من القرار بقانون رقام ٧٧ اسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنسآت المنسآت المنسان المنسسات على أن تكون قرارات لجان التقويم د نهائية وغير قابلة للطعن غيها بأى وجه من أوجه الطعن ٤٠٠

# لهنده الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون قم ٧٢ لسنة ٣٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت \_ فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن غيها بأى وجه من أوجه الطعن » والزمت الحكومة المصروفات رمبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة •

## جلسة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السبد المستشار فاروق سيف النصر رئيس المعكمة

وحضور السادة المستشسارين : د. فتحى عبد الصبيور ومحمد على راغب يليغ ومصطفى جميل مرسى ومحمد عبد الخالق المنسادى ومتير أمين عبد المجيد ورابح لطفى جمعة اعضاء ، وحضور السيد المستئسار د، محمد ابراعيم ابو الهينين المفاوض ، والسيد أحمد على فضل الله أمين السر ،

(17)

## القضية رقم ٥ لسنة ٢ قضائية (( دستورية )) (١)

- ١ لجان ادارية ... لجان التقويم الشكلة طبقا لاحكام القرال بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتاميم بعض الشركات والتشات ... لجان ادارية ... قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات الفائية .
- حق التقاضى ـ مبدا دستورى اصيل ـ حظر النص فى القوانين على تحصين
   أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ـ أساس ذلك ـ نص المادة ٦٨ من الدستور وما أقرته الدسائير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى
   للافراد .
- ٣ مبدأ الساواة \_ حق التقاضى ـ من العقوق المسامة التى كفلت الدسسائي
   المساواة بين الواطنين فيها \_ حرمان طائفة معينة من هذا الحق يتدلوىعلى
   اهدار أبدأ المساواة .
- جان التقويم النص على تحمين قراراتها من رقابة القفساء مخيالف للدستور - أوجه مخالفته للدستور .
- ا أن الشرع لم يسبغ على لجان التقويم المشكلة طبقا الاحكام القرار بقسانون رقم ١١٧ السنة ١٩٦١ والاية الفصل في خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمه طبقا الاجراءات وضمانات معينة وانما عهد اليها بمهمة الا تعدو تحديد أسعار اسمهم بعض الشركات التي تتخذ شكل شركات مساهمة وتقويم رؤوس أحوال المنشآت التي لم تتخذ هذا الشكل لتقدير أصولها وخصومها توصلا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانونا الاصحابها مقابل

<sup>(</sup>۱) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكمين مصائلين في الدعوى الدستورية رقم ٢ لسنة ٣ق. الدستورية رقم ٢ لسنة ٣ق.

تاميمها دون أن يغرض على تلك اللجان اخطاء ذوى الشأن المثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق دغاعهم أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائي التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم غان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها قرارات الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضفى المكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضفى على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها بما يغنى عن الرقابة اللاحقة بالطعن غيها ، ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء فى تلك اللجان للجان التى يعلب على تشكيلها العنصر الادارى لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن مشاركة عملها اجراءات لها سمات اجراءات التقاضى وضماناته على مباشرة عملها اجراءات لها سمات اجراءات التقاضى وضماناته على نحو ما تقدم و

٣ — أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ٥٠٠ ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى الناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابسة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطمن فى هذه القرارات )

وقد ردد النص المشار اليه ما اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للافراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها •

سـ ان الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القوانين سواء وانهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ٤٠ منه ٠ ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها غان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه وهو قيام المنازعة فى حق من حقوق افرادها ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحسق ٠

٤ — أن المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن غيها بأى وجه من أوجه الطعن وهي قرارات ادارية — على ما سلف بيانه — تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بعبدأ الماواة بين المواطنين في هذا الحق مما يظلف المادتين ٤٠ و ٨٠ من الدستور ٠

# الاجـــراءات

بتاریخ ه مارس سنة ۱۹۸۰ وردت الی قلم کتاب المحکمة الدعوی رقم ۱۹۱۱ لسنة ۲۹ قضائیة بعد أن قضت محکمة القضاء الاداری بجلسة أول يناير سنة ۱۹۸۰ بوقفها واحالة أوراقها الی المحکمة

الدستورية العليا للفصل فى دستورية ما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت من أن قرارات لجان التقويم للشكلة طبقا الاهكامه لل نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجله الطعل فيها بأى وجه من أوجله الطعل و

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رغض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، هيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم،

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق \_ تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١١١١ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى ـ طالبا الحكم بالغاء قرارى لجنة تقويم منشاء أه ( •••• للمقاولات » ومؤسسة « •••• لمنتاء الطرق اللتين أممتا بمقتضى القرار بقانون رقم ٢٥ لسنة ٦٤ وذلك باضافتهما الى الجدول المرافق للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ـ وتعديل نتيجة هذا التقويم وفقا للاسس المبينة فى مسيورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت غيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم \_ المشكلة طبقا لاحكامه خيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم \_ المشكلة طبقا لاحكامه \_ نهائية وغير قابلة للطعن غيها بأى وجه من أوجه الطعن ، لا بدا لها

من مخالفتها لنص المادة ٦٨ من الدستور ، فقد قضت بجلسة أول ينابر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريتها ٠

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعسض الشركات والمنشآت بعد أن نص في مادته الاولى على أن « تؤمم جميم البنوك وشركات التأمين ( في اقليمي الجمهورية ) كما تؤمم الشركات والمنشآت البينة في الجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الم, الدولة ٠٠٠ » ، وفي مادته الثانية على أن « تتحول أسهم الشركات والمنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ٥٠ وتكون السندات قابلة التداول في البورصة » قضى في مادت. الثالثة بأن « يحدد سعر كل سند بسيعر السهم حسب آخر اقفال ببورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون فاذا لم تكن الاسهم متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور غيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستثمار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها • وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن غيها بأي وجه من أوجه الطعن • كما تترلى هذه اللجان تقويم المنشآت غير المتخدة شكل شركات مساهمة ».

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن الشرع لم يسبغ على لجان التقويم — المسكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ مالف البيان — ولاية الفصل فى خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات التي تتخذ شكل شركات مساهمة

وتقويم رؤوس أموال المنشآت التي لم تتخذ هذا الشكل اتقدير أصولها وخصومها توصلا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانونا لاصحابها مقابل تأميمها دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضي ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائية ، ولا يعير من ذلك ما ذهبت اليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضفي على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها بما يعني عن أرقابات القضاء في تلك اللجان – التي يعلب على تشكيلها العنصر الادارى – التي يعلب على تشكيلها العنصر الادارى الفصل في خصومة وما دامت لا تتبع في مباشرة عملها اجراءات الها الممات اجراءات التقاضي وضماناته على نحو ما تقدم ،

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ٥٠٠ ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية

التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للافراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

وحيث أنه من ناحية أخرى غان الدساتير سالغة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القوانين سواء وأنهم متساهون في الحقوق والواجبات العامة ، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٥٠ منه و ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين غيها غان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ــ وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أغرادها ــ بنطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هـذا الحــق و

لا كان ذلك ، غان المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكامه مرارات نهائية وغير قابلة للطعن غيها بأى وجه من أوجه الطعن وهي قرارات ادارية على ما سلف بيانه التكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين و ٨٠ من الدستور و

وحيث أنه لما تقدم ، يتمين الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت سه فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة الطمن فيها بأى وجه من أوجه الطمن » •

## - 1.1 -

## لهنده الاستياب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن » •

## جلسة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر وأيس المحكمة

وحضور السادة السنتسارين : د. فتحى عبد المسبور ومصلطني جهيل مرسى ومهدوج مصطفى حسن وقحمد عبد الخالق النادى ومتر امن عبد الجيند ورابع لطفي جمعة اعضاء ، وحضور السيد السنتسار د. محملة ابراهليم ابو الهينين القوض ، والسيد أحمد على قضل الله أمين السر ،

#### (1V)

## القضية رقم ٧ لسنة ٣ قضائية (( دستورية ))

- ١ ـ لجان ادارية ـ لجان التقويم المُسكلة طبقا لاحكام القرار بقسائون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتاميم بعض المنشرات ـ لجان ادارية ـ قراراتها تعتبر قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .
- ۲ حق التقاض \_ مبدأ دستورى أصيل حظر النص فى التؤوائين على تحصين اى عمل أو قرار أدارى من رقابة القضاء \_ أساس ذلك نص المادة ٦٨ من الدستور وما أفرته الدسائي السابقة ضحمنا من كفالة حق التقاضى للافراد .
- ب مبدأ المساولة \_ حق التقافى \_ من الحقوق المامة التي كافت العساتي
   المساولة بين الواطنين فيها \_ حرمان طاقفة معينة من هذا الحق \_ ينطوى
   على اهدار لمدأ المساولة .
- إ ـ لجان تقويم ـ النص على تحصين قراراتها من رقابة القضاء ـ مخالف للدستور ـ اوجه مخالفته للدستور .
- ا ... أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم ... المسكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ ... ولاية الفصل في خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليه بمهمة لا تعدو تقويم رؤوس أماوال المنشآت المؤممة بموجبه لتقدير أصولها وخصومها توصلا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانونا لاصحابها مقابل تأميمها ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التى

تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها ادارية وليست قرارات عضائية و ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برعاسة أحد المستشارين يضفى على أعمالها المسفة التضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء في تلك اللجان التي يغلب على تشكيلها المنصر الادارى لا يظع بذاته عليها المسفة القضائية طالما أن المسرع لم يخولها سلطة الفصل في خصومة ، وما دامت لا تتبع في مباشرة عملها اجراءات لها سمات اجراءات التقاضى وضماناته على نصوم انتسع على نصوم انتسع على نصوم انتسده ه

أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى هق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ادارى من رقابة القضاء » و وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كعبداً دستورى أصيل، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم البدأ الاول الذي يقرر حق العقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد مق العقائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للافراد وذلك حين خولتهم حقوقا التي تكفل حمايتها والتعتع بها ورد المعوان عليها •

سـ أن الدساتير السابقة قد تضمن كل منها نصا على أن الواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات المامة ، كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ٠٠ منه ٠ ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ـ وهو قيام المنازعة فى حق من حقوق افرادها ـ ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم ومين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق ٠

إلى المادة الثانية من القرار بقانون رقــم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم ــ المشكلة طبقا الاحكامه ــ قرارات نهائية وغير قابلة اللطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ــ وهي قرارات ادارية على ما سلف بيانه ــ تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحــق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٣٠ من الدستور ٠

## الاجـــراءات

بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٨١ وردت الى قام كتاب المسكمة الدعوى رقم ١٧٧ لسنة ٣١ ق بعد أن قضت محكمة القفساء الادارى بجلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوقفها واحسالة أوراقها الى المسكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية ما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت من أن قرارات لجان التقويم سالشكلة طبقا لأحكامه سنهائية وغير قابلة للطعن غيها بأى وجه من أوجه الطعن ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت نميها رغض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث النترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم نميها بجلسة اليوم،

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة • حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كانوا قد القاموا الدعوى رقم ٧٧١ لسنة ٣٦ قضائية أهام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم ببطلان قرار تقويم محلج « ٠٠٠ بالسنبلاوين » — المؤمم بمقتضى القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ — واعادة تقويمه وغقا للاسس المبينة بمحيفة الدعوى و واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت غيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — نهائية وغير قابلة للطعن غيها بأى وجه من أوجه الطعن لما بدا لها من مخالفتها لنص المادة ٨٨ من الدستور ، غقد قضت بجلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستوريتها ٥٠

وحيث أن القرار بقانون رقم ٣٨ لمنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت ينص فى مادته الاولى على أن « تؤمم منشآت تصدير القطن وكذلك مدالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة وتؤول ملكيتها الى

الدولة و و مادته الثانية على أن « تتولى تقييم رؤوس أموال المنسآت المسار اليها في المادة السابقة لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العداء، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن هيها بأى وجه من أوجه اللطعن » و كما تقضى مادته الثالثة بأن « تؤدى الدولة قيمة ما آل اليها من أموال المنسآت المسار اليها بموجب سندات اسمية على الدولة لدة حمس عشرة سنة و و و وكون المسندات قابلة للتداول في البورصة و و من انتقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان و ولاية الفصل في خصومات تنعقد امامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تقويم رؤوس أموال المنسآت المؤممة بموجبه لتقدير أصولها وخصومها

سالف البيان ـ ولاية الفصل في خصومات تنعقد امامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تقويم رؤوس أموال المنشآت المؤممة بموجبه لتقدير أصولها وخصومها نوصلا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانونا لاصحابها مقابل تأميمها ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبيب ما تصدرة من قرارات الى غيير ذلك من الإجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضي ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائية و ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه الحكومة من أز تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضفي على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء في تلك اللجان ـ التي يغلب على تشكيلها المنعر الادارى ـ لا يخلع عليها الصفة القضائية طالا أن المشرع لم

يخُولها سَلَطُة النَّحْسُلُ في خصومة ، وما دامت لا تتبع في مباشرة عملها اجراءات التقامي وضماناته على نحو ما تقدم .

وحيث أن المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول الناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ٠٠٠ ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » • وظاهر من هذا النص أن الدستور لـم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كعبداً دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا البدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم البدأ الأول الذي يقرر حق التقاضى بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم البدأ الأول الذي يقرر حق التقاضى الناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص الشرا اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للافراد وذلك حين خواتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق وذلك حين خواتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق بإعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ،

وحيث أنه من ناحية أخرى فان الدساتير سالفة الذكر قد تضفن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ، ع منه ، ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ـ وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها ـ ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذبن لم يحرموا من هذا الحق ،

لما كان ذلك ، غان المادة الثانية من القرار بتانون رقم ٢٨ لسنة امراد اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن — وهى قرارات ادارية على ما سلف جيانه — تكون قد حصنت تلك القرآرات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ١٥٠ م ١٨ من الدستور ٠

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت ... فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن غيها بأى وجه من ألوجه الطعن » •

# لهدذه الاستباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ ـ بتأميم بعض المنشآت فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطمن فيها بأى وجه من أوجه الطمن » •

## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فارول سيف النصر وكيس المحكمة وحضور السادة المستشارين : د- تتمى عبد المسيور ومحمد على ناغب بليغ ومصطفى جميل مرسى ومعدوج مصطفى حين ومنير أمين عبد المجيد ونوزى أسعدر قس اعضاء > وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو المينين المفوض > والمسيد/ احمد على نضل الله أمين المر .

#### (1A)

## القضية رقم ٣١ لسنة ٣ قضائية ( دستورية )

- ۱ دعوى دمتورية قبولها وجوب أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى البيانات الجوهرية إلتي نصت عليها آثادة ٢٠ من قاتين المحكمة المستورية العليا - حكمة ذلك .
- ٢ اختصاص ــ اختصاص المحكمة الدستورية الطيا ــ بالفصل في دستورية القوانين واللوائح . مناطه أن يكون أساس الطمن مخالفة التشريع لنمى دستورى . لا يمتد إلى حالات التعمارض أو إلانتازع بين اللوائح والقوانين ولا بين التشريعات الاصلية والفرطية ذات المرتبة الواحدة .
- ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتضمن القسرار المسادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، انما تطلبت وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ ذكر هذه البيسانات الجوهرية التي تنبيء عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد به موضوعها ، حتى يتاح لذوى الشأن غيها ومن بينهم الحكومة أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم عليها بحيث تتولى هيئة المقوضين تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا ، وكان ما أوردته المدعية في صحيفة دعواها واضح الدلالة في بيان النص ألتشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعية المستورية والتشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورية)

بمخالفته ــ على النحو الذى يتحقق به ما تغياه المشرع فى المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية المشار اليه ، غان الدفع بعدم قبول الدعوى يكون فى غير محله متعينا رفضه .

ت مناط اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى دستوربة القوانين واللوائح أن يكون اساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستورى ، غلا يمتد لحالات التعارض أو التنازع بين اللوائح والقوانين ، ولا بين التشريعات الاصلية والفرعية ذات المرتبة الواحدة .

## الاجــراءات

بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٨١ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٨١ لسنة الم٧٦ فيما تضمنه من حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء دون أن يستثنى من هذا الحظر الاجانب الذين أبرمت حكوماتهم اتفاقيات مع مصر كفلت بمقتضاها لمواطنيها حقوقا مساوية لحقوق المصريين ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت نميها الحكم أصليسا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها ٠

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار المحكم هيها بجلسة اليوم،

## المكمسة

# بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث ان الوقائع \_ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق \_ تتحصل فى أن الدعية \_ وهى يونانية الجنسية \_ كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٤٢٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبة الدكم بأحقيتها فى أخذ حصة مبيعة فى عقار بالشفعة • وبتاريخ ٢٦ يناير منة ١٩٨٠ قضت المحكمة برفض دعواها تأسيسا على أن القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٠ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات والاراضى الفضاء يحظر فى صدر مادته الاولى على غير المصريين اكتساب ملكية هذه العقارات أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث • واذ لم ترتض الدعية هذا الحكم طعنت عليه بالاستئناف رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨ قضائية ودفعت بعدم دستورية القانون المشار اليه • وبتاريخ ١٢ ابريل سنة ودفعت بعدم دمكمة استئناف القاهرة للمدعية برفع دعواها الدستورية خلال شــهر ، فأقامت الدعوى الماثلة •

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن دسحيفتها جاءت خلوا من بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته، والنص الدستورى المدعى بمخالفته خروجا على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية •

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعية أقامت دعواها ابتغاء المحكم بعدم دستورية القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنه من حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء ـ وهو الحظر المنصوص عليه فى المفترة الاولى من المادة الاولى من هذا القانون المستنادا الى أن حرمان الاجانب ـ الذين تكفل لهم اتفاقيات دولية

حقوق المريين ــ من اكتساب ملكية العقارات في مصر يخالف أحــكام الدستور التي توجب احترام الاتفاقيات الدولية ــ مشيرة بذلك الى حكم المادة ١٥١ من الدستور •

لا كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، انما تطلبت وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكمة ـ ذكر هذه البيانات الجوهرية التي تنبي عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد به موضوعها ، حتى يتاح لذوى عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد به موضوعها ، حتى يتاح لذوى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم عليها بحيث تتولى هيئة المفوضين تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى لهيها رأيها مسببا ، وكان ما أوردته المدعية في صحيفة دعواها واضح الدلالة في بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريت والتاس الدستوري المدعى بمخالفته \_ على النحو الذي يتحقق به مسائل الدمة بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متمينا رفضه هنان الدغع بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متمينا رفضه هنان الدغم بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متمينا رفضه هنان الدغم بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متمينا رفضه هنان الدغم بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متمينا رفضه هنان الدغم بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متمينا رفضه هنان الدغم بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متمينا رفضه هنان الدغم بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متمينا رفضه هنان الدغم بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متمينا رفضه و

وحيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونية •

وحيث أن المدعية تنعى على الفقرة الأولى من المادة الأولى من المتانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ أنها اذ حظرت على غير المصريين اكتساب ملكية العقارات المبنية أو الأراضى الفضاء أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث ، دون أن تستثنى من هذا الحظر الأجانب الذين أبرمت دولهم اتفاقيات مع مصر كفلت بمقتضاها لمواطنيها حقوقا مساوية

لما يتمتع به المصريون داخل البلاد ومنها اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية اليونانية ، تكون قد خالفت حكم المادة ١٥١ من الدستور التي توجب احترام الاتفاقيات والماهدات الدولية ،

وهيث أن الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٨١ أسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المريين العقارات المبنية والاراغي الفضاء تنص على أنه: «مع عدم الاخلل بأحكام القانون رقام ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة، يحظر على غير المصريين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبينة والاراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث » وقد أشارت المذكرة الايضاحية لهذا القانون الى أن هذا الحظر « لا يمتد الى حالات تملك الاجانب التي تنظمها المعاهدات والاتفاقيات الدولية السارية في مصر طبقا للروضاع المقررة والتي تكون لها قوة القانون وغقا للمادة ١٥١ من الدستور وذلك باعتبار أن تلك المعاهدات والاتفاقيات تعتبر من قبيال الموانين الخاصة التي لا ينسخها القانون العام كثسان الشروع المراهن » •

وحيث أن مناط اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح أن يكون أساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستورى ، غلا يمتد لحالات التعارض أو التنازع بين اللوائح والقوانين ، ولا بين التشريعات الاصلية والفرعية ذات المرتبة الواحدة ،

لا كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور تنص على أن : « رئيس الجمهورية يبرم الماهدات ويبلغها مجاس

الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة » ، وكانت اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومتي جمهورية مصر العربية والجمهورية البونانية الموقع عليها بالقاهرة بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٧٥ والصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٠٠ لسنة ١٩٧٦ ، التي تستند اليها المدعية في طعنها الماثل لا تجاوز قوة القانون ولا ترتى الى مرتبة النصوص الدستورية ، فان ما تثيره المدعية من ان الفقرة الاولى من المائدة الاولى من المائون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليها تخالف من المائد الاتفاقية هنان هذه المخالفة مكام تلك الاتفاقية هنان هذه المخالفة على عدو أن يكون نعيا بمخالفة قانون لاتفاقية دولية لها قوة القانون ولا يشكل بذلك خروجا على أحكام الدستور المنوط بهذه المحكمة صونها وحمايتها ، الامر الذي يتعين معه رفض الدعوى •

# لهذه الاسبباب

حكمت المحكمة برغض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعية المصروغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

## جاسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٣

برناسة السيد الستشار فاروق سيف النصر للحكمة

وحضور السادة المستشارين : د، فتحى عبد الصبدور ومصطفى جميدل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد الجيد ورابع لطفى جمعة أعضاء ، وحضور السيد السيشار د، عوض محمد المر المفوض ، والسبد أحمد على فضل الله أمين السر ،

#### (11)

## القضة رقم ٣١ لسنة ١ قضائية (( دستورية ))

- ۱ دعوى ، الدعوى الدستورية \_ قبولها \_ العملحة في الدعوى \_ يشترط لقبول الطمن بعدم الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة من طمئه \_ مناط هذه الصلحة ارتباطها بمصاحفة في ددوى الوضوع .
- ٣ ـ دموى الدخوى الدستورية ـ الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية الطبيا في التصدى لدستورية القواتين واللوائع ـ مناط أعمالها ـ أن يكون النمى الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها . انتفاء قيام النزاع ـ أثره ـ لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .
- من المقرر أنه يشترط اقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر الطاعن مصلحة شخصية مباشرة فى طعنه ، ومنساط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى دعسوى الموضوع التى أثير الدغم بعسدم الدستورية بمناسبتها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، فاذا كان ما استهدفه المدعى من الطعن بعدم دستورية المادة ١١ من قانون مجلس الشعب هو نفى الركن الشرعى فى الجسريمة المنسوبة اليه توصلا الى براءته منها وهو ما قضت به المحكمة المنائية بحكم نهائى ، فإن مصلحة المدعى فى دعواه الراهنة تكون قسد زالت •
- ٧ ـــ ٧ محل لما يثيره المدعى من أن للمحكمة الدستورية العليا رخصة التصدى لعدم دستورية النص المطعون فيه طبقا لما تقضى به المادة

٧٧ من قانونها ، والتى تنص على أن « يجوز للمحكمة فى جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها لان البسساع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الستورية » ، وذلك أن اعمال هذه الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة، منوطبأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها فاذا انتفى قيام النزاع أمامها — كما هو الحال فى الدعوى الراهنة التى انتها المحكمة من قبل الى انتهاء الخصومة فيها ، ومن ثم غلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها .

## الاجـــراءات

بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٩ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ بشأن لسنة ١٩٧٧ بشأن مبلس الشعب غيما تضمنه هذا التعديل من تجريم لبعض صور حرية الـرأى ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرتين انتهت فيهما الى طلب الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى أو اعتبار الخصومة منتهية ، واحتياطيا برغضـــها •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالرأى • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم •

## الحكمية

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع \_ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل في أن النيابة العامة كانت قد أقامت الدعوى الجنائية فى الجنمة رقم ٢٩٧٢ لسنة ١٩٧٩ مركز امبابة ضد المدعى عن تهمتين أولاهما أنسه « بصفته مرشحا لعضوية مجلس الشعب لم يلتزم في الدعاية الانتخابية بالمبادىء التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء الذي جرى بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٩ » ، والثانية أنه « أهان ضابط شرطة اثناء وبسبب تأدية وظيفته » وطلبت عقسابه عن التهمة الاولى بالعقوبة المنصوص عليها في المادتين ١١ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن مجلس الشعب و ١٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي • وأثناء نظر الدعوى دفع المدعى بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل المادة ١١ من قانون مجلس الشعب المشار اليه فيما تضمنه هذا التعديل من تجريم لبعض صور حرية الرأى التي كفلها الدستور • واذ رخصت المحكمة المدعى برفع دعواه الدستورية فقد أقام الدعوى الماثلة • تسم أوقفت المحكمة الجنائية ـ من بعد \_ نظر دعواها وعادت بانتهاء مدة الوقف هذه الى نظرها بجاسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ حيث سـجات النيابة العامة بمحضر الجاسة عدولها عن الاتهام بالنسبة للتهمة الاولى تأسيسا على أن الواقعة المنسوبة الى المدعى \_ في هذه التهمة \_ غير مؤثمة بمقتضى المادة ١١ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ التي طلبت تطبيقها ، وبذات الجلسة قضت المحكمة ببراءة المدعى من التهمتين المسندتين اليه ، وأفادت النيابة العامة بكتابها المؤرخ ١٣ يونيو سسنة ١٩٨٢ أن هذا الحكم قد أصبح نهائيا بعدم طعنها عليه •

لما كان ذلك ، وكان من القرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم

الدستورية أن يتوافر الطاعن مصلحة شخصية مباشرة فى طعنه ، ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع عدم الدستورية بمناسبتها والتى يؤثر الحكم غيه على الحكم غيها ، وكان ما استهدفه المدعى من الطعن بعدم دستورية المادة ١١ من قانون مجلس الشعب المشار اليه هو نفى الركن الشرعى فى الجريمة المنسوبة اليه توصلا الى براعته منها سوهو ما قضت به المحكمة الجنائية بحكم نهائي ، فان مصلحة المدعى فى دعواه الراهنة تكون قد زالت ، وتكون المضومة المائلة قد أصبحت غير ذات موضوع ، الامر الذى يتعين معه المحكم باعتبارها منتهيسة ه

وحيث أنه لا محل لما يثيره المدعى من أن لهذه المحكمة رخصسة المتسدى لعدم دستورية النص المطعون فيه طبقا لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها ، والتى تنص على أن « يجوز للمحكمة فى جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة دمارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » ، وذلك أن أعمال هذه المرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة ، منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، فاذا انتفى قيام النزاع ألمامها — كما هو الحال فى الدعوى الراهنة التى انتهت المحكمة من قبل الى انتهاء الخصومة فيها ، ومن ثم علا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها •

وحيث أنه بالنسبة لمصروفات الدعوى ، فان المحكمة ترى فيما طرأ على الدعوى الموضوعية من تطور بعد أن قسام المدعى برفع دعواه الدستورية ـ على ما سلف بيانه ـ ما يبرر عدم الزامه مصروفاتها . المستورية ـ على ما سلف بيانه ـ الاسسباب

حكمت المحكمة بانتهاء الخصومة وألزمت الحكومة المصروغات ومبلغ ثلاثنين جنيها مقابل أتعاب المحاماه .

### جلسة ١١ من يونية سئة ١٩٨٣

برئاسة السيد الستشار فاروق سيف النصر

وحضور السادة المستشارين د، فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدرح مصطفى حسن رمحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد اعضاء ، والسيد المستشار د، عوض محمد المر المفوض ، والسهد احمد على فضل الله امين السر ،

#### ( ٢٠ ) القضية رقم ٧٤ لسنة ٣ قضائية (( دستورية ))

- ا حدوى حدوى دستورية حاتخل انضمامي حاشرة فبوله حاتوافي مصامعة شخصية مباشرة للمتدخل حاضا المستورية أن يكون أمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصام الذي فيسل تدخيله في الدعوى المستورية على ما ابداه الدعوى المستورية على ما ابداه اما محكمة الوضوع من طلبات .
- عدم فبول طالب التدخل فى الدعوى الدستورية خصما متدخلا فيدعوى المؤسوع ــ لا يعد من ذوى الاشأن فى الدعوى الدسستورية ــ عدم قبول تدخله فمها .
- ٢ ـ دءوى ــ المثدة الدستورية العليا ــ ولايتها في العماوى الدستورية ــ
   لا تقوم الا باتصالها بالدعوى المصالا مطابقا للاوضاع القررة في المادة ٢٩ من فانونها .
- المحكمة الدستورية العليا ـ اختصاص ـ المحكمة الدستورية العليا كيست جهة طعن بالنسبة الى محكمة الموضوع ـ الدفع بعدم اختصاص محكمـة الوضوع ـ هذه المحكمة هى صاحبة الولاية في الفصل فيه .
- ع دوئ الدوي الاستورية إلفاء النص التشريعي المطمون فيه بعدم المستورية - لا يحول دون النظر والفصل في دعموي عدم دستوريته من طبق عليهم خسلال فترة نفاذه وترتبت بمقتفساه آثار فالوفية بالنسبة لهم وبالتالى تبافرت لهم مصلحة شخصية في الألمين يعدم دستوريته •
- الدعوى الدستورية تعديل الطلبات في دعوى الموضوع بعد رفع الدعوى
   العسنورية لا يؤثر على مصلحة المدعى في الدعوى العستورية متى كان
   الفصل فيها من شاته التأثير في طلباته الموضوعية التى لا ذالته مطسروحة
   امام محكمة الموضوع .
- ٦ دستور ـ هربات وحقوقعامة ـ نفابات ـ تقريرالدستور مبدا الديمقراطية
   النقاسة ـ اسامى ذلك ـ المادة ٥٠ من الدستور ٠
- ٧ ـ دستور ـ ديمةراطية ـ تحديد مفهومها في ضوء أحكام الدستور ومبادئه ـ السيادة الشمييه جوهـرها وكفالة الصريات والعقوق العـامة هدفهـا والشارئة في معارسة السلطة وسيلتها ـ أساس ذلك .
- ٨ ـ حربات عامة ـ حربة الحراى والاختبار ـ هي من الحربات والحقوق العامة
   التي تعد ركية لكل صرح ديمقراطي سليم ـ بيان ذلك .

- ٩ ـ ديمقراطية ـ حريات عامة ـ نقابات ـ المادة ٥٦ من الدستور ... تصها على انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي ـ هذا الاساس يعني توكيد مبدأ الحرية النقابية بمغهومها الديمقراطي ـ لازم ذلك ـ أعطاء اعضاءالنقابة الحق فان يختارها بتنسمهم وفي حرية قياد النهم التقابية عدم جواز اهدار هذا الحق بحظره أو تعطيله .
- ١٠ حريات عامة ــ الاحرية التقابية ــ الاحة ١٠ من الدستور ــ وضعت مبدا يلتزم به الشرع العادى ــ مؤدى هذا الآبيد ــ الا يتصارض ما يسشه من نصبوص تشريعية في شان التقابات مع مبدأ الحرية التقابيـة بمفهومها الديمقراطي .
- 11 ـ نقابات \_ نقابة المحاسن \_ المادة الاولى من القانون رقم 140 لسنة 1401 بيمض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين \_ نصها على انهاء مدة عضوية نقيب المحامين واعضاء مجلس النقابة قيل المحامين واعضاء مجلس النقابة قيل المحامين واعضاء مدة المضوية من غير طريق هيئة الناذرين المثلة في الجمعية المموسية للنقابة فعطل اختيارهم لهم \_ اخلال بمبدأ الحرية النقابية وتمارض مع الاساس الديمقراطي الفتر، نعمت عليه المادة ٥ من الدستور .
- ١٢ \_ مرافق عامة \_ تنظيمها تشريعيا \_ يلزم أن يتم طبقا للحدود ووفقا الفصوابط التي أرساها الدستور .
- ۱۲ \_ قانون \_ عدم دستورية احد نصوصه \_ ارتباط باقى نصوصه بهذا النص ارتباط لا يقبل الفصل او التجزئة \_ يلحق الابطال باقى النصوص \_ الحكم بعدم دستورية القانون برهته ٠
- ١ يشترط لقبول طلب التدخل الانضمامى طبقا لما تقضى به المادة الامتان الرافعات أن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة فى الانضمام لاحد الخصوم فى الدعوى و ومناط المصلحة فى الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذى قبل تدخله فى الدعوى الموضوعية المثار فيها الدفع بعدم الدستورية وانيؤثر الحكم فى هذا الدفع على الحكم فيما أبداه هذا الخصم أمام محكمة الموضوع من طلبات و لما كان ذلك ، وكان الثابت أن طالب التدخل وان كان قد طلب قبول تدخله خصما ثالثا فى الدعوى الموضوعية وابدى طلباته ، الا أن تدخله خصما ثالثا فى الدعوى الموضوعية وابدى طلباته الألمان محكمة الموضوع لم تقل كلمتها فى شأن قبول تدخله بتلك الطلبات، وبالتالى لم يصبح بعد طرفا فى الدعوى الموضوعية المطروحة عليها ، ولم تثبت له تبعا لذلك صفة الخصم التى تسوغ اعتباره عليها ، ولم تثبت له تبعا لذلك صفة الخصم التى تسوغ اعتباره

من ذوى الشأن فى الدعوى الدستورية الذين تتواغر لهم المملحة فى تأييدها أو دحضها ، وبالتالى يكون طالب التدخل ـ بهذه المثابة ـ غير ذى مصلحة قائمة فى الدعوى الدستورية ، ويتعبن لذلك الحكم بعدم قبول تدخله ،

٧ — ان ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانون انشائها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وذلك اما باحالة الاوراق اليها من احدى المحاكم ذات الاختصاص القضائى للفصل فى المسألة الدستورية واما برفعها من أحدد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى وقدرت المحكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له برفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا •

س ان المحكمة الدستورية العليا ليست جهة للطعن بالنسجة الى محكمة الموضوع ، وانما هى جهة ذات اختصاص أصيل حدده قانون انشائها ، ولئن كانت الدعوى الدستورية لا ترفع الا بعد دفع يثار أمام محكمة الموضوع أو بطريق الاحالة منها الى المحكمة الدستورية العليا على ما سلف بيانه ، الا أنها متى رفعت الى هذه المحكمة غانها تستقل عن دعوى الموضوع لانها تعالج موضوعا مغايرا لموضوع الدعوى الاصلية الذي يتصل به الدفع بعدم الاختصاص ، ومن ثم تكون محكمة الموضوع دون المحكمة الدستورية العليا حدى صاحبة الولاية فى الفصل فيه ، ولا يعرض أمر الاختصاص على هذه المحكمة الاحيث يكون هناك تنازع على الاختصاص بين جهات القضاء أو نزاع قائم بشأن تنفيذ حكمين الاختصاص بين جهات القضاء أو نزاع قائم بشأن تنفيذ حكمين

نهائيين متناقضين صادرين من جهتين من تلك الجهات ، ويطلب اليها تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع أو تحديد أى الحكمين المتناقضين أولى بالتنفيذ وذلك تطبيقا للبندين ثانيا وثالثا من المدة م من قانون انشاء المحكمة م

 ١٤ انه وان كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماه قد نصت على الغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ... المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ ... المطعون فيه ، الا أن الالغاء التشريعي لهذا القانون ـ الذي لم يرتد أثره الى الماضي ــ لا يحول دون النظر والفصل في الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم ذلك القانون خلال غترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة اليهم وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته ، ذلك أن الاصل في تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التي تتم في ظلها أي خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ العائها ، غاذا العيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى ، فان القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ، ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائها وبذلك يتحدد النطاق الزمني لسريان كل من القاعدتين القانونيتين ، ومن ثم فان المراكز القانونية التي نشات وترتبت آثارها في ظل أي من القانونين ــ القديم أو الجديد ـ تخضع لحكمه ، فما نشأ منها وترتبت آثاره في ظل القانون القديم يظل خاضعا له وما نشأ من مراكز قانونية وترتبت آثاره في ظل القانون الجديد يخضع لهذا القانون وحده •

ه ... لما كان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون غيه قد طبق على الدعين وأعملت في حقهم أحكامه اذ أنهى مدة عضويتهم في مجلس

النقابة ، وظلت آثاره بالنسبة اليهم قائمة طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعاوى الموضوعية لا تزال مطروحة أمام محكمة القضاء الادارى بما طرأ على موضوعها من تعديل يتمثل غيما أنصاغه المدعون من طلب بالتعويض عن الاضرار التي حاقت بسبب القرارات المطعون فيها أمام تلك المحكمة • لما كان ذلك ، وكانت طلبات المدعين الموضوعية ترتكز جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، ويعتبر هذا الطعن أساسا لها ، ومن ثم فسان مصلحة المدعين تظل قائمة في الدعرى الدستورية الماثلة ، وذلك أيا كان وجه الرأى في شان موضوع طلب التعويض وما قد يثار حوله من دفاع أو دفوع تستقل محكمة الموضوع وحدها - دون المحكمة الدستورية العليا - بمناقشتها وتمحيصها والفصل غيها • ولا يؤثر في هذا الصدد ما ذهبت اليه الحكومة من أن طلب التعويض قد أبدى بعد رفع الدعوى الدستورية ، ما دام أن مناط المطحة في الطعن بعدم الدستورية أن يكون الفصل فيه من شأنه التأثير في الطلبات الموضوعية التي لا زالت مطروحة في جملتها على محكمة الموضوع ، ولا يسوغ مطالبة الخصوم بالحصول على ترخيص آخر منها بالطعن على أثر كل أضافة للطلبات الموضوعية • وترتيبا على ذلك ، يكون طلب الحكم باعتبار الخصومة الدستورية منتهة في غير معله •

" \_ أن المشرع الدستورى لم يقف عند حد ما كان مقدرا فى الدساتير السابقة من كفالة حق تكوين النقابات وتمتعها بالشخصية الاعتبارية ( المادة ٥٥ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٤١ من دستور 1٩٦٤ ) بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ الديمقراطية النقابية غأوجب أن يقوم تكوين النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي و

٧ ، ٨ ـ تعميقا للنظام الديمقراطي الذي اعتنقه الدستور وأقام عليه

البنيان الاساسى المدولة منص في مادته الاولى على أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ٠٠٠ » وردد فى كثير من مواده من الاحكام والمبادىء التي تحدد مفهوم الديمقراطية التي أرساها وتشكل معالم المجتمع الذي ينشده ، سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية ـ وهي جوهر الديمقراطية ، أو بكفالة الحريات والحقوق العامة \_ وهي هدفها ، أو بالمساركة في ممارسة السلطة \_ وهي وسيلتها ، وإذ كانت حرية الرأى والاختيار هما من الحريات والحقوق العامة التي تعد ركيزة لكل صرح ديمقراطي سليم ، فقد حرص الدستور على النص في بابه الثالث الذي خصصه لبيسان الحربات والحقوق والواحبات العامة ، على أن « حربة الرأى مكفولة ولكل انسان التعبير عن رأبه ونشره بالقول أو مالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ٠٠٠ » ( المادة ٤٧ ) وأن « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية ٠٠٠ » ( المادة ٥٦ ) وأن « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى فى الاستفتاء ونقا لاحكام القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني » (المادة ٦٣) • كما عنى الدستور بتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم العامة ومن بينها اسهامهم أنفسهم فى اختيار قياداتهم ومن ينوب عنهم في ادارة دغة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القومي في مجلس الشعب والشورى أو على النطاق المحلى في المجالس الشعبية حسيما جرت به نصوص المواد ٨٧ و ١٦٢ و ١٩٦ من الدستور •

٩ ، ١٠ - ان المشرع الدستورى اذ نص فى المادة ٥٦ من الدستور على أن « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله

القانون » انما عنى بهذا الاساس توكيد مبدأ الحرية النقابيه بمفهومها الديمقراطى الذى يقضى — من بين ما يقضى به — أن يكون لاعضاء النقابة الحق فى أن يكتاروا بأنفسهم وفى حرية قياداتهم النقابية التى تعبر عن ارادتهم وتنوب عنهم الامر الذى يستتبع عدم جواز اهدار هذا الحق بحظره أو تعطيله وقد أغصمت اللبنة المشتركة من لجنة القوى العاملة وهيئة مكتب اللبنة التشريعية بمجلس الشعب — عن هذا المفهوم لحكم المادة ٥٦ وذلك فى التقرير المقدم منها عن مشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية و وهو حكم مطلق يسرى على النقابات بوجه عام سواء كانت عمالية أو مهنية و ومن ثم تكون هذه المادة قد وضعت قيدا يتعين على الشرع العادى أن يلتزم به مؤداه الا يتعارض ما يسنه من نصوص تشريعية فى شأن النقابات مسعمبذأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقسراطى •

11 — أن المشرع اذ نص فى المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ — ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين — على أن « تنتهى مدة عضوية نقيب المحامين الحالى وأعضاء مجالس النقابة الحالمين» — من تاريخ نفاذ هذا القانون — وهم الذين تم اختيارهم بطريق الانتخاب من قبل أعضاء النقابة ، يكون قد أقصاهم عن مناصبهم النقابية قبل نهاية مدة العضوية وذلك عن غير طريق هيئة الناخبين التمثلة فى الجمعية العمومية للنقابة ، فعطل حق اختيارها لهم ، وحال دون هذه الجمعية وانتخاب أعضاء جدد لشغل تلك المناصب بما نص عليه فى المادة ؛ من القانون من وقف العمل بأحكام المواد من 17 الى 19 من قانون المحاماة السارية حينئذ والمتعلقة باجراءات الترشيح والانتخاب لمناصب النقيب وأعضاء مجلس النقابة — وذلك الى حين صدور قانون المحاماة الجديد واجراء انتخابات طبقا وذلك الى حين صدور قانون المحاماة الجديد واجراء انتخابات طبقا

لاحكامه ومن ثم تكون المادة الاولى الشار اليها قد انطوت على مخالفة لنص المادة ٥٦ من الدستور لاخلالها بمبتدأ الحرية النقائية وتعارضها مع الاساس الديمقراطى الذى أرساه هذا النص قاعدة لكل بنيان نقسابى ٠

١٢ — ان تنظيم المرافق النقابية باعتبارها من أشخاص القانون العام وأن كان يدخل فى اختصاص الدولة — بوصفها قوامة على المسالح والمرافق العامة — الا أن هذا التنظيم يلزم أن يتم طبقا للحدود ووفقا للضوابط التي أرساها الدستور ومن ذلك ما نصت عليه المسادة ٥٦ من الدستور .

۱۳ ــ لما كانت باقى مواد هذا القانون ( رقم ١٢٥ لسسنة ١٩٨١ ) مترتبة على مادته الاولى بما مؤداه ارتباط نصوص القانون بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فان عدم دستورية نص المادة الاولى وابطال أثرها ، يستتبع ــ بحكم هذا الارتباط ــ أن يلحق ذلك الابطال باقى نصوص القانون المطعون فيه ، مما يستوجب الحكم بعدم دستورية القانون برمته ،

# الاجسراءات

بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٨١ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية جميع نصوص القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين ، وبعدم دستورية رسالة رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب بالتحقيق فى الامور التى نسبت الى مجلس نقابة المحامين ، وكذا قسرار مجلس الشعب الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق حول ما جاء في هذه الرسالة •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت نيها الحكم أصليب بعدم قبول الدعوى واحتياطيا باعتبار الخصومة منتهية ومسن باب الاحتياط الكلى برفض الدعسوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالرأى انتهت الى عدم دستورية القانون المطعون هيه .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم نميها بجلسة اليوم.

#### المكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة .

حيث أن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق تتحصل فى أن المدعى الأول كان قد أقام الدعوى رقم ٢٣٥٠ لسنة ٣٥ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ رسالة رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب المتضمنة طلب اجراء تحقيق عن طريق مجلس الشعب فيما نسب الى مجلس نقابة المحامين من تجاوزات لدائرة العمل النقابى السليم واتخاذ مواقف تجافى الصالح العام ، وكذا قرار مجلس الشعب فى ١٣ يوليو سسنة المام بالغاء الرسالة والقرار المذكورين ، ثم أقام المحصون العشرة الأول الدعوى رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق أمام ذات المحكمة طالبين الحكم بصفة الدعوى رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق أمام ذات المحكمة طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بحل مجلس نقابة المحامين وقرار

وزير العدل رقم 7000 لسنة 1941 بتشكيل مجلس مؤقت للنقابة وباحالة الطعن بعدم دستورية التشريع الذى صدر هذان القراران بعوجبه الى المحكمة الدستورية العليا ، والحكم فى الموضوع بالفاء هذين القرارين • كما أقام المدعى الأخير الدعوى رقم 7000 لسنة ٣٥ ق قضاء ادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير العدل المشار اليه وفى الموضوع بالغائه • واثناء نظر الدعويين الاخيرتين دفع المدعون بعدم دستورية القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين ، فقررت المحكمة بجلسة ١١ أغسطس سنة ١٩٨١ فى كل من هاتين الدعويين تأجيل نظرهما الى جلسة ١٣ أكتوبر من ذات كل من هاتين الدعوين تأجيل نظرهما الى جلسة ١٣ أكتوبر من ذات السنة لميفع المدعون دعواهم الدستورية خلال هذا الاجل ، فأقاموا الدعوى المائلة كما عدلوا بعد ذلك طلباتهم الموضوعية بأن أضافوا اليها طلب الحكم بالزام المدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا لهم تعويضا قدره مليون جنيه يؤدى الى صندوق الماشات والاعانات بنقابة المحامين عدا جنيه واحد منه يدفع لكل من المدعين وذلك جبرا للاضرار التى عدا جنيه واحد منه يدفع لكل من المدعين وذلك جبرا للاضرار التى حاقت بهم بسبب الاجراءات و « القرارات » المطاوب الغائها •

وحيث أن الاستاذ ٥٠٠٠٠٠ المصامى أودع قلم كتاب المحكمة صحيفة طلب غيها الحكم بقبول تدخله فى الدعوى الدستورية خصما منضما للمدعى عليهم فى طلب الحكم برفضها ، استنادا الى أنه سبق له التدخل فى الدعوى الموضوعية المقامة أمام محكمة القضاء الادارى واعتبر خصما غيها على ما هو وارد فى محضر الجلسة المقدم مسن المدعين وذلك باعتباره من المحامين الذين يهمهم الحرص على سلامة تطبين القانون المطعون غيه لتعلقه بادارة نقابة المحامين المنوط بها رعاية مصالحهم والحفاظ على حقوقهم ه

وحيث أنه يشترط لقبول طلب التدخل الانضمامي طبقا لما تقضي به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات أن يكون لطالب التدخال مصلحة

شخصية ومباشرة في الانضمام لاحد الخصوم في الدعوى • ومناط المصلحة في الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط ببنها وبين مصلحة الخصم الذي قبل تدخله في الدعوى الموضوعية المثار فيها الدفع بعدم الدستورية والن يؤثر الحكم في هذا الدفع على الحكم فيما أبداه هذا الخصم أمام محكمة الموضوع من طلبات • لما كان ذلك، وكان الثابت من محضر جلسة ١١ أغسطس سنة ١٩٨١ في الدعوى رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق \_ الذي يركن اليه طالب التدخل \_ أنه وأن كان قد طلب قبول تدخله في هذه الدعسوى خصما ثالثا للحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير العدل بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين رفى الموضوع ببطلان هذا القرار وتعيين حارس على النقابة من كبار رجال المحاماة لادارة شئونها ، الا أن محكمة الموضوع لم تقل كلمتها في شأن قبول تدخله بتلك الطلبات ، وبالتالي لم يصبح بعد طرفا في الدعوى الموضوعية المطروحة عليها ، ولم تثبت له تبعا لذلك صفة الخصم التي تسوغ اعتباره من ذوى الشأن في الدعوى الدستورية الذين تتوافسر لهم المصلحة في تأييدها أو دحضها ، وبالتالي يكون طالب التدخل \_ بهذه المثابة \_ غير ذي مصلحة قائمة في الدعوى الماثلة ، ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول تدخله ٠

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية كل من رسالة رئيس المجمهورية الى رئيس مجلس الشعب بشأن التحقيق فى الامور التى نسبت الى مجلس نقابة المحامين ، وقرار مجلس الشعب الصادر فى ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق فى موضوع هذه الرسالة، فان ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانون انشائها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ وذلك أما باحالة الاوراق اليها من احدى المحاكم

ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية وألما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دغع فيها الخصـم بعدم دستورية نص تشريعي وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعــة فرخصت له برفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، لما كان ذلك ، وكانت الاوراق قد خلت مما يفيد أن المدعين قد دفعوا أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية رسالة رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب بشأن التحقيق في الأمور التي نسبت الى مجلس نقابة المحامين ، وقرار مجاس الشعب الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق وفي موضوع هذه الرسالة ، وكان القراران الصادران من محكمة القضاء الاداري في الدعويين رقمي ٢٤٧٩ و ٢٥٧٩ لسنة ٣٥ ق بجلسة ١١ أغسطس سنة ١٩٨١ قد قصرا نطاق الدمم بعدم الدستورية \_ الذي رخص للمدعين في رغعه الى المحكمة الدستورية العليا \_ على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين دون سواه ، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة غيما تضمنته من الطعن على الرسالة والقرار المسار اليهما اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانسونا ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذا الشق من طلبات المدعين •

وحيث أنه بالنسبة الى الطعن على نصوص القانون رقـم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين ، فقد دفعت الحكومة بعدم قبول الدعوى الدستورية تأسيسا على ان قبولها رهين بأن تكون محكمة الموضوع التى أثير امامها الدفع بعدم الدستورية ورخصت فى القامة الدعوى بشأنه ، مختصة ولائيا بنظر الدعوى الموضوعية التى أثير فيها هذا الدفع ، فاذا انتفت ولايتها بنظرها تخلف أحد شروط قبـول الدعوى الدستورية ، واذ كان موضوع الدعويين اللتين أثير فيهما الدفع

بعدم الدستورية أمام محكمة القضاء الادارى يتمثل فى طلب وقف تنفيذ والغاء القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ المطعون غيه وقرار وزير العدل المسادر بتشكيل مجلس مؤقت لنقلاما المحادر بتشكيل مجلس مؤقت لنقلاء المسابة المسامين ، والذى لا يعدو أن يكون عملا تنفيذيا واجراء تطبيقيا لنص المسادة الثانية من القانون المسار اليه وليست له خصائص القرارات الادارية ، وكان القضاء الادارى غير مختص ولائيا بطلب المفاء القوانين ولا المنازعة فى الاعمال التنفيذية التى لا ترقى الى مرشة القرارات الادارية ، غان الدعوى الدستورية تكون فى حقيقتها قد سعت الى المحكمة الدستورية العليا بالطريق المباشر وذلك بالمخالفة للاوضاع المقررة قانونا •

وحيث أن هذا الدفع مردود ، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا ليست جهة طعن بالنسبة الى محكمة الموضوع ، وانما هى جهة ذات اختصاص أصيل حدده قانون انشائها ، ولئن كانت الدعوى الدستورية لا ترفي الا بعد دغم يثار أمام محكمة الموضوع أو بطريق الاحالة منها الى المحكمة الدستورية العليا على ما سلف بيانه ، الا أنها متى رفعت الوهذه المحكمة فانها تستقل عن دعوى الموضوع لانها تعالج موضوعا مغايرا لموضوع الدعوى الاصلية الذي يتصل به الدغم بعدم الاختصاص، مغايرا لموضوع الدعوى الاصلية الذي يتصل به الدغم بعدم الاختصاص، ومن ثم تكون محكمة الموضوع — دون المحكمة الدستورية العليا — هى صاحبة الولاية في الفصل فيه ، ولا يعرض أمر الاختصاص على هذه المحكمة الاحيث يكون هناك تنازع على الاختصاص بين جهات القضاء أو نزاع قائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتبن من تلك الجهات ، ويطلب اليها تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع أو تحديد أى الحكمين المتناقضين أولى بالتنفيذ وذلك تطبيقا البندين ثانيا وثالثا من المادة ٢٥ من قانون انشاء المحكمة ، ومن ثم تكون محكمة ثانيا وثالثا من المادرى — دون المحكمة الدستورية العليا — هى صاحبة القضاء الادارى — دون المحكمة الدستورية العليا — هى صاحبة القضاء الادارى — دون المحكمة الدستورية العليا — هى صاحبة القضاء الادارى — دون المحكمة الدستورية العليا — هى صاحبة القضاء الادارى — دون المحكمة الدستورية العليا — هى صاحبة القضاء الادارى — دون المحكمة الدستورية العليا — هم صاحبة القضاء الادارى — دون المحكمة الدستورية العليا — هى صاحبة القضاء الادارى — دون المحكمة الدستورية العليا — هم صاحبة المتحدة على المحكمة الدستورية العليا — هم صاحبة المتحدة المحكمة الدين المحكمة المحكون المحكمة الدين محكون المحكون المح

الولاية فى الفصل فى مدى اختصاصها بنظر الدعاوى الموضوعية المطروحة عليها بما شملته من طلبات أصلية وطلب اضافى بالتعويض ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى ــ للسبب الذى تركن اليه الحكومة ــ غير سديد متعينا رفضيه •

وحيث أن الدعوى فى شقها الخاص بالطعن على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ قد استوفت أوضاعها الشكلية ٠

وحيث أن الحكومة طلبت الحكم باعتبار الخصومة منتهية استنادا الى أن نطاق الدعاوى الموضوعية كار: قد تحدد أصلا بطلب وقف تنفيذ والغاء كل من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٦ وقرار وزير العدل رقسم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ الصادر بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين تنفيذا لنص المادة الثانية من هذا القانون ، وقد صدر بعد رفع الدعاوى الموضوعية والدستورية القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ مستبدلا بنص هذه المادة نصا آخر ، وتنفيذا للتعديل الذي أتى به هذا القانون صدر قرار آخر من وزير العدل برقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٨٢ ـ بديلا لقراره سالف الذكر \_ بتشكيل جديد لمجلس نقابة المحامين المؤقت ، كما صدر أخيرا القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة متضمنا النص في مادته الاولى على الغاء كل من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ١٢٥ لسنة ٩٨١ المطعون فيه ــ الامر الذى تعتبر معه الطلبات الموضوعية وما ترتب عليها من الطعن بعدم دستورية هذا القانون غير ذات موضوع بعد أن الغي كل من قرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ سنة ١٩٨١ محل الطعن في الدعويين الموضوعيتين والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ على ما سلف بيانه ــ وهو ما كان مهدف اليه المعسون في دعواهم الدستورية ، ومن ثم فان مصلحتهم في مواصلة السير في هذه الدعوى تصبح منتفية وتعتبر الخصومة غيها منتهية .

وحيث انه وان كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة قد نصت على الغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ـــ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ ـــ المطعون فيه ، الا أن الالغاء التشريعي لهذا القانون ــ الذي لم يرتد أثره الى الماضي ــ لا يحول دون النظر والفصل في الطعن بعدم الدستورية من قبــل من طبق عليهم ذلك القانون خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة اليهم وبالتالى توافرت لهم مصلحة شخصية فى الطعن بعدم دستوريته ، ذلك أن الاصل في تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التي نتم في ظلها أي خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ الغائها ، غاذا الغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى ، فان القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ، ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائما وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين القانونيتين ، ومن ثم فان المراكــز القانونية التي نشأت وترتبت آثارها في ظل أي من القانونين ـ القديم أو الجديد ... تخضع لحكمه ، غما نشأ منها وترتبت آثاره في ظل القانون القديم يظل خاضعا له وما نشأ من مراكز قانونية وترتبت آثاره في ظل القانون الجديد يخضسع لهذا القانون وحده ٠

وعلى مقتضى ذلك ، غانه لما كان القانون رهم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون غيه قد طبق على المدعين وأعملت فى حقهم أحكامه اذ أنهى مدة عضويتهم فى مجلس النقابة ، وظلت آثاره بالنسبة اليهم قائمة طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعاوى الموضوعية لا تزال مطروحة أمسام محكمة القضاء الادارى بما طرأ على موضوعها من تعديل يتمثل غيسما أضاغه المدعون من طلب بالتعويض عن الاضرار التى حاقت بهم بسبب والقرارات » المطعون غيها أمام تلك المحكمة • لما كان ذلك ، وكانت طلبات المدعين الموضوعية ترتكز جميعها على الطعن بعسدم دسستورية

القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، ويعتبر هذا الطعن أساسا لها ، ومسن ثم غان مصلحة المدعين تظل قائمة فى الدعوى الدستورية الماثلة ، وذلك أيا كان وجه الرأى فى شأن موضوع طلب التعويض وما قد يثار حوله من دفاع أو دفوع تستقل محكمة الموضوع وحدها سدون المحكمة الدستورية الحيا سبمناقشتها وتمحيصها والفصل فيها • ولا يسؤثر فى هذا الصدد ما ذهبت اليه الحكومة من أن طلب التعويض قد أبدى بعد رفع الدعوى الدستورية ، ما دام أن مناط المصلحة فى الطعن بعدم الدستورية أن يكون الفصل فيه من شأنه التأثير فى الطلبات الموضوعية التي لا زالت مطروحة فى جملتها على محكمة الموضوع ، ولا يسوغ مطالبة الخصوم بالحصول على ترخيص آخر منها بالطعن على أثر كل اضافة للطلبات الموضوعية • وترتيبا على ذلك ، يكون طلب الحسكم باعتبار الخصومة الدستورية منتهية فى غير محله •

وحيث انه عن الموضوع غان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين ــ المطعون غيه ــ بعــد أن نص فى مادته الأولى على أن « تنتهى مدة عضوية نقيب المحامين الحالى وأعضاء مجلس النقابة الحاليين من تاريخ نفاذ هذا القانون » وفى مادته الثانية على أنه « يشكل مجلس مؤقت النقابة من خمس وثلاثين عضوا يختارهم على أنه « يشكل مجلس مؤقت النقابات الفرعية المحامين ومــن غيرهم من المحامين المشهود لهم بالكفاية وخدمة المهنة ٥٠٠ ويكــون غيرهم من المحامين المشهود لهم بالكفاية وخدمة المهنة ٥٠٠ ويكــون بموجب قانون المحاماة ٥٠ كما يكون النقيب المؤقت جميع الاختصاصات المقررة النقيب فى القانون الذكور » ٥ نص القانون فى مادته الثالثة على أن يتولى المجلس المؤقت اعداد مشروع قانون المحاماة خلال ســـنة من تاريخ نفاذ القانون وأن تجرى الانتخابات لاختيار النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة خلال ســـنة محلس النقابة العامة خلال ســـنة بهم من تاريخ نفاذ قانون المحاماة

المذكور ، ثم نص فى مادته الرابعة على وقف العمل بأهكام المواد من 17 الى 19 من قانون المحاماة الصادر بقرار بقانون 11 لسنة 197٨ الى حين انتخاب النقيب ومجلس النقابة طبقا لنص المادة الثالثة ، كما نص فى مادته الخامسة على الماء كل حكم يخالف هذا القانون وانتهى فى مادته السادسة والاخيرة الى النص على نشر هدذا القانون فى المجريدة الرسمية والعمل به من اليوم التالى لنشره ، وقد تم نشره فى الجريدة الرسمية فى 77 يوليو سنة 1901 ،

وحيث أن مما ينعاه المدعون على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ أنه اذ قضى في مادته الأولى بانهاء مدة عضوية كل من نقيب المحامسين وأعضاء مجلس النقابة العامة المنتخبين وذلك قبل الأجل المحدد في قانون المحاماة لهذه العضوية واستبدل بهم مجلسا مؤقتا معينا من قبل وزير العدل ، يكون قد خالف حكم المادة ٥٦ من الدستور التي جعلت الحرية النقابية حقا يكفله الدستور وأكدت قيامه عي أساس ديمقراطي بمسايعني أن الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة لتكوين التشكيلات النقابية ، يمن ثم غان القانون المطعون فيه اذ صدر بحل مجلس نقابة المحامسين بمن ثم غان القانون المطعون فيه اذ صدر بحل مجلس نقابة المحامسين بذلك قد انطوى على اعتداء على الحرية النقابية ووقع مخالفا للدستور ،

وحيث أن المادة ٥٦ من الدستور تنص على أن « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حسق يكفله القانون وتكسون له الشخصية الاعتبارية • وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين أعضائها وحماية اموالها • وهي مازمة بمساعلة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف اخلاقيسة وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لاعضائها » •

ومؤدي هذا النص الذي أورده الدستور في باب « الحسربات

والحقوق والواجبات العامة » أن المشرع الدستورى لم يقف عند حد ما كان مقررا في الدساتير السابقة من كفالة حق تكوين النقابات وتمتعها بالشخصية الاعتبارية ( المادة ٥٥ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٤١ من دستور ١٩٦٤ ) بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ الديمقراطية النقابيسة فأوجب أن يقوم تكوين النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي وذلك تعميقا للنظام الديمقراطي الذي اعتنقه الدستور وأقام عليم البنيان الأساسي للدولة بما نص عليه في مادته الأولى من أن «جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ٠٠٠ » وما ردده في كثير من مواده من أحكام ومبادىء تعدد مفهوم الديمقراطية التى أرساها وتشكل معالم المجتمع الذى ينشده ، سواء ما أتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية ... وهي جوهر الديمقراطية ، أو بكفالة الحريات والحقوق العامة ... وهي هدفها ، او بالمشاركة في ممارسة السلطة ــ وهي وسيلتها • واذ كانت حــرية الزأى والاختيار هما من الحريات والحقوق العامة التى تعد ركيزة لكل صرح ديمقراطي سليم ، فقد حرص الدستور على النص في بابه الثالث الذي خصصه لبيان الحربات والحقوق والواجبات العامة ، على أن « حرية الرأى مكفولة ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقمول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حسدود القانون ٠٠٠ » ( المادة ٧٧ ) وأن « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية٠٠» ( المادة ٥٦ ) وأن « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وأبداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ، ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطني » • ( المادة ٦٢ ) • كما عنى الدستور بتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم العامة ومن بينها اسهامهم أنفسهم في اختيار قياداتهم ومن ينوب عنهم فى ادارة دغة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القومي في مجلس الشعب والشوري أو على النطاق المحلى فى المجالس الشعبية حسبما جرت به نصوص المواد ٨٧ و ١٦٣ و ١٩٦ من الدستور •

وحيث أنه على مقتضى ما تقدم ، غان المشرع الدستورى اد نص فى المادة ٥٦ من الدستور على أن « انشاء النقابات والاتحادات على اساس ديمقراطى حق يكفله القانون » انما عنى بهذا الاساس توكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطى الذي يقضى — من بين ما يقضى به — أن يكون لاعضاء النقابة الحق فى أن يختاروا بأنفسهم وفي حرية قياداتهم النقابية التى تعبر عن ارادتهم وتنوب عنهم ، الامر الذي يستتبع عدم جواز اهدار هذا الحق بحظره أو تعطيله ، وقد أفصحت اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة وهيئة مكتب اللجنة التشريعية بمجلس الشعب — عن هذا المفهوم لحكم المادة ٥٠ وذلك فى التقرير المقدم منها عن مشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية ، ومن حكم مطلق يسرى على النقابات بوجه عام سواء كانت عمالية أو مهنية ، ومن ثم تكون هذه المادة قد وضعت قيدا يتعين على الشرع العادى أن يلتزم به مؤداه الا يتعارض ما يسفه من نصوص تشريعية فى شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقاباية بمفهومها الديمقراطى الذي سلف بيانه ،

لا كان ذلك ، غان المسرع اذ نص فى المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ـ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين ـ على أن قد تنتهى مدة عضوية نقيب المحامين الحالى وأعضاء مجلس النقابة المحالييي » ـ من تاريخ نفاذ هذا القانون ـ وهم الذين تم اختيارهم بطريق الانتخاب من قبل أعضاء النقابة ، يكون قد أقصاهم عن مناصبهم النقابية قبل نهاية مدة العضوية وذلك عن غير طريق هيئة الناخبين المتمثلة فى الجمعية العمومية للنقابة ، قطعل حق اختيارها لهم ، وحال التمثلة فى الجمعية وانتخاب أعضاء جدد لشغل تلك المناصب بما نص

عليه فى المادة الرابعة من القانون من وقف العمل باحكام المواد من ١٢ الى ١٩ من قانون المحاماء السارية حينئذ والمتعلقة باجراءات الترشيح والانتخاب لمناصب النقيب واعضاء مجلس النقابة \_ وذلك الى حين حدور قانون المحاماء الجديد واجراء انتخابات طبقا لاحكامه و ومن ثم تكون المادة الاولى المشار اليها قد انطوت على مخالفة لنص المادة من الدستور لاخلالها بمبدأ الحرية النقابية وتعارضها مع الاساس الديمقراطي الني أرساء هذا النص قاعدة لكل بنيان نقابي .

ولا ينال من ذلك ما أشارت اليه المذكرة الايضاحية لاقتراح مشروع القانون المطعون فيه من استحالة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية « المفتصة » بسحب الثقة من مجلس النقابة بسبب ما يشترطه قانون المحاماه \_ القائم وقتئذ \_ في مادته السادسة من ضرورة عضور نصف عدد المحامين ، أذ أن الوسيلة الدستورية لعلاج ذلك هي تعديل حكم هذه المادة بما يراه المشرع ملائما لتمكين الجمعية العمومية لاعضاء النقابة من ممارسة الاختصاص المنوط بها • كما أنه لا يقدح ف هذا الشأن ما ذهبت اليه الحكومة من أن النقابات المهنية ـ ومنها نقابة المحامين ـ تعد من المرافق العامة التي تخضيع لاشراف الدولة على النحو الذي يحق لها معه وضع القواعد اللازمة لتنظيم تلك المرافق رمر اقبة نشاطها وما يتفرع عن ذلك من تخويلها سلطة حل مجلس النقابة، ذلك أن تنظيم المرافق النقابية باعتبارها من أشخاص القانون العام وان كان يدخل في اختصاص الدولة ـ بوصفها قوامة على المصالح والمرافق العامة ــ الا أن هذا التنظيم يلزم أن يتم طبقا للحدود ووفقا للضوابط التي أرساها الدستور ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٥٦ على ماسبق ذكـــره ٠

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من

القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين • لا كان ذلك ، وكانت باقى مواد هذا القانون مترتبة على مادته الاولى بما مؤداه ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فان عدم دستورية نص المادة الاولى وابطال أثرها، يستتبع \_ بحكم هذا الارتباط \_ أن يلحق ذلك الابطال باقى نصوص القانون المطعون فيه ، مما يستوجب الحكم بعدم دستورية القانون برمتـــه •

## لهنده الاستسباب

حكمت المحكمة:

اولا: بعدم قبول تدخل الاستاذ .... المسامى خصسما فى الدعسوى .

ثانيا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للأمن فى رسالة رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب بشأن التحقيق فى الأمور التى نسبت الى مجلس نقابة المحامين ، وقرار مجلس الشعب الصادر فى ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق فى موضوع هذه الرسالة •

ثالثا: بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين ، والزمت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه ،

### حلسة 11 من يونية سنة 19٨٢

برئاسة السبد السخشار فاروق سيف النصر وثيس المحكمة وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميسل مرسى ومدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق الثادى ورابع لطفى جمعة وفوزى اسسعد مرتس اعضاء ، وحضور السيد المستشار د، عوض محمد المر المفوض ، والسيد احمد على نضل الله أمين السر ،

#### (11)

# القضية رقم ٨٤ لسنة ٣ قضائية (( دستورية ))

- ا ... دعوى . العدعوى العستورية ... الاحكام المسادرة فيها ... حجينها ... حجية مطقة ينصرف أثرها إلى الكافة ... الإثر المترتب على الحكم بمدم العستورية لا يقتصر على المستقبل وائما يهتد الى الوفائع والمسلاقات السابقة علي صدور الحكم بمدم العستورية . يستثنى من الاثر الرجمي الحفوق والراكز التي استقرت عند صدوره .
- ٢ ... اختصاص ... حكم بصدم العستورية ... اعصال اثره ... تغتص به محكمــة الموضوع ... ولا تعتد الله ولاية المحكمة العستورية الطيا ...
- ب المحكمة الدستورية العليا ــ ولايتها في الدعاوي الدستورية ــ لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا الاوضاع القررة في المدة ٢٩ من قانونها .
- يـ الدعوى الدستورية ـ اوضاعها الإجرائية التملقة بطريقة رفعها وبميصاد رفعها .. تتملق بالتظام العام .. مخالفة هذه الإوضاع .. اثره ... عدم قبول الدعوى .
- ا تنص المادة ٤٩ من قانون المصحمة الدستورية العليا المصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٥٠٠ ملزمة لجميع سطات الدولة وللكافة وتنشر الاحكام ٥٠٠ في الجريدة الرسمية ويترتب على المحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لاثحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشره» ومفاد هذا النص أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ستكون لها حجية مطلقة ولا يقتصر أثرها على الخصوم في تلك الدعاوى التي صدرت فيها ، ولنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وكذلك جميع سلطات الدولة ، كما أن مؤدى عدم جواز تطبيق النص المقضى بعدم

دستوريته من اليوم التالى لنشر الحكم \_ وعلى ما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون \_ لا يقتصر على الستقبل فحسب ، وانما ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم ، على أن يستثنى من هذا الاثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الامر المقضى أو بانقضاء مدة تقادم •

٢ — اعمال أثر الحكم بعدم الدستورية طبقا لما نظمته المادة ١٩ من قانون المحكمة مما تختص به محكمة الموضوع لتنزل احكام هذه المادة على الوقائع المطروحة عليها ، الامر الذي لا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا .

٣ ، ٤ - ان المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على ان « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه الآتي : (أ) اذا تراءى لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع،أوقفت الدعوى واحالت الاوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية ، (ب) اذا دغع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى امام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة ان الدفع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » ــ ومؤدى هذا النص أن ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية \_ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع (م ١٠ ـ المحكمة الدستورية)

المقررة فى المادة ٢٩ تنفة البيان ، وذلك اما باحالة الاوراق اليها من احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل فى المسألة الدستورية ، واما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصسم بعدم دستورية نص تشريعي وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له فى رفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا ، واذ كانت هذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به الشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسأئل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفى الموعد الذي حدده ، غان المدعى اذ خالف هذه الاوضاع وأثقام دعواه مباشرة طالبا الحكم بعدم الدستورية ، فانه يتمين الحكم بعدم قبوله — المتوله الدستورية ، فانه يتمين الحكم بعدم قبوله — ا

### الاجـــراءات

بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٨١ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم باستمرار تنفيذ حكم المحكمة الدستورية المها الصادر في الدعوى الدسستورية رقم ٥ لسنة ١ قضائية « دستورية » ، كما تقدم بمذكرة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ٠

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالرأى .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث النزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

### المسكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن المدعى يستهدف من دعواه ــ على ما يبين من صحيفتها وسائر أوراقها ــ القضاء له باستمرار تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ١ قضائية « دستورية » ، كما يطلب الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة •

وحيث أنه عن طلب الاستمرار فى تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا والذى قضى بعدم دستورية كل من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من أيلولة أمسوال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين غرضت عليهم الحراسة طبقا لاحكام قانون الطوارىء الى ملكية الدولة ، والمادة الرابعة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ فيما نصت عليه من تعيين حد أقصى لما يرد الى الاشخاص الذين شملتهم الحراسة وأسرهم ، غان المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ١٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة وتنشر الاحكام ١٠٠٠ فى الجريدة الرسمية ، ويترتب على الحكم بعدم دستورية نض فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشره»

ومفاد هذا النص أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة ولا يقتصر أثرها على الخصوم فى تلك الدعاوى التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا

الاثر الى الكافة وكذلك جميع سلطات الدولة ، كما أن مؤدى عدم جواز تطبيق النص المقضى بعدم دستوريته من اليوم التالى لنشر الحكم وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون لل يقتصر على المستقبل فحسب ، وانما ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على مسدور الحكم ، على أن يستثنى من هذا الاثر الرجعى الحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الامر المقضى أو بانقضاء مدة تقادم •

لا كان ذلك ، وكان البين من الاوراق أن المدعى اذ يطلب القضاء له باستمرار تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا فى المدعوى رقم ه لسنة ١ قضائية بمقولة أن القانون رقم ١٤١ لسنة ٩٨١ بنصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة يتعارض فى مقتضاه مع ذلك الحكم ، انما يبتغى اعمال أثر هذا الحكم على ماله من دعاوى موضوعية أمام القضاء ، واذ كان اعمال هذا الاثر طبقا لما نظمته المادة ٩٤ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه مما تختص به محكمة الموضوع لتنزل أحكام هذه المادة على ما لوقائع المطروحة عليها ، الامر الذي لا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم لختصاص المحكمة بنظر هذا الشق من الدعوى •

وحيث أنه عصا طلبه المدعى — فى مذكرته — من الحسكم بعدم دستورية القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن مرض الحراسة ، فان المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (أ) اذا تراءى لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية

نص في قانون أو لاقحة لازم للفصل في النزاع ، أوقفت الدعوى وأحالت الاوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسالة الدستورية • (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحددت لن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » \_ ومؤدى هذا النص أن ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ آنفة البيان ، وذلك اما باحالة الأوراق اليها من احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية ، واما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعـوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له فى رغم الدعوى بذلك أمسام المحكمة الدستورية العليا • واذ كانت هذه الاوضاع الاجرائية \_ سواء مــا اتصل منها بطريقة رغم الدعوى الدستورية أو بميعاد رغمها \_ تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها رفى الموعد الذي حدده ، فان المدعى اذ خالف هذه الاوضاع وأقام دعواه مباشرة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول هذا الشق الآخر من طلباته ،

## لهده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر طلب الدعى اعمال أثر حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ١ تضائية ، وبعدم قبول الدعوى بالنسبة الى طلب الحكم بعدم دستورية المقاتون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن نرض الحراسة ، وبعصادرة الكفالة والزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه •

### جلسة ٢٥ من يونية سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار د، قتحى عبد العبور وليس المحكمة وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصلطفى جميل مرسى ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعة وفوزى اسلمد مرتس أعضاء ؛ وحضور السيد المستشار د، محملة ابراهيم أبو اللمينين المقاض ؛ وانسيد احمد على فضل الله أمين السر ،

#### ( 77 )

### القضية رقم ٣ لسنة ١ قضائية ﴿ دستورية ﴾ (١)

- ۱ سامه ال سیادة ساختهساص سالتهای بها عن الرقابة القفسائیة نظرا لطبیعتها ۰
- ٢ ـ اعمال سيادة ـ المسائل السياسية ـ صورة من صور اعمال السيادة التي
   لا تنيسط عليها رفاية القضاء .
- " اعمال سيادة ـ تحديدها ـ المرد في ذلك الني القضاء بحسب ظروف كل
   حالة على حدة ـ الإطار العام لهذه الإعمال هو صدورها من الدولة بمسا
   لها من سلطة عليا وسيادة داخلية وخارجية .
- اعمال سيادة . اصلاح زراعى . الاستيلاء على الاراض الزائدة .. القرار بقانون رقم ١.٢ لسنة ١٩٦٦ .. صدر فى شأن جعلق بالاراض الزراعيسة التى تم الاستيلاء عليها .. لا يتناول مسائل سياسسية تشأى عن بالرقابة العستورية .
- م ملكية خاصة ... حرص الدساتير المرية التماثية على التص على مبدأصونها
   وحرمتها ... بيان ذلك وحكمته .
- ٢ اصلاح زراعى = استنبلاء على ملكية الاراضية
   ١١ الزائدة عن العدد الاقمى بفي مقابل يشير مصادرة خاصة لا تجوز الا بحكم فضائل .
- ٧ ـ أصلاح زراعى ب الاستبلاء على اراض زراعية زائدة عنائحه الاقصى العاكمة الزراعية بـ سكوت الدستور عن النص على تقرير حق التمويضيعتها بـ هذا البحق تهليه المبادىء الاساسية التي يتضعنها الدستور بشأن صونالمكية الخاصية .
- ٨ ـ اصلاح زراعي بـ استيلاء ـ تعويض ـ تشريعات الاصلاح الزراعي التعاقبة

<sup>(</sup>۱) اصدرت المحكمة بذات البطسة حكمين مصائلين في اللعوى الدستورية رقم ؟ لسنة ؟ق. الدستورية رقم ؟ لسنة ؟ق. كما أصدرت بذات البطسة أيضا خمسة أحكام أخرى في اللعادي اللاستورية ارقام ٢٣ لسنة ١ ق و ٢٥ لسنة ١٠ لسنة ١٠ لسنة ١٠ لسنود من ه الى ١٠ ٠٠

التي وضعت حدا أقصى للملكية الزراعية .. لم تففل حق اللاك ڧالتعويشي عن أراضيهم المستولي عليها .

٩ - اصلاح زراعي - استيلاء - القرار يقانون رقم ١٠٤ لسسنة ١٩٦١ بشان أيلولة ملكية الإراضيالزراعية التي تم الاستيلاء عليها دونمقابل - اعتماء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالخالفة للمادتين ٣٢ و ٣٣منالاسستور.
 ١١ - قانون - عدم دستورية - ارتباط نصوصه بعضها بيعضي ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة - عدم دستورية نص من نصوصه - أثر ذلك - عدم دستورية نص من نصوصه - أثر ذلك - عدم دستورية المقانون برحته .

۱ ، ۲ — ان نظرية أعمال السيادة ، وان كانت فى أصلها الفرنسى مضائية النشأة ولدت فى ساحة القضاء الادارى الفرنسى ، وتبلورت فى رحابه ، الا أنها فى مصر ذات أساس تشريعى يرجع الى بداية نظامنا القضائى الحديث الذى أقرها بنصوص صريحة فى صلب تشريعاته المتعاقبة المنظمة المحاكم ومجلس الدولة اللذين استبعدا ورد فى قانونى السلطة القضائية ومجلس الدولة اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والقضاء الادارى على السواء تحقيقا للاعتبارات التى تقتضى — نظرا لطبيعة هذه الاعمال — النأى بها عن الرقابة القضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة ، واستجابة لمقتضيات أمنها فى الداخل والخارج ورعاية لمصالحها الاساسية ، وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى فى الدول التى أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين فاستبعدت المسائل السياسية من نظاق هذه الرقابة ، وهى صورة من أعمال السياده التى لا تنبسط عليها رقابة القضاء فى النظام المصرى ،

س، ٤ ـ أن أعمال السيادة التى تخرج عن مجال الرقابة القضائية ، وان كانت لا تقبل الحصر والتحديد وكان المرد فى تحديدها الى القضاء ليقرر ما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها بحسب ظروف كل حالة على حدة ، الا أن هذه الاعمال يجمعها اطار عام هى أنها تصدر عن الدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة داخلية

وخارجية مستهدفة تحقيق المصالح العليا للجماعة ، والسهر على المحترام دستورها والاشراف على علاقتها مع الدول الاخرى ، وتأمين سلامتها وامنها في الداخل والخارج • لما كان ذلك ، وكان القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون غيه قد مسدر في شأن يتعلق بالاراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقانون لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ والقرار بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ والقرار بقانون مقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ متضمنا عدم أحقية ملاكها في التعويض عن هذه الاراضي ، فتعرض بذلك للملكية الخاصة ، وهي من الحقوق التي عنى الدستور بالنص على صونها ، وتحديد الحالات التي يجوز غيها نزعها جبرا عن مالكها ، ووضع القيود والضوابط لحمايتها ، والتي ينبغي على سلطة التشريع أن تلتزمها والا جاء عملها مخالفا للدستور • ومن ثم لا يكون ذلك القرار بقانون قد تناول مسائل سياسية تناى عن الرقابة الدستورية •

٥ — ان الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وحرمتها باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردى ، وحافزه على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومى ، ومن أجل ذلك ، حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا المنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ، من كل من دستور سنة ١٩٣٧ ودستور سنة ١٩٥٠ والمادة ، ١ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ، ١٩ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ، ١٩ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ، ١٩ من الدستور القائم صراحة على حظر دستور سنة ١٩٥٨) كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض

(المادة ٣٥) • بل انه امعانا في حماية الملكية الخاصة وصونها من الاعتداء عليها بغير حق حظر هذا الدستور المصادرة المامة حظرا مطلقا المام يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي (المادة ٣٣) •

ب .. استيلاء الدولة على ملكية الاراضي الزراعية الزائدة على الحدد الانقصى الذى يقرره القانون للملكية الزراعية يتضمن نزعا لهذه الملكية الخاصة بالنسبة للقدر الزائد جبرا عن صاحبها ، ومن ثم وجب أن يكون حرمانه من ملكه مقابل تعويض ، والا كان استيلاء الدولة على أرضه بغير مقابل مصادرة خاصة لها لا تجوز الا بحكم قضائي وفقا لحكم المادة (٣٦) من الدستور •

٧ — انا كانت المادة ٣٧ من الدستور قد سكتت عن النص صراحة على تقرير حق التعويض بالنسبة للاستيلاء على الاراضى الزراعية المجاوزة للحد المقرر قانونا ، فإن ما استهدفه المسرع الدستورى من ايراد هذا النص هو تقرير مبدأ تعيين حد أقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الاقطاع ويضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال ، فكان مجال ذلك النص الدستورى مقصورا على تقرير هذا المبدأ ومحصورا فى ارساء حكمه ، ولم يكن ايراد هذا النص بصدد تنظيم الاستيلاء على الاراضى الزراعية الزائدة عن الحد الاقصى ، وبالتالى لم يكن ثمة مقتض فى هذا الصدد لتأكيد مبدأ التعويض عن الاستيلاء على الاراضى الزراعية الزائدة عن مبدأ التعويض عن الاستيلاء على الاراضى الزراعية الزائدة عن مبدأ المحد اجتزاء بما تعنى عنه المبادىء الاساسية الاخرى التى يتضمنها الدستور والتى تصون الملكية الخاصة ، وتنهى عن نزعها الا لنفعة عامة ومقابل نعويض ، ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ، كما لا ينال من ذلك مـا أثارته الحكومة من أل القرار بقانون رقم ١٩٠٤ استجابة من المشرع القرار بقانون رقم ١٩٠٤ السنة ١٩٦٤ قد جاء استجابة من المشرع

لما يقرره الدستور في مادته الرابعة من أن الاساس الاقتصادي الدولة يهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات ، وفي مادته السابعة من ان التضامن الاجتماعي أساس المجتمع ذلك أن الترام المسرع بالعمل على تحقيق تلك المبادى، لا يعني ترخصه في تجاوز الضوابط والخروج على القيود التي تضمنتها مبادى، الدستور الاخرى ومنها صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها نصوصه وسيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها نصوصه والمسلس الله المساس الله المسلس الله الله المسلس المسلس

٨ ــ ان تشريعات الاصلاح الزراعي المتعاقبة التي صدر بها المرسوم بقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٦ ، والقرار بقانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٦٩ والتي وضعت بحددا أقصى للملكية الزراعية ، وقررت الاستيلاء على ما يزيد عن هذا الحد لم تغفل حق الملاك في التعويض عنها وفقا للقواعد والاسس عليها ، وانما قررت حقهم في التعويض عنها وفقا للقواعد والاسس التي نصت عليها تلك القوانين • بل ان القرار بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن حظر تملك الاجانب للاراضي الزراعية ومسافي حكمها قد اعتنق هذا النظر ، فنص في المادة الرابعة منه على أن يؤدي الى ملاك تلك الاراضي تعويض يقدر وفقا للاحكام أن يؤدي الى ملاك تلك الاراضي تعويض يقدر وفقا للاحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٧ •

٩ ، ١٠ ... ان القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه ، اذ نص فى مادته الاولى على أيلولة ملكية الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩١ بالاصلاح الزراعى والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المحدل له الى الدولة دون مقابل ، يكون قد جرد ملاك تلك الاراضى المستولى عليها من ملكيتهم لها بغير مقابل ، فشكل بذلك اعتداء على هذه الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم كل من المادة

٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ التى تنص على أن الملكية الخساصة مصونة ، والمادة ٣٦ منه التى تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ، مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ٠

## الاجسراءات

بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٧٦ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٠٩٦ بأيلولة ملكية الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩١ بالمصلاح الزراعى مقسابل ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا برغضها •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالرأى انتهت نبه الى عدم دستورية القراار بقائون المطعون نيه .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث الترمت ميئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم،

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاحات والداولة • حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع \_ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق \_ تتحمل في أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ٥٦٥٥ المحكم بالزام المدعى عليهم متضامنين بتسليمهما سندات اسسمية على المحكم بالزام المدعى عليهم متضامنين بتسليمهما سندات اسسمية على الدولة بمبلغ ١٩٦٠٠ جنيها قيمة التعويض المستحق لهما عن اراضيهما الزراعية التى استولت عليها الحكومة تنفيذا لاحسكام القرار بقانون المحلا المتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعي ، والتى امتنعت الدولة عن تسليمها لهما بحجة أن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٠ قد قضى بأيلولة علكية الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ بالاصلاح الزراعي والقرار بقانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦١ المحدل له الى السدولة دون والقرار بقانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٦ مغيراير سنة ١٩٧٦ رخصت المحكمة رقم ١٠٤ لستورية خيلال شهرين ، غأقاما الدعوى المائية ١٩٠٤ المناه المائية ١٩٠٠ المناه الدعوى المائية ١٩٠٤ المناه المناء المناه المنا

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون له بعتبر عملا من الاعمال السياسية التى تستهدف المفاظ على كيان الدولة الاقتصادى وتحقيق سياستها العليا في القضاء على الاقطاع وتذويب الفوارق بين الطبقات ، وهو بهذه المثابة يعد من أعمال السيادة التى تنصر عنها الرقابة على دستورية القوانين •

وحيث أن نظرية أعمال السيادة ، وان كانت فى أصلها الفرنسى قضائية النشأة ولدت فى ساحة القضاء الادارى الفرنسى ، وتبلورت فى رحابه ، الا أنها فى مصر ذات أساس تشريعى يرجم الى بداية نظامنا القضائى الحديث الذى أقرها بنصوص صريحة فى صلب تشريعاته المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة ، وآخرها ما ورد فى قانونى السلطة القضائية ومجلس الدولة اللذين استبعدا أعسال السيادة من ولاية القضاء العادى والقضاء الادارى على السواء تحقيقا للاعتبارات التى تقتضى ــ نظرا لطبيعة هذه الاعمال ــ النأى بها عن الرقابة القضائية وذلك لدواعى المفاظ على كيان الدولة ، واستجابة لمقتضيات أمنها في الداخل والخارج ورعاية لمصالحها الاساسية وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى في الدول انتى أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين فاستبعدت المسائل السياسية من نطاق هذه الرقابة ، وهي صورة من أعمال السيادة التي لا تنبسط عليها رقابة القضاء في النظام المصرى ه

وحيث أن أعمال السيادة التي تخرج عن مجال الرقابة القضائية ، وان كانت لا تقبل الحصر والتحديد وكان المرد في تحديدها الى القضاء ليقرر ما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها بحسب ظروف كل حالة على حده ، الا أن هذه الاعمال يجمعها اطار عام هي أنها تصدر عن الدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة داخلية وخارجية مستهدفة تحقيق المسألح العليا للجماعة ، والسهر على احترام دستورها والاشراف على علاقتها مع الدول الاخرى ، وتأمين سلامتها وأمنها في الداخل والخارج • لما كان ذلك ، وكان القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه قد صدر في شان يتعلق بالاراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها فلبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ متضمنا عدم أحقية ملاكها في التعويض عن هذه الأراضى ، فتعرض بذلك للملكية الخاصة ، وهي من الحقوق التي عنى الدستور بالنص على صونها ، وتحديد الحالات التي يجوز فيها نزعها جبرا عن مالكها ، ووضع القيود والضوابط لحمايتها ، والتي ينبغي على سلطة التشريع أن تلتزمها والا جاء عملها مضالفا للدستور • ومن ثم لا يكون ذلك القرار بقانون قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة ، ويكون الدفع المدفع المبدى منها فى هذا الصدد بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى غير قائم على أساس ، متعينا رفضه •

وحيث أن مما ينعاه الدعيان على القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة الاراضي الزراعية ــ الملمون فيه أنه اذ قضى بأيلولة ملكيــة الاراضى الزراعية ــ الني تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي، والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المحدل له ــ الى الدولة دون مقابل يكون قد انطوى على اعتــداء على الملكية الخاصة ، ومصادرة لها ، وذلك بالمخالفة لحكم كل من المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة والمادة ٣٦ منه التي تعظر المصادرة العامة ، ولا تجيز المصادرة الغامة الا بحكم قضائى ،

وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى بعد أن نص فى مادته الاولى على أنه « لا يجوز لاى شخص أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائتى غدان و وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله » قضى فى مادته المخامسة بأن « يكون لمن استولت الحكومة على أرضه ، وفقا لاحكام المادة الاولى ، الحق فى تعويض يعادل عشرة المثال القيمة الايجارية الهذه الاراضى و مضافا اليه قيمة المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة وغير الثابتة على نص فى مادته السادسة على أن « يؤدى التعويض سندات على الحكومة و وتستهلك خلال أربعين سنة و وتكون هذه السندات اسمبة الحمومة وتستهلك خلال أربعين سنة و وتكون هذه السندات اسمبة وشروط استهلاك هذه السندات وشروط تداولها » و واذ صدر بعد وشروط استهلاك هذه السندات وشروط تداولها » و واذ صدر بعد ذلك القرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون

الاصلاح الزراعي ونص في مادته الاولى على أنه « لا يجوز لاى فرد أن يمتلك من الاراضي الزراعية أكثر من مائة غدان ويعتبر في حكم الاراضي الزراعية ما يملكه الأغسراد من الاراضي البسور والاراضي النصحراوية ٥٠ » وفي مادته الثالثة على أن « تستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز الحد الاقصى الذي يستبقيه المالك » قضى في ماحته الرابعة بأن « يكون لمن استولت الحكومة على أرضه تنفيذا لاحكام هذا القانون بأن « يكون لمن استولت الحكومة على أرضه تنفيذا لاحكام هذا القانون للحق في تعويض يقدر وفقا للاحكام الواردة في هذا الشأن بالمرسوم بقانون رقم ١٩٥٨ السنة ١٩٥٢ المشار اليه وبمراعاة الضربية السارية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٦ » كما نصت مادته الخامسة على أن « يؤدي النعويض سندات اسمية على الدولة لمدة ١٥ سنة ٥٠ وتكون السندات اصدار هذه السندات من وزير الخزانة بكيفية اصدار هذه السندات ٥٠ » •

وحيث أنه فى ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ صدر القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه ، ونص فى مادته الأولى على أن « الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ الشار اليهما ، تؤول ملكيتها الى الدولة دون مقابل » ، وفى مادته الثانية على أن « يلغى كل ملكيتها الى الدولة دون مقابل » ، وفى مادته الثانية على أن « يلغى كل نس يخالف أحكام هذا القانون » ، وانتهى فى مادته الثالثة والاخيرة الى النص على أن ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وقد تم نشره فى الجريدة الرسمية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤ »

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها مند دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وحرمتها باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي ، وحافزه على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، ومن أجل ذلك ، حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة ببرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ، من كل دستور سنة ١٩٣٨ ودستور ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٧٨ والمادة ١٦ من دستور القائم سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) كما نص الدستور القائم دراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض ( المادة ٣٠ ) ، بل انه امعانا فى حماية المكية الخاصة وصونها من الاعتداء عليها بغير حق حظر هذا الدستور المصادرة العامة حظرا ممالقاً ، كما لم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ( المادة ٣٠ ) ،

لا كان ذلك ، وكان استيلاء الدولة على ملكية الاراضى الزراعية الزائدة على المحد الاقصى الذي يقرره القانون للملكية الزراعية يتضمن نزعا لهذه الملكية الخاصة بالنسبة للقدر الزائد جبرا عن صاحبها ، ومن ثم وجب أن يكون حرمانه من ملكه مقابل تعويض ، والا كان استيلاء الدولة على أرضه بغير مقابل مصادرة خاصة لها لا تجوز الا بحسكم قضائى وفقا لحكم المادة (٣٦) من الدستور م

ولا يقدح في هذا النظر ما ذهبت اليه الحكومة من أن المادة ٣٧ من الدستور قد سكتت عن النص صراحة على تقسرير حق التعويض بالنسبة للاستيلاء على الاراضي الزراعية المجاوزة للحد المقرر قانونا ، ذلك أن ما استهدفه المشرع الدستورى من ايراد هذا النص هو تقرير مبدأ تعيين حد أقصى الملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الاقطاع ويضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال ، فكان مجال ذلك النص الدستورى مقصورا على تقرير هذا المبدأ ومحصورا في ارساء المحكمة الدستورية)

حكمه ، ولم يكن ايراد هذا النص بصدد منظيم الاستيلاء على الاراضي الزراعية الزائدة عن الحد الاقصى و وبالتالى لم يكن ثمة مقتض في هذا الصدد لتأكيد مبدأ التعويض عن الاستيلاء على الاراضى الزراعية الزائدة عن هذا الحد اجتراء بما تغنى عنه المبادىء الاساسية الاخرى التي يتضمنها الدستور والتي تصون الملكية الخاصة ، وتنهى عن نزعها لا لمنفعة عامة مقابل تعويض ، ولاتجيز المصادرة الخاصة الابحكم قضائى، كما لا ينال من ذلك ما أثارته الحكومة من أن القرار بقانون رقم ١٠٤٤ لسنة ١٩٦٤ قد جاء استجابة من الشرع لما يقرره الدستور في مادته الرابعة من أن الاساس الاقتصادي للدولة يهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات ، وفي مادته السابعة من أن التضامن الاجتماعي أساس بين الطبقات ، وفي مادته السابعة من أن التضامن الاجتماعي أساس ترخصه في تجاوز الضوابط والخروج على القيود التي تضمنتها مبادىء الدستور الاخرى ومنها صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها نصوصه و

وحيث أنه تمشيا مع هذا المفهوم الصحيح لاحكام الدستور ، فان تشريعات الاصلاح الزراعى المتعاقبة التى صدر بها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ والقرار بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ والقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٩ والتى وضعت حدا أقصى للملكية الزراعية ، وقررت الاستيلاء على ما يزيد عن هذا الحد لم تغفل حق الملاك فى التعويض عنها عن أراضيهم المستولى عليها ، وانما قررت حقهم فى التعويض عنها وفقا للقواعد والاسس التى نصت عليها تلك القوانين • بل ان القرار بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن حظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها قد اعتنق هذا النظر ، غنص فى المادة الرابعة منه على أن يؤدى الى ملاك تلك الاراضى تعويض يقدر وفقا للاحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٦ ه

وحيث أنه على مقتضى ماتقدم ، فان القرار بقانون رقـم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه ، اذ نص فى مادته الأولى على أيلولة ملكيـة الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ بالاصلاح الزراعى والقـرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥١ المعدل له الى الدولة دون مقابل ، يكون قد جرد ملاك تلك الاراضى المستولى عليها عن ملكيتهم لها بغير مقابل ، فشكل بذلك اعتداء على هذه الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم كل من المادة ٢٣ من دستور سنة ١٩٧١ التى تنص على أن الملكية الفـاصة مصونة ، والمادة ٣٣ منه التى تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ، مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٩٠٤ لسنة ١٩٦٤ ٠

ولما كان ذلك ، وكانت باقى مواد هذا القانون مترتبة على مادنه الاولى ، بما مؤداه ارتباط نصوصه بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم ، غال عدم دستورية نص المادة الاولى وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ـ أن يلحق ذلك الابطال باقى نصوص هذا القرار بقانون المطعون غيه ، بما يستوجب الحكم بعدم دستوريته برمته .

## لهدده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بأيلولة ملكية الاراضى الزراعية \_ التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ بالاصلاح الزراعى والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل له \_ الى الدولة دون مقابل ، والزمت الحكومة المصروغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المصاماه •

## جلسة ٢٥ من يونية سنة ١٩٨٢

برياسة السبد المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جعيال مرسى المحكمة وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جعيال مرسى ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد ورابع بلطفى جمعة وفوزى أسسعد مرقى اعضاء ، والسيد المستشار د محمد ابراهيم أبو العينين المفوض ، والسيد أحمد على فضل الله أمين السر .

#### ( 77 )

# القضية رقم ٢٤ لسنة ٢ قضائية (( دستورية ))

دعوى دستورية ... قبولها ... الاوضاع الاجرائية التعققة بها سوأه ما اتصل منها برفاج الدعوى الدستورية التى آناح القاقون للخصوم رفعها ، أو بعيماد رفعها تتملق بالنظام العام ... باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي .

ان الفقرة (ب) من المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا المصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى: الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى: أو الميئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى، وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد أعتبر الدفع كأن لم يكن ، ومؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء الدفعوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه أعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية التي بذلك على أنه أعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى

جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت الدعوى خلال الاجل الذى ناط الشرع بمدكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر • وهذه الاوضاع الاجرائية • سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به الشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده •

### الاجسراءات

بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعى صحيفة هذه الدءوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بأيلولة ملكية الأراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٧ بالاصلاح الزراعى والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل لــه ــ الى الدولة دون مقسابل ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالرأى انتهت فيه الى عدم قبولها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة ، حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم هيها بجاسة اليوم.

### المسكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاحات والمداولة •

حيث أن هيئة المفوضين دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد الذى حددته محكمة جنوب القاهرة الابتدائية في حكمها الصادر في ١٤ اكتوبر سنة ١٩٧٩ في الدعوى رقم ١٤٣٥ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة •

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستوربة العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (أ) ٠٠٠٠ (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى • وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، غاذا لم ترغم الدعوى فى الميعاد أعتبر الدنمع كأن لم يكن » • ومؤدى هذا النص ــ وعلى مــا جرى به تضاء «قة المحكمة \_ أن الشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، غدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، غلا ترغع الا بعد ابداء دغع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت الدعوى خالال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر • وهذه الاوضاع الاجرائية ، سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهربا

فى التقاضى تغيابه المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفى الموعد الذي حدده •

لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع \_ التى أثير أمامها الدغم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قد حددت للمدعى في حكمها الصادر في ١٤ اكتوبر سنة ١٩٧٩ أبجلا لرغم دعواه الدستورية غايته ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، غلم يرفع دعواه الى هذه المحكمة الا في ٢٥ نوغمبر سنة ١٩٨٩ ، أي بعد هذا التاريخ ، ومن ثم تكون دعواه قد أقيمت بعد الاجل المحدد لرفعها ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبولها ه

## لهدده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة • والزمت المدعى المصروغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه •

## جلسة ه من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برياسة السيد المستقار د، قدمى عبد الصبور وتياس المحكمة وحضور السادة السنشارين محمد على راغب بلبغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ورابح لطفى جمعة ومحمد كسال محفوظ المساء ، والسيد المستشار الدكتور أحمد عثمان عباد المفوض ، والسميد أحمد على خضل الله أمين السر ،

### ( ۲۶ ) القضية رقم ٩٤ لسنة ٣ القضائية (( دستورية ))

- ا حكم \_ حجية \_ دعوى اللعنوى المستورية عينية بطبيعتها \_ الاحكام المسادرة فيها لها حجية قبل الكافة وتقتزم بها جميع سلطات المولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص الطعون فيه أم الى دستورية . اساس ذلك .
- ٢ ـ دءوى \_ الدعوى الدستورية \_ المسلحة في الادعوى \_ سبق القضاء من
   المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نمى تشريعى \_ انتفاء المسلحة
   في الدعوى \_ الره \_ عدم قبول الدخوى .
- ا سان الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر فى الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه المضومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون فيها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعوى التي صدرت فيها، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعوى التي صدرت فيها،

وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى الطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المائتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد المى الدسكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه والى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان و

ساد كان المستهدف من الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من النص على أن قرارات لجان التقويم نهائية لا يجوز الطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، وقد سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم دستورية هذا النص ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها ،

## الاجسراءات

بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨١ وردت الى قلم كتاب المعكمة الدعوى رقم ١١٤٧ لسنة ٣٠ ق بعد أن تخصت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٥/٥/٥ بوقفها واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه الجين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقورت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

#### المسكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية ٠

وحيث أن الوقائع \_ على ما يبين من قرار الاصالة وسائر الاوراق \_ تتحصل فى أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١٩٤٧ لمنة ٣٠ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بالماء قرار لجنة تقويم شركة التضامن التى تكونت بينهما باسم « اخوان ٥٠٠٠٠ للصباغة والتجهيز بالمحلة الكبرى » والتى أممت بمقتضى القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشات و واذ تراءى المحكمة عدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون سالف الذكر فيما تضمنته من أن قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، وذلك على أساس مخالفتها لنص المادة ٨٨ من المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية نص المادة الثالثة المشار اليها استنادا الى أن الفصل فى الدعوى يتوقف على الفصل فى المسئورية على الفصل فى الدعوى يتوقف على الفصل فى المسئورية والمستورية والمستورية والمستورية والمستورية والمستورية والمستورية والمالمة المسئورية والمستورية والمستورية والمسئورية والمستورية والمستورية والمسئورية والمستورية والمسئورية وا

وحيث أن هذه المحكمة قد قضت بقاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٣ فى كل من الدعويين الدستوريتين رقمى ١٦ لسنة ١ ق دستورية عليا ، ١٤ لسنة ٢ ق دستورية عليا بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار

بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن » ، ونشر الحكم فى كل من الدعويين المذكورتين بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٨٣ •

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠ » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكاغة » \_ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية \_ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة نيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ــ تكون لها هجيــة مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هـذا الأساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى غوة نفاذه والى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان • لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى مد ورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ فيما نض نته من النص على أن قرارات لجان التقويم نهائية لا يجوز الطعن غيها بأى وجه من أوجه الطعن ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية هذا النص على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطقة حسمت المفصومة بشأن عدم دستورية هذا النص حسما قاطعا مانما من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المصلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى و

# لهده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم تنبول الدعوى •

#### جلسة ٣ ديسمير سنة ١٩٨٣

برياسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصيور وليس المحدّة وحضور السسادة المستشاوين : محمد على راغب بليغ ومصبعفى جبيال برسى ومعدوم مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد ودريف، برماء نور اعضاء ، وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو المينين المفوض ، والسيد آحمد على فضل الله أمين السر .

#### ( ۲۵ ) القضية رقم ۳۱ لسنة ۲ قضائية (( دستورية ))

- ١ دعوى دستورية ـ قبولهـا ـ يشترط لفلك تونفر المسلحة فيها ـ مناط
   ذلك ٠
- حق شخصى \_ للنزول عنه \_ اعتباره عمـ الا قانونيسا يتم بالارادة التناسردة
   وينتج اثره في استاط الحق .
- ٣ \_ دعوى دستورية \_ المسلحة فيها \_ الاحالة أثى المحلمة الدستورية العليــا للفصل في مدى دستورية الفوائد القانونية المصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون الدني \_ تنازل المعير عن طلب الفوائد القانونيـــة ــ أثره ... انتفاء المسلحة في اللعوى الدستورية (١) .
- الله ١ ، ٢ ، ٣ من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المسلحة فيها ، ودناط ذلك أن يكون ثمت ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما ابدى من طلبات فى دعوى الموضوع ، واذ كان المستجدف من الدعوى الدستورية الماثلة التى تحركت بطريق الأحالة من محكمة الموضوع هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٠٠٠ من القانون المدنى ، وكان المدعيان قد نزلا عن طلب الفوا حد القانونية الذى كانا قد أبدياه أمام محكمة الموضوع واثبت هذا النزول فى مذكرة وكيلهما المقدمة الى هيئة المفوضين وفى اقراره ومحاميه بذلك بجلسات التحضيير ، لما كان ذلك ، وكان

<sup>(</sup>١) قررت الحكمة ذات الماديء التقدمة في حكمها الصادر بذات الجلسة في القضية رقم ٨ لسنة ٢ ق (( دستورية ٣ .

النـــزول عن الحق الشخصى المـــدعى به عمـــلا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره فى اسقاطه ، وبالتالى غانه يترتب على تنازل المدعيين عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحتهما فى الفصـل فى مدى دســتورية المادة ٢٢٦ من القــانون المدنى الخاصة بالفوائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازما للفصل فى الدعوى المخصوعية ،

## الاجسراءات

بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٨٠ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٨٠٨ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الجيزة بعد أن قضت محكمة الجيزة الابتدائية بتاريخ ٢٨ مليو سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحسالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكرمة مذكرة طلبت غيها رغض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسة اليوم •

#### الحكم\_\_\_ة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة و حيث أن الوقائع \_ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق \_ تتحصل فى أن المدعيين كانا قد أقاما الدعوى رقم ٢٨٠٨ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الجيزة قبل المدعى عليه الاول بطلب الزامه أن يؤدى لهما معلغ ٢٨١ جنيها وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد و فقضت محكمة الجيزة الابتدائية بجلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٨٠ بالنسبة لطلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى

المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادة ٢٢٦ من القسانون المدنى الخاصة بالفوائد القانونية وذلك عملا بالمادة ٢٩ من قانون هـذه المحكمة •

وحيث أن وكيل المدعيين ـ رفعت حلمى بطرس ـ قد قدم مذكرة بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٨١ ـ بعد حجـز الدعوى المائلة بهيئة المفوضين لاعداد التقرير بالرأى ـ أورد فيها تنازل المدعيين عن طلب الفوائد القانونية ، ولما أعيدت الدعوى للتحضير ردد بجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٨٨ هذا التنازل ٠

وحيث أنه من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكة — أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المسلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمت ارتباط بينها وبين المسلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما ابدى من طلبات فى دعوى الموضوع ، واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة — التى تحركت بطريق الاحالة من محسكمة الموضوع — هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وكان المدعيان الموضل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وكان المدعيان الموضوع وأثبت هذا النزول فى مذكرة وكيلهما المقدمة الى هيئة الموضين وفى اقراره ومحاميه بذلك بجلسات التحضير على ما سلف المفوضين وفى اقراره ومحاميه بذلك بجلسات التحضير على ما سلف بيانه ، لما كان ذلك ، وكان النزول عن الحق الشخصى المدعى به عملا يقانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره فى اسقاطه ، وبالتالى فيانه يترتب على تنازل المدعيين عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحتهما بالفوائد القانونية انتفاء مصلحتهما بالفوائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازما المفصل فى الدعوى الموضوعية ،

ولما كان ما تقدم غانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

## لهذه الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

#### جلسة ٣ من ديسمين سنة ١٩٨٣

برياسة السبد المستشار الدكور فتحى عبد المصيور وثيس المحكمة وحضور السادة المستشارين : محمد على داغب بليغ ومصلحاتي جميسل مرسى ومعدوج مصطفى حدين ومني امين عهد المجيد ورابح لطفى جمسة وقورى اسلعد مرقس اعضاء ، وحضور السيد المستشار الدكتور محيدابراهيم أيو المينين المفوض، والسيد احمد على نضل الله أمين السر .

#### ( ٢٦ ) القضية رقم ٩٢ لسنة } قضائية (( دستورية ))

- إ ـ نشرع الفاء ضعنى اصلاح زراعى الارض الزراعية والاراضى اللود القانون رقم ۱۹۷۷ فسئة ۱۹۹۱ الشي ضعنا نص الفقرة الاولى من البند (ب) من الملادة الثانية من الرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ الشاص بالاصلاح الزراعى التي كانت تستثنى من الحد الاقمى للملكية الزراعية الزراعية الزراعية الزراعية الزراعية الراضي المور ٠
- ٢ ـ تشريع ـ صيورة النص معطلا لم يعد له محل برد عليه ـ لا يفقد وجموده كنص تشريعي ـ جواز الطعن بعدم دستريريته ـ مثال ذلك .
- سالح زراعى مجلس ادارة الهيئة المساحة للاصسلاح الزراعى طبيعة القرار الملكي يصدره بشان الاراضى البور الذي كالات مستشناة من الحد الاقصى للملكية الزراعية - اعتباره قرارا اداريا تهائيا .
- ع حق التقاضي ـ حظر النص ف القوانين على تحصين أي عمل أو قراد أدادي
   من رقابة القضاء ـ أكادة ١٨ من المستور .
- ه مد قراد ادارى مد حظر الطعن فيه مد ندس الفقرة الاخيرة من البند (رب) من المدة الثانية من الرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ الكعدلة بالقلمانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۷ الكعدلة بالقلمانون من مجلس ادارة الوسئة المامة الاصلاح الزراعي بشسان الادعاء ببود الارض أو وفقت تنفيذه أو التمويض عنه مصحوص تقورا دادري من مخالفة ذلك للمستود.
- ا ، ٢ \_ ساوى المشرع بين الاراضى الزراعية والاراضى البدور والصحراوية من حيث خضوعها جميعا للحد الاقصى للملكية الزراعية وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٦١ الذى عدل المادة الاولى من المرسوم بعانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ بالاصلاح الزراعى ، وكان هذا التعديل بمقتضى هذا القانون الاخير انما يتعارض فحسب مع نص الفقرة الاولى من المبند (ب) من المادة الثانية من المرسوم

بقانون سالف الذكر \_ المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ \_ والتي كانت تستثنى الاراضي البور من الحد الاقصى للملكية الزراعية ، فانه يكون قد ألغى نص هذه الفقرة ضمنا دون أن يمتد هذا الالغاء التشريعي الى نص الفقرة الاخيرة من ذلك البنسد والذى يتضمن مانعا من التقاضى بالنسبة للقرار الذى يصدره مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي في شأن الادعاء ببور الارض وهو النص المطعون في دستوريته • ومقتضى ذلك أن هذا النص وان كان قد أضحى معطلا اذ لم يعد له محل يرد عليه بعد الغاء الاستثناء الخاص بالاراضي البور اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ٦١ على ما سلف بيانه ، الا أنه مع ذلك لم يفقد وجوده كنص تشريعي فضلا عن أن ذلك الالغاء التشريعي الخاص بالاراضي البور لا يرتد الى الماضي ــ أى الى الفترة التي تبدأ من تاريخ نفاذ قانون الاصلاح الزراعي فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ في ٢٥ يوليه سنة ١٩٦١ ، ومن ثم غلا يحول الغاء الاستثناء الذي كان مقررا بالفقرة الاولى من البند (ب) سالف الذكر دون النظر في الطعن بعدم دستورية الفقرة الاخسيرة من هذا البند وذلك من قبل الذين نشأت لهم مراكز قانونية تتعلق بتطبيق الاستثناء المشار اليه خلال فترة نفاذه وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستورية النص المانع من التقاضي دفاعا عن تلك المراكر القانونية .

ان المشرع لم يسبغ على مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي \_ حال اصداره قراره بشأن الارض البور التي كانت مستثناه من الحد الاقصى للملكية الزراعية \_ ولاية الفصل في أية خصومة تنعقد امامه بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليه اصدار قراره بشأن الارض البور معد (م 17 \_ المحكمة الدستورية )

فهص طلب استثنائها ثم قراره فى التظلم الذى يرغع اليه وذلك لهيان طبيعة الارض موضوع الطلب وما اذا كانت بورا أم أرضا زراعية ، ودون أن يفرض المسرع على مجلس الادارة اخطار ذوى الشأن المثول أمامه لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليه تسبيب ما يصدره من قرارات الى غير ذلك من الأجراءات القضائبة التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، واذ كانت الهيئة العامة للاصلاح الزراعى من اشخاص القانون العام وتقوم على مرفق عام غان قرار مجلس ادارتها بشأن الارض البور يعد قرارا اداريا نهائيا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها المزمة بقصد احداث أثر قانونى هو اعتبارها من الاراضى الزراعية أو الاراضى البور وخضوعها بالتالى للحد الاقصى للملكية الزراعية من عدمه ه

ان المادة ٩٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى و٠٠٠ ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قـرار ادارى من رقابة القضاء » • وظاهر هذا النص أن الدستور لـم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبـدأ دستورى أصيل بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء • وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم انه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافـة وذلك رغبة من المسرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عـدم دستورية التشريمات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص الدستورى الشاب لليه الدين الدستورى الشاب الليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفـالة حق التقاضى للافراد وذلك حين خواتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا

بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ، وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر الى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه ـ وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أغرادها ـ من اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا هذا الحق وهو المبدأ الذي كفلته المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٦٨ والمادة ٠٠ من الدســتور القائم ٠

ان الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ۱۷۸ سنة ۱۹۰۲ بالاصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۰۷ اذ نصت ـ فيما يخص القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بشأن الادعاء ببور الارض \_ على أنه « استثناء من أحـكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه » • تكون قد تضمنت حظرا التقاضي في شأن هذا القرار وانطوت على تحصين له من رقابة القضاء رغم انه من القرارات الادارية النهائية \_ الامر الذي يخالف حكم كل من المادتين ٤٠ و ٢٨ من الدستور القائم وما أوردته الدساتير السابقة •

# الاجسراءات

بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩٨٢ أودع المدعى قلم كتاب المحكمة مسحيفة هذه الدعوى طالبا الحكم بعدم دستورية البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى المعللة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ ما غيما تضمنه من النص على منسع التقاضى بالنسبة للقرار الذى تصدره اللجنة العليا للاصلاح الزراعى

( والتى حل محلها مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ) فى شأن الادعاء ببور الارض سواء بطلب الغاء القرار أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة دفعت هيها بعدم تعبدول الدعدوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقربرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجاسة حيث المترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة البيوم •

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٩٩٩ اسنة ١٥ ق أمام محكمة القضاء الادارى طلب غيها الحكم بالغاء القرار الصادر من الهيئة العامة للاصلاح الزراعى رقم ٢٩٠ بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٧ برغض ما طلبه مورثه من اعتبار الاطيان المبينة غيه بورا مستثناة من حكم المادة الاولى من قانون الاصلاح الزراعى وبالغاء قرار ذات الهيئة رقم ٩ الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ برغض التظلم من قرار الرفض المشار اليه ٠ وبجلسة ٦ مايو سنة ١٩٦٩ برغض قضت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى استنادا الى ما نص عليه فى البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى من عدم جواز الطعن فى القرارات الصادرة بشأن الاراضى البور ، غير أن المدعى طعن فى هذا الحكم لدى المحكمة الادارية العليا وقيد طعنه برقم ١٨٤٨ اسنة ١٥٥ ق ادارية عليا حيث دفع بعدم

دستورية الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ – المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ – باعتبار أنها تحوى مانعا من التقاضى بالمخالفة للدستور ، مقضت المحكمة بجلسة ١٦ مارس سنة ١٩٨٢ – بعد أن قدرت جدية هذا الدفع – بتأجيل نظر الطعن وأمهلت المدعى ثلاثة أشهر لرفع المدعوى الدستورية فأقام دعواه الماثلة ،

وحيث أن الحكومة دغعت بعدم تبول الدعرى تأسيسا على أن نص البند (ب) من المادة الثانية ـ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ٥٠ لم يعد قائما لالغائه ضمنا بتعديل المادة الاولى من المرسوم بقانون الشار اليه وذلك بمقتضى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الذي اعتبر الاراضى البور في حكم الاراضى الزراعية وبالتالي لا يكون للمدعى مصلحة في دعواه ، كما أنه ليس له الاحتكام الى مبادىء الدستور انقائم في النعى بعدم دستورية اانص المطعون فيه لما سلف من المائه بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ قبل نفاذ هذا الدستور الذي ليسله المرجعي ه

وحيث أن الرسوم بفانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ بالاصلاح الزراعي بعد أن نص عند صدوره في مادته الاولى على أنه « لا يجوز لاى شخص أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان ٥٠ » قضى في مادته الثانية العدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة فدان ٥٠ » قضى في مادته الثانية العدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة (أ) ١٩٥٧ سبأنه « استثناء من حكم المادة الاولى السابقة : (أ) ٥٠٠ ٠٠٠ أب) ويجوز للافراد أن يمتلكوا أكثر من مائتى فدان من الاراضى البور ولاراضى الصحراوية وتعتبر هذه الاراضى زراعية فيسرى عليها حكم المادة الاولى عند انقضاء خمس وعشرين سنة من تاريخ الترخيص فى المرى من مياه النيل أو الآبار الارتوازية ويستولى عندئذ لدى المالك على ما يجاوز مائتى فدان نظير التعويض المنصوص عليه فى المادة (ه) وذلك

كله مع عدم الاخلال بجواز التصرف في هذه الاراضي قبل انقضاء المدة الشار اليها ٥٠٠ » وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ مسالفة مدلا للمادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالفة الذكر بحيث صار نصها « لا يجوز لاي فسرد أن يمتلك من الاراضي الزراعية أكثر من مائة فدان ويعتبر في حكم الاراضي الزراعية ما يملكه الافراد من الاراضي البور والاراضي الصحراوية وكل تعاقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الاحكام يعتبر باطللا ولا يجوز تسجيله » •

ولما كان مؤدى تلك النصوص أن المشرع قد ساوى بين الاراضى الزراعية وبين الاراضى البور والصحراوية من حيث خضوعهاجميعاللحد الاقصى للملكية الزراعية وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ في ٢٥ يولية سنة ١٩٦١ ، وكان التعديل الذي أورده المشرع بمقتضى هذا القانون الاخير انما يتعارض غصب مع نص الفقرة الاولى من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لســنة ١٩٥٧ \_ المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ \_ والتي كانت تستثني الاراضى البور من الحد الاقصى للملكية الزراعية ، غانه يكون قد ألغي نص هذه الفقرة ضمنا دون أن يمتد هذا الالفاء التشريعي الى نص الفقرة الاخيرة من ذلك البند والذى يتضمن مانعا من التقاضى بالنسبة للقرار الذي يصدره مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي في شأن الادعاء ببور الارض وهو النص المطعون في دستوريته • ومقتضى ذلك أن هذا النص وان كان قد أضمى معطلا اذ لم يعد له محل يسرد عليه بعد الغاء الاستثناء الخاص بالاراضي البور اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ما سلف بيانه ، الا أنه مع ذلك لم يفقد وجوده كنص تشريعي فضلا عن أن ذلك الالعاء التشريعي الخاص بالاراضي البور لا يرتد الى الماضي ــ أى الى الفترة التي تبدأ من تاريخ نفاذ قانون الاصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ حتى

تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ في ٢٥ يولية سنة ١٩٦١ من ثم غلا يحول الغاء الاستثناء الذي كان مقررا بالفقرة الأولى من المبند (ب) سالف الذكر دون النظر في الطعن بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من هذا البند وذلك من قبل الذين نشأت لهم مراكز قانونية نتعلق بتطبيق الاستثناء المشار اليه خلال فترة نفاذه وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريه النص المانع من التقافي هفاعا عن تلك المراكز القانونية و ومما يؤكد مصلحتهم في ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٣ في شأن الاعتراضات ببور الارض المقدمة من المستولى اديهم الى الهيئة العامة للاصلاح ببور الارض المقدمة من المستولى اديهم الى الهيئة العامة للاصلاح وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ بالاصلاح الزراعي وذلك بالرغم من الغاء استثناء الارض البور من الحد الاقصى الملكية وذلك بالرغم من الغاء استثناء الارض البور من الحد الاقصى الملكية وذلك بالرغم من الغاء استثناء الارض البور من الحد الاقصى الملكية الزراعية نفاذا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ما سلف بيانه و

وحيث أنه لما كان الشابت من الوقائع أن المرحوم مهمه وحيث أنه لما كان الشابت من الوقائع أن المرحوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي وتم الاستيلاء من تحت يده في سنة ١٩٥٤ على القدر الزائد عن الحد الاقصى الجائز تملكه حينئذ وحو مائتا غدان — باعتبار أن القدر الزائد كله من الاراضي الزراعية فقدم طلبا يتضمن الادعاء بأن هذا القدر من الاراضي البور المستثناة من المحد الاقصى للملكية الزراعية والتي كان يجوز للافراد وقتذاك أن يتملكوا منها أكثر من مائتي غدان ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٧ قد قضت — استثناء من حكم الفقرة الاولى من البند (ب) المسار اليه — بان تستولى الحكومة على ما جاوز مائتي غدان من الاراضي البور المملوكة للافراد يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ مع عدم الاعتداد بما حدث بعد هذا التاريخ من تجزئة الملكية بسبب الميراث أو الوصية ثم قضت بأنه لا يضضع للاستيلاء الاراضي البسور التي

سبق التصرف فيها بعقود ثابتة التاريخ قبل العمل بهذا القانون في ١٧ يوليه سنة ١٩٥٧ مما مفاده أن المشرع \_ بموجب القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ \_ قد أخرج ما زاد المدد الاقصى مز, الارضالبور من نطاق الاستثناء ثم الفي هذا الاستثناء كلية بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ من تاريخ نفاذه وأخضعها الاستثناء كلية بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ من تاريخ نفاذه وأخضعها تمثل في أنه الاقصى الملكية الزراعية ١ لما كان ذلك ، فأن مصلحة المدعى تتمثل في أنه اذا ماثبت أن الارض التي كان يملكها مورثه وتم الاستيلاء عليها باعتبارها أرضا زراعية \_ على ما سلف بيانه \_ هي من الارض البور ، فأنه يكون من حقه \_ كوارث له \_ أن يتملك نصيبا منها لا يجاوز مع بلقي ملكيته الحد الاقصى المقرر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة يجاوز مع بلقي ملكيته الحد الاقصى المقرر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ وان تعتبر تصرفاته في هذا القدر صحيحة ونافذة متى كانت ثابتة التاريخ قبل العمل بهذا القانون ، كما يحق له أن ينتفع به خلال الفترة ما بين تاريخ سريان المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٠٠ والقون والقون والقون ١٩٠٠ والقون والقون

لا كان ما تقدم فان الدفع المبدى من الحكومة بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة فيها يكون على غير أساس متعينا رفضه •

وحيث أن المدعى ينعى على الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ بالاصلاح الزراعى أنها تتضمن منعا من التقاضى وتحصينا للقرارات التي يصدرها مجلس ادارة النبيئة العامة للاه الاح الزراعي في شأن الادعاء ببور الارض وهي قرارات ادارية نهائية الامر الذي يخالف نص المادة ٢٨ من الدستور التي رددت ما قررته ضمنا الدساتير السابقة من كفالة حق التقاضي فضلا عن مخالفته لحكم المادة ٤٠ من الدستور وما كانت عليه تلك الدساتير جميعها من أن المواطنين لدى القانون سواء وأنهم متساوون فالحقوق والواجبات ٠

وحيث أن البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي ــ المعدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ - بعد أن نص في الفقرة الاولى منه على أنه « يجوز للافراد أن يمتلكوا أكثر من مائتي فدان من الاراضي البور والاراضي الصحراوية لاستصلاحها • • • » وفي الفقرة الثانية على أنه « تصدر اللجنة العليا للاصلاح الزراعي قرارا في شأن الادعاء ببور الارض يعلن الى ذوى الشأن بالطريق الادارى ٠٠٠ ولهم أن يتظلموا منه الى اللجنة العليا رأسا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانهم » • نص فى الفقرتين الاخيرتين على أنه « يكون قرار اللجنة الذي تصدره بعد فوات الميعاد نهائيا ، رقاطعا لكل نزاع فى شأن الادعاء ببور الارض وفى الاستيلاء المترتب على ذلك » • و « استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز طلب الماء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه » • هذا وقد حل مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي محل اللجنة العليا للاصلاح الزراعي بمقتضى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ الذي صدر بانشاء الهيئة العامة للاصلاح الزراعي لتتولى عمليات الاستيلاء والتوزيع وادارة الاطيان المستولى عليها الى أن يتم توزيعها .

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن الشرع لم يسبغ على مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى حسال اصداره قراره بشسأن الارض البور التى كانت مستثناه من الحد الاقصى للملكية الزراعية ولاية الفصل فى أية خصومة تنعقد أمامه بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليه اصدار قراره بشأن الارض البور بعد غصص طلب استثنائها ثم قراره فى التظلم الذى يرفع اليه وذلك لبيان طبيعة الارض موضوع الطلب وما اذا كانت بورا أم أرضا زراعية ، ودون أن يفرض الشرع على مجلس الادارة اخطار ذوى الشأن للمثول أمامه لسماع أقوالهم وتقديم أسانبدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليه

تسبيب ما يمدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات التضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضى ، واذ كانت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى من أشخاص القانون العام وتقوم على مرفق عام غان قرار مجلس ادارتها بشأن الارض البور يعد قرارا اداريا نهائيا تفصع به جهة الادارة عن رادتها الملزمة بقصد احداث أثر تنانونى هو اعتبارها من الاراضى الزراعية أو الاراضى البور وخضوعها بالتالى للدد الاقصى الماكية الرراعية من عدمه •

وهيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضي حق محسون ومكفول للناس كلفة ولكل مواطن حق الالتجاء الى ماضيه الطبيعي ٠٠٠ ويهظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء » • وظاهر هذا النص أن الدستور لم يعف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كميدأ دستوري أصيل بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار أداري من رقابة القضاء • وقد خص الدستور هذا المدأ بالذكر رغم أله يدخل في عموم المبدأ الأول الذي يقرر حق التقاضي للناس كاغة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريطت اللي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص الدستورى المسار اليه ما أقرته الدساتير البابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للافراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتبار. الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ، وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر الى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع نحقق مناطه ... وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها ... من أهدار لمبدأ المساواة بينيم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا هذا الحق وهو المدأ الذي كفلته المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة

٧ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٩٤ والمادة ٥٤
 من الدستور القائم ٥

لما كان ما تقدم فان الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي المسطة بالمقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ اذ نصت ــ فيما يخص القرار الصادم من مجلس ادارة الهيئة العامة الاصلاح الزراعي بشان الادعاء ببور الارض ـ على أنه « استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقسانون نظام القضاء لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه » • تكون قد تضمنت حظرا للتقاضى في شأن هذا المقرار وانطوت على تحصين له من رقابة القضاء ــ رغم أنه من القـرارات الادارية النهائية ـ الامر الذي يخالف حكم كل من المادتين ١٠ و ١٨ من الدستور القائم وما أوردته الدساتير السابقة على ما سلف بيانه • ولا محل لما تثيره الحكومة من أنه لا يجوز الاحتكام الى الدستور القائم في النعى بعدم دستورية النص المطعون فيه اللغائه بالقانون رقم ١٣٧ أسنة ١٩٦١ قبل نفاذ هذا الدستور ، ذلك أن هذا الدفساع مردود بأن القانون المشار اليه حوان كان قد ألغى ضمنا الاستثناء المحاص بالاراضى البور من الحد الاقصى للملكية الزراعية تبل نفاذ الدستور الا أن هذا الالغاء لم يتنساول النص المطعون فيه الذي بقى قسائما كنص تشريعي على ما سلف بيانه ومن ثم تخضع رقابته الدستورية لاهكام الدستور القائم •

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية الفترة الاخسيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ بالاصلاح الزراعي المحلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ ٠

## لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ فيما نصت عليه حفاصا بالقرار الذي يصدره مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى في شان الادعاء ببور الارض من أنه « لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه » والزمت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين حنيها متابل اتعاب الحاماه .

#### جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٨٢

برياسة السيد المستشار الدكتور فتحى صدالصيور وئيس المحكة وحصور السادة السنشارين : محمد على داغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى سمن ورابح لطفى جمعة ومني أمين عبد المجيد وشريف برهام نور أعناء ، وحضدور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو المينين المغرض . والسيد احمد على فضل أن أمين السر ،

#### ( YY )

## القضية رقم ١٠ نسنة ٥ قضائية (( دستورية ))

- ۱ ـ دعوى دستوریة ـ فبولها ـ حیمات الثلاثة آشور الذى فرضه ااشرع كدمـد اقدى لرفعالادعوى الدستوریة طبقا لئم الفقرة (ب) من المادة ۲۹ من قانون العكمة الدستورية العليا ـ يعتبرميمادا حتميا يقيد محكمة أوضوع والخصوم على حد سواء ـ رفع الدعوى بدد القضاء هذا الحد الافهى ـ يترتب عليه عدم قبول الدعوى .
- ٧ ـ الطمن في دستورية القوائين ـ ليس من قبيل دعوى الحسبة ـ اساس ذلك.
   ٣ ـ دعوى دوضوعية ـ دفع بعدم دستورية ـ ثم يازم الشرع محكمة الموضوع بوقف الدعوى الموضوعية اذا رأت جدية الدفع بصدم الدستورية وكافت الطاعن برفع الدعوى الدستورية .
- المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح المضوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي هدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذبن الامرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية لل سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بمعياد رفعها لله تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي مدده ، وبالتالي غان ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقدرة

(ب) من المادة ٢٩ الشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد مصكمة الموضوع والخصوم على حد سواء • فيتعين على الخصوم أن يلتزموا برغع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والاكانت دعواهم غير مقبولة •

٣ - ان الطعن فى دستورية القوانين ليس من قبيل دعوى الحسبة لان مناط قبولها ـ على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ـ ان تتوافر للطاعن بها مماحة شخصية مباشرة ، ومن جهة أخرى فان المشرع لم يلزم محكمة الموضوع بوقف الدعوى الموضوعية اذا رأت جدية الدفع بعدم الدستورية ثم كلفت الطاعن برفع الدعوى الوستورية خلال ميعاد تحدده بحيث لا يتجاوز الحد الاقصى المقرر فى الفقرة (ب) من المادة ٣٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليها من قبل وهو ثلاثة أشهر ٠

## الاجسراءات

بتاريخ ه غبراير سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قام كتاب المحكمة طالبا المحكم بعدم دستورية المادتين ٢٢٦ ، ٣٢٧ من القانون المدنى •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم،

#### المكم

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الوقائم ـ على مـا يبين من صحيفة الدعوى وسـائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٨ لسنة المهرات جارى كلى جنوب القاهرة بطلب ندب خبير لتصفية الحساب الجارى « المدين » المفتوح للمدعى لدى بنك مصر وفقا للعقد المبرم بينهما وفى حدود الحد الاقصى الفوائد المسموح بها قانونا وهى ٧/ ثم المدكم بالزام البنك المذكور بأن يدفع له ما تسفر عنه تصفية هذا المساب من مبالغ يكون البنك المذكور بأن يدفع له ما تسفر عنه تصفية هذا المساب القانونية بواقع ٥/ سنويا • ولما احيلت الدعوى الى مكتب خبراء وزارة المعدل رأى فى تقريره أن تصفية الحساب لا تخضع للحد الاقصى المائدة المسموح بها قانونا ، فرفع البنك دعوى فرعية يطلب الحكم بالزام المدعى بمبلغ ٩٣٥٩ جنيها • وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٦ دفع من القانون المدنى لمخالفتهما نص المادة الثانية من الدستور فصرحت له المدكمة برفع الدعوى الدعوى الى جلسة ٢٧ مونيه سنة ١٩٨٦ من القانون المدنى المائمة ما المستورية واجلت نظر الدعوى الى جلسة ٧٧ بونيه سنة ١٩٨٦ ، مائما م مدنع الدعوى الدستورية واجلت نظر الدعوى الى جلسة ٧٧ بونيه سنة ١٩٨٦ ، ماقام المدعى دعواه المائلة •

وحيث أن بنك مصر ـ المدعى عليه الأول ـ قد دغع بعدم قبول هذه الدعوى استنادا الى أن المدعى قد رفعها بعد ميعاد الثلاثة أشهر المحدد قانونا لرغع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المهادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ٠

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى: (أ) •••• (ب) اذا دفع أحد الخصوم اثناء نظر الدعوى أمام أحد المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع

الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، غاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم بكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين المعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقو مات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الابعد الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بحيث لا يجاوز شائلة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفسع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي المؤعد الذى حدده ، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة والخصوم على حد سواء ، فيتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم والخصوم على حد سواء ، فيتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والاكانت دعواهم غير مقبولة،

لا كان ذلك ، وكان المدعى قد أبدى الدغم بعدم دستورية المادتين ، ٢٢٧ من القانون المدنى أمام محكمة الموضوع بجلسة ١٤ مارس مستة ١٩٨٦ مضرحت له برغع الدعوى الدستورية وأجلت دعوى الموضوع الجلسة ٢٧ يونيه سنة ١٩٨٢ ، ولكن المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا فى ٥ فبراير سنة ١٩٨٣ ـ أى بعد ميعاد الثلاثة أشهر الذي حددته الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا السادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية المتاح المتصوم رفعها ، ولا يمنع من ذلك ما ذهب اليه المدعى من أن محكمة الموضوع قد رفضت وقف الدعوى ، وان الدعوى الدستورية تعتبر

نوعا من « دعاوى الحسبة » على أساس أن المدعى غيها انما يدافع عن الشرعية لصالح المجتمع ــ ذلك بأن الطعن فى دستورية القوانين ليس من قبيل دعوى الحسبة لان مناط قبولها ــ على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ــ أن تتوافر للطاعن بها مصلحة شخصية مباشرة ، ومن جهة أخرى فان المشرع لم يلزم محاكمة الموضوع بوقف الدعوى الموضوعية اذا رأت جدية الدفع بعدم الدستورية ثم كلفت الطاعن برفع المدعوى الدستورية خلال ميماد تحدده بحيث لا يتجاوز الحد الاقصى المترر في الفترة (ب) من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليها من قبل وهو ثلاثة أشهر على ما سلف بيانه ه

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

# لهدده الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم تنبول الدعوى وبمصادرة الكفالة ، والزمت المدوفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتماب المحاماه .

#### جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣

برياسة السيد المستشار الدكور نتجى عبد الصيور دليس المحكمة وحضور السادة المستشارين : محمد على راضب بليغ ومصسطفى جميسل مرسى ومصدوح مصسطفى حسن ومحمد عبد المطابق التسادى ومني أمين عبد التجيسد وتوزى اسعد مرتس أعضاء ، وحضور السيد المستشار الدكور عوض محمد عوض المر رئيس هيئة المؤسين ، والسيد احمد على فضل الله أمين اللسر «

## ( ۲۸ ) القضية رقم ٤٥ لسنة ٣ قضائية « دستورية »

دعوى دستورية ... قبولها ... وجوب أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيضة الدعوى البيانات المجوهرية التي نصت عليهـــا المادة ٢٠ من قانون المتكمــه الدستورية العليا .

ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم A3 لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه : « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالأحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمفالفته واوجه المظلفة » ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبىء عن جدية هذه الدعاوي ويتحدد بها موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين وحتى يتاح لذوى الشان فيها ومن بينهم الحكومة \_ الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة \_ أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى هيها رأيا مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورمة العلما المشار اليه •

## الاجسسراءات

بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٨١ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١١٩ لسنة المركب بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ٠

وقدمت كل من ادارة قضايا الحكومة وشركة القاهرة للخلاصات المخذائية والعطرية ( المدعى عليها الثانية ) مذكرة دفعت غيها بعدم فبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة . حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم هيها بجلسة اليوم،

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة وسائر حيث أن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ نتحصل فى أن المدعين كانا قد أقاما منازعة فى التنفيذ أمام محكمة عابدين بطلب الاستمرار فى تنفيذ الحكم الصادر فى القضية رقم الحراسة العامة عن بعض ممتلكات المدعين الى شركة القاهرة للخلاصات المغذائية والعطرية ( المدعى عليها الثانية ) فقضت المحكمة برغض الدعوى ولما استأنف المدعيان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة عضت بعدم قبول الاستئناف ، واذ طعن المدعيان فى الحكم الاستئناف بالنقض وقيد طعنهما برقم ٨١ لسنة ٥٥ قضائية ، قضى غيه بتاريخ بالنقض وقيد طعنهما برقم ١٨ لسنة ٥٥ قضائية ، قضى غيه بتاريخ الربيل ١٩٧٨ بنقض الحكم الطعون فيه وباحالة الاستئناف الى

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية باعتبارها المحكمة المختصة بنظره و وبتاريخ ٢٢ نوغمبر سنة ١٩٨١ أحالت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية الدعوى المشار اليها الى محكمة القيم حيث تمسك وكيل المدعين بعدم دستورية القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وأمهاتهما المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقاما الدعوى الماثلة •

وحيث أن الحكومة وشركة القاهرة للخلاصات الغذائية والعطرية المدعى عليها الثانية دغعتا بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن صحيفتها قد خلت من بيان النص التشريعي المطعون غيه والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة وذلك خروجا على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا •

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعيين قد أقاما الدعوى ابتفاء الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٤ ولم تتضمن الصحيفة بيانا لذلك سوى أن « هذا القانون استعمل كذريعة لسلب مستلكات الطالبين وفرضت عليهما الحراسة ٥٠٠ وعلى كل حال الدستور المستفتى عليه نص على عدم جواز الحراسات وتكون الحراسة ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ غير دستورية ٥٠٠ ٠

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه: «يجب أن يتضمن القرار المصادر بالاحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن المسرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن تمرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبىء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين وحتى يتاح لذوى

الشأن فيها ومن بينهم الحكومة \_ الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعسلانهم بالقرار أو الصحيفة \_ أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعتيبهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل المدتورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المدتورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المدتورية والقانونية المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ،

لا كان ذلك ، وكان الثابت من صحيفة الدعوى الماثلة أنها جاءت خلوا من بيان النص الدستورى المدعى بمخالفة القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٨ له ، كما لم تبين أوجه المخالفة الدستورية التى تعيب نصوص القانون المذكور المطعون بعدم دستوريته جملة ودون تحديد نص معين هيه ينصب عليه أى وجه لمخالفة دستورية ، غان صحيفة الدعوى تكون قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبته المادة ٣٠ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه ، وبالتالى تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة ،

# لهدذه الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفـــالة والزمت المدويفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .



# القسم الثساني القرارات الصادرة في طلبات التفسير



#### جلسة ه من ديسمير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار احيد معلوم عطية وليس المحكمة وليس المحكمة وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النمر وكمال سلامة عبدالله و دانسمي عبد المسبود ومصعد على بليغ ومسطفى جميل مرسى ومعلوح مصطفى حسن اعضاء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ المغوض ، والسيد / أحمد على فضل الله أمين السر .

(1)

#### طلب التفسير رقم } لسنة ٢ قضائية

لخسيم ــ طلب التفسيم ــ مناط قبوله ــ نمى المادة ٣٦ من فاتون المحكمة المستورية العليا ــ وجوب أن يكون النمى الطلوب تفسيره علاوة على اهميتــه فد أثار خلافا في التطبيق على نحسو لا تتحقق معه المساواة أمام القــانون بين المخاطبين باحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم .

ان مناط تبول طلب تفسير القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية حطقا للمادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصحادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ حمو أن تكون تلك النصوص قد أثارت خلافا في التطبيق ، وان يكون لها من الاهمية ما يقتضي توحيد تفسيرها • ومؤدى ذلك حوعلي ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ أن يكون النص المطلوب تفسيره علاوة على أهميته ، قد اختلف تطبيقه على نحو لا تتحقق معه المساواة أمسام القانون بين المخاطبين باحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم ، بحيث بستوجب الامر طلب اصدار قرار من المحكمة الدستورية العليا بتفسير هذا النص تفسيرا ملزما ، ارساء لدلوله القانوني السليم وتحقيقا لوحدة تطبيفه •

#### الاجسراءات

ورد الى المحكمة بتاريخ ١٦ يوليو سنة ١٩٨٠ كتاب السيد وزير المدل بطلب تفسير نص المادة الخامسة من الفصل الثاني من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة تنا، تعديله بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ وذلك بناء على طلب السيد رئيس مبلس الوزراء •

وبعد تحضير الطلب أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالتفسير الذي انتهت اليه ٠

ونظر الطلب على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة احدار القرار بجلسة اليوم

#### المسكمة

بمد الالهلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير نص المادة الخامسة من الفصل الثانى من الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة المومل الثانى من الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمعة لبيان مدى خضوع الودائع الآجهة بالبنوك لهذا الرسم ، وذلك عن الفترة السابقة على العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ الذى نص على اعفائها من هذا الرسم ، وورد في كتابه بطلب التفسير أن نائب رئيس مجلس الوزراء المسئون الاقتصادية والمالية تقدم بمذكرة جاء بها أنه قد ثار خلاف قانونى حول تكييف الودائع الآجلة في البنوك فبينما ذهبت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٩ الى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٩ الى عدم خضوع هذه الودائع لرسم الدمغة ، غان هناك حكما سبق صدوره من محكمة النقض بجلسة ٣١ اكتوبر سنة ١٩٧٣ في الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٦ قي اعتبر الودائع الآجلة قروضا وأخضعها لهذا الرسم ، وحيث أن المادة الرابعة من الفصل الثاني من المدول رقم (٢)

اللحق بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة تنص على أن « كل سلفة يقدمها أصحاب المصارف أو غيرهم من الاشخاص الذين يقومون عادة بهذا النوع من العمليات يفرض عليها رسم دمغة على الوجه الآتى ٠٠ » كما تنص المادة الخامسة من هذا الفصل على أن «يسرى على عقود الاعتراض الاخرى للنقود وكذا عقدد الاعتراف بالدين ذات الرسم المقرر على السلف » ٠

وحيث أن مناط قبول طلب تفسير القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التى يصدرها رئيس الجمورية حطبقا المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 43 لسنة ١٩٧٩ حسو أن تكون تلك النصوص قد أثارت خلافا فى التطبيق ، وأن يكون لها من الاهمية ما يقتضي توحيد تفسيرها ، ومؤدى دنك حلافا في التطبيق ، وأن يكون النص المطلوب تفسيره علاوة على أهميته ، قد المتلف تطبيقه على نحو لا تتحقق معه المساواة أمام القانون بين المخاطبين بأحكامه رغم تماثل مراكرهم وظروغهم ، بحيث يستوجب الامسر طلب اصدار قسرار من المحكمة والدستورية العليا بتفسير هذا النص تفسيرا ملزما ، ارساء لمدلوله القانوني السليم وتحقيقا لوحدة تطبيقه ،

وحيث أن الثابت من الأوراق أن المادة الخامسة من الفصل الثانى من الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ بتقسرير رسم دمغة — المطلوب تفسيرها — قد استقر تطبيقها على اعتبار الودائع الآجلة لدى البنوك قروضا تخضع لرسم الدمغة ، وجرى بذلك قضاء محكمة النقض في الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٣٦ ق بتاريخ ٣١ اكتوبر سسنة ١٩٧٣ ، كما أنسه ذات التطبيق الذي انتهى اليه حكم محكمة استثناف الاسكندرية في القضية رقم ١١٥ لسنة ٢٦ ق محل ذلك الطعن

بالنقض ، الذى أيدت فيه بدورها قضاء محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم 144 لسنة 1403 تجاري الاسكندرية باخضاع الودائع الإجلة في البنوك لرسم الدمغة •

لما كان ذلك ، وكانت الاوراق المرفقة بطلب التفسير قد خلت مما يشير الى أن أية جهة قد خالفت هذا التطبيق المطرد ، وكانت الفتوى السمادرة من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٩ وان تبنت رأيا مفايرا الا أنه ــ وعلى ما جاء بطلب التفسير الميؤخذ بها لسبق صدور حكم محمكمة النقض المشار اليه ، وبالتالى غانها لم نتعد حدود الرأى ولم يترتب عليها أى خلاف فى التطبيق ، الامر الذى أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحسكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحسكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة الودائع الآجلة لرسم الدمغة ، الا أنه رغبة فى تشجيع المه الف المقادية مشروع رسالتها فى اجتذاب مزيد من المدخرات والاستثمارات فقد أعد مشروع القانون لاعفاء الودائع الآجلة الإسلة فى المعارف وهيئة البريد من رسم رسمة أهمة ، وهو ذات الحكم الذى وددته بعد ذلك المادة ٥٠ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٠ الذى حل محل القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٠ الذى حل محل القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٠ الشار الميه ه

لا كان ما تقدم ، وكان النص المطلوب تفسيره \_ أياما كان وجه الرأى فى مدى أهميته بعد تعديله \_ لم يثر بشأنه أى خلاف فى التطبيق على ما سلف بيانه ، وانتفى بذلك ما يقتضى تفسيره تفسيرا ملزما تحقيقا لوحدة تطبيقه ، لمانه يتعين عدم قبول الطلب .

# لهدده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

# جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

وراسة السيد المستشار فاروق سيف النصر وليس المحكمة ويحضور السلامة المستشارين كمال سلامة عبد الله و ده فتحي عبسد المسبور ومصطفى جميل مرسى ومعدو مسلامة عبد الخالق التاديومنيزيدالمبيد ومصطفى جمين ومحدو بلا المستشار ده محمد ابراهيم أبو الميتين المفوض ، والسسبد المستشار ده محمد ابراهيم أبو الميتين المفوض ، والسسبد المجد على فضل الله أمين السر .

#### (Y)

# طب التفسير رقم ٣ لسنة ٢ قضائية

- إ \_ تفسير \_\_ القران الذي تصدره المحكمة بتفسير آحد التصوص \_\_ وجوب أن يكون فاطعا في تحديد معلوله القانوني بحيث يتحسسم به عا ثار من خلاف في التطبيق وتتحدد به المراكز القانونية .
- ٢ ـ تفسير ـ ولاية المحكمة العستورية العليسا في التفسيم المؤرم ـ تقتمر على تفسير نصوص القوانين الصادرة من السططة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية ـ عدم احتدادها الى القرارات الجمهورية وقرارات رئيس مجلسالوزداء الصادرة بتقرير منع للماملين بالعولة .
- إ ـ ان المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 4 لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا لاحكام الدستور اذا أثارت خلافا في التطبيق وكان لها من الاهمية مايقتضى توحيد تفسيرها » ، ومؤدى ذلك أن يكون القرار الذي تصدره المحكمة بتفسير أحد النصوص قاطعا في تحديد مدلوله القانسوني ميث ينحسم به ما ثار من خلاف في التطبيق ، وتتحدد نهائيا المراكز القانونية للمخاطبين بأحكامه على مقتضى هذا التفسر برم ه

٣ ــ اذا كانت جميع المنح المشار اليها في طلب التفسير والتي صرفتها

الدولة للعاملين بها فى بعض المناسبات قد مسدرت بها قسرارات جمهورية أو قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وكان تفسير هذه القرارات توصلا الى التكييف القانوني للمنح مما يخرج عن ولاية المحكمة الدستورية العليا التي تقتصر على تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية طبقا للمادة ٢٦ من قانونها السلالف يبانها ، غانه يتعين عدم قبسول الطلب ،

# الاجسراءات

ورد الى المحكمة بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٨٠ كتاب السيد وزير المدل بطلب تفسير نص المادة ٦٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح المساعية والتجارية وعلى كسب العمل ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس مجلس الوزراء بكتابه المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩٨٠ .

وبعد تحضير الطلب أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالتفسير الذي التهت اليسه ها

ونظر الطلب على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار قرارها بجلسمة اليسوم •

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولـــة .

حيث أن رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير نص المادة ٦٢ مسن

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضربية على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ، وجاء فى كتابه بطلب التفسير أن وزير المالية تقدم بمذكرة أوضح فيها أن خلافا ثار حول مدى خضوع المنح التي تصرف للعاملين بالدواـة في بعض المناسبات للضريبة على المرتبات وما في حكمها ، فقد أصدرت مصلحه الضرائب عدة كتب دورية باخضاع هذه المنح للضربيه تاسيسا على أنها تنطوى على اثابة للاجير وبالتابي تدخل في عموم المزايـــــا التقديه المنصوص عليها في المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنه ١٩٣٩ المسار اليه ، بينما قرر رؤساء بعض الجهات القضائيه ـ ومن بينهم رئيس محكمه النقض بناء على مدكرات رفعت اليهم ـ عدم خضوع المنح ألتى صرفت للعاملين بها لهذه الضربية استنادا الى أنها لا تعدو أن تكون هبة أو تبرعا من الدوله ولا تعتبر أجرا أو تأخد حكم الأجر ، وازاء هذا الخلاف في التطبيق ، فقد رأت وزارة المالية طلب استصدار ..سير من المحكمة المستورية العليا لنص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنه ١٩٣٩ لبيان ما اذا كانت المنح المشار اليها تعتبر من المزايا سعديه المنصوص عليها في هذه المادة وتخضع بالتالي للضريب على المرتبسات •

وحيث أن المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا لاحكام الدستور اذا أثارت خلافا في التطبيق وكان لها من الاهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها » ، ومؤدى ذلك أن يكون القرار الذي تصدره المحكمة بتفسير أحد النصوص قاطعا في تحديد مدلوله القانوني بحيث ينحسم به ما

ثار من خلاف فى التطبيق ، وتتحدد نهائيا المراكز القانونية المخاطب بن باحكامه على متنضى هذا التفسير الملزم .

وحيث أن تفسير عبارة المزايا النقدية الواردة فى المادة ٢٣ مسن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليها لا يحسم ما ثار من خلاف فى التطبيق بين مصلحة الضرائب ويعض الجهات القضائية ، وانمسا يتوقف القول الفصل فيه على التكييف القانوني للمنح التي صرفتها الدولة للماملين بها واستخلاص القصد من منحها .

لا كان ذلك ، وكانت جميع المنح المشار اليها في طلب التفسير والتي صرفتها الدولة للعامليز بها في بعض المناسبات قد صدرت بهما قرارات جمورية أو قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وكان تفسير هذه القرارات توصلا الى التكييف القانوني للمنح مما يخرج عن ولايسة المحكمة الدستورية العليا التي تقتصر على تفسير نصوص القسوائين المصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية طبقا للمادة ٧٧ من قانونها السالف بيانها ، فانه يتعين عدم قبول الطلب ه

# لهدذه الأسسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب •

#### جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برناسة السيد المستشار فاروق سيف النصر وبعضور الصادة المستشارين : د- فتحى هيد العسبور ومصحفى جميسل مرسى ومهدوح صطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد اللجيد ورابع لطفى جممة أعضاء ، وحضور السيد المستشار د، محمد البراهيم أبو العبنين المفوض ، والسيد / احمد على فضل الله أمين اللمر .

# (4)

# طلب التفسير رقم ١ لسنة ٤ قضائية

سسي \_ طلب النفسي \_ نص المادة ٣٣ إس قانون المحكمسة الدستورية العليا \_ «أزدى هذا النص \_ قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة فيه وذلك عن طريق وزير العمل \_ مخالفة هذه الاوضاع \_ الره \_ عدم قبول الطلب (١) .

أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقدم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بعد أن بين فى المادة ٢٦ منه الحالات التى تتولى فيها المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية ، نص فى المادة ٣٣ منه على أن «يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الاعلى للهيئات القضائية ٥٠٠ » ومؤدى ذلك أن المسرع غصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة فى المادة ٣٣ المشار اليها وذلك عن طريق وزير العدل ٠

لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير المائل لم يقدم الى هذه المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المصددة في المادة ٣٣

<sup>(</sup>۱) أصدرت المحكمة بذات الجلسه حكمين مماثلين في طلبي التمسير رقمي ٢ لسنة ٤ قو ٣ لسنة ٤ ق ، وحكما بذات المبدأ في القضية رقم السنة ٤ ق منازعة تنفيذ .

سالفة الذكر ، وانما احيل اليها من محكمة اسيوط الابتدائية ، ومن ثم لم يتصل بها اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا لتقديم طلبات التفسير ، غانه يكون غير مقبول .

# الاجسراءات

بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٨٧ وردت الى المحكمة الدستورية العليا الدعوى رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى اسيوط ، بعد أن قضت محكمة اسيوط الابتدائية فى ٢٠ مارس سنة ١٩٨٧ بوقفها وباحالتها الى المحكمة الدستورية العليا لتفسير نص المادة العاشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٥ •

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت هيه الرأى بعدم قبولها •

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع ـ على ما يبين من الأوراق ـ تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى اسيوط ضد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يطلب غيها الحكم بعدم انطباق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٣ ، والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على العاملين لديه اعتبارا من تاريخ التحاقهم بخدمته وحتى ٣١

ديسمبر سنة ١٩٧٦ وبالزام الهيئة المدعى عليها بأن ترد اليه قيمة ما حصلته منه بالزيادة ، وبجلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٨٢ قضت المحكمة بوقف الدعوى وباحالتها الى المحكمة الدستورية العليا استنادا الى أن نص المادة العاشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قسد أثار خلافا فى تطبيقه يقتضى تفسيره تفسيرا ملزما وهو ما ينعقد الاختصاص به للمحكمة الدستورية العليا عملا بالمادة ٢٦ من قانسون هذه الحكمة •

وحيث أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم المسند المحكمة تقدير بعد أن بين في المادة ٢٦ منه الحالات التي تتولى فيها المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة مسن رئيس الجمهورية ، نص في المادة ٣٣ منه على أن « يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الاعلى للهيئات القضائية ٥٠٠ » ومؤدى ذلك أن الشرع قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المددة في المددة في طلبات التفسير على الجهات المحددة في المددة في المددة في طلبات التفسير على المجات المحددة في المددة في الم

لا كان ذلك ، وكان طلب التفسير الماثل لم يقدم الى هذه المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المصددة فى المادة ٣٣ سالفة الذكر ، وانما أحيل اليها من محكمة اسيوط الابتدائية ، ومسن ثم لم يتصل بها اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا لتقديم طابات التفسير ، غانه يكون غير مقبول •

# لهدده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب •

#### جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاررق سيف النصر وليس المحكمة

ربحضور السادة المستشارين : د، فتحى عبدالصحبور ومصلطفي جميدال مرسى ومعدوج مصطفى حسن ومني أمين عبد المجيد ورابح لطفي جمعة وفوزى استعد مرقس أعضاء ، وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسبيد / أحصد على نضل الله أمين السر .

#### (1)

# طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٣ قضائية

- السنة القانون رقم ۱۱۷ لسنة ۱۹۷۱ بناسم بعض الشركات والمشات حلا التاميم تم عن طريق نقل ملكية أسبهم الشركات الأومية الى الدولة مع الابغاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التاميم اساس ذلك والره .
- ٢ \_ ناميم \_ مسئولية \_ استمرار الشخصية الانبارية واللعة المالية فلشركة الإصفة بالره \_ الشركة الأومة تكون هي وحدها المسئولة مسئولية كاملة عن كافة الالتزامات التي تحملت بها قبل التاميم وأن تعتد هذه المسئولية طوال قبام الشركة \_ مسئوليسة العولة عن تلك الالتزامات كمسئوليسة المساهم وفقا للقواعد العامة في شان استقلال ذمة المساهم عن ذمةالشركة.
- ا انه بالنسبة للشركات التي تم تأميمها بمقتضى القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فان المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميمها صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبعا لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها الى الدولة مع الابقاع على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه الشركات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها ... وهو ما يتفق وما قصده المشرع من تأميمها ... من العمل على الاستعانة بها على تحقيق أغراض التنمية الاقتصادية مع التحرر من الاوضاعا ...

الروتينية - وذلك على ما جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القرار بقانون ، ومن ثم فقد حرص على النص صراحة في المادة الرابعة منه على أن تظل الشركات المؤممة محتفظة بشكلها القانوني الذي كان لها عند صدوره قاصدا بذلك الاحتفاظ لها بنظامها القانوني السابق لا بمجرد شكلها ومن مقومات هذا النظام شخصيتها الاعتباية وذمتها المالية اللتان كانتا لها قبل التأميم مستقلتين عن شـخصية وذمة الدولة ، وهو ما كشفت عنه المادة السابعة من القرار بقانون المشار اليه حينما نصت على أنه « اذا كانت الاسهم التي آلت الى الحكومة وفقا للمادة الثانية مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين فتحل محلها قانونا السندات المصدرة مقابلها وغقا للمادة الثانية » • مما مفاده أن تأميم هذه الشركات انما ورد على الاسهم مع استمرار الشخصية الاعتبارية للشركات المؤممسة اذ لو ترتب على التأميم انقضاء شخصية الشركة لما بقيت ثمت اسهم في هذه الحالة يمكن أن تؤول الى الدولة نتيجة للتأميم • ولا يقدح في ذلك ما قرره المشرع في المادة الخامسة من ذلك القرار بقانون من خضوع الشركة المؤممة لاشراف الجسهة الادارية التي يحددها رئيس الجمهورية بقرار منه ، ذلك أن هذا الاشراف لا يعدو أن يكون مجرد رقابة ادارية ومالية على الشركة المؤممة تستهدف التحقق من سلامة ادارتها ومراقبة تنفيذها لاهداف خطة التنميسة الاقتصادية العامة للدولة دون مساس بما للشركة من استقلال ف شخصيتها الاعتبارية وذاتية في ذمتها المالية ، كما لا ينال من ذلك أن تصبح الدولة هي المساهم الوحيد في الشركة ـ بعد أن آلت اليها ملكية جميع اسهمها - اذأن الشرع نفسه هو الذي ابقى رغم ذلك على نظامها القانوني وشخصيتها الاعتبارية السابقتين على التأميـم •

٢ ــ اذ كان اســـتمرار الشــخصية الاعتبــارية والذمــة المــالية

الشركة المؤممة ـ وفقا لقانون التأميم ـ من شانه أن تكون الشركة هي وحدها المسئولة مسئولية كاملة عن كاغة الالترامات التي تحملت بها قبل التأميم ـ وأن تمتد هذه المسئولية طوال قيام الشركة كنتيجة حتمية لاستمرار تلكما الشخصية والذمة المالية ، غانه لا وجه لمساءلة الدولة \_ مباشرة ـ عن تلك الالتزامات طالما بقيت الشركة قائمة لان مسئولية الدولة في هذه الحالة ليس قوامها الكفالة أو التضامن وأنما هي من قبيل مسئولية المساهم التي لاتقوم الا عند انقضاء الشركة وتصفيتها وفي حدود قيمة ما يملكه في رأس مالها من اسهم ، ومن ثم غان مقتضي الفقرة الرابعة من المادة الثالثة في القرار بقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٩١ من عدم مسئولية الدولة عن التزامات الشركات المؤممة الا عند تصفيتها وفي حدود ما آل الى الدولة من الموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ليس الا ترديدا لحكم القواعد العامة في شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة الشركة وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند تصفيتها وفي حدود قيمة أسهمة السهم عن حدود قيمة أسهمة و

# الاجـــراءات

ورد الى المحكمة بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٨١ كتاب السيد وزير العدل بطلب تفسير نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من المقرار بقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٦ ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس مجلس الوزراء بكتابه المؤرخ ٥ يوليو سنة ١٩٨١ .

وبعد تحضير الطلب أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالتفسير الدى

ونظر الطلب على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة الصدار قرارها بجلسة اليسوم •

#### المحكمية

- بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •
- حيث أن الطلب استوغى أوضاعه القانونية •

وحيث أن رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٦ لبيان مدى مسئولية الدولة عن التزامات الشركات المؤممة السابقة على التأميم وما اذا كانت الدولة ملزمة بالوغاء بها ولو أثناء قيام الشركة المؤممة ، أم تظل الشركة في هذه الاثناء هي المسئولة وحدها مسئولية كاملة عن كاغة التراماتها السابقة على التأميم ولا يكون اعمال مسئولية الدولة عن هذه الالترامات الا عند انتهاء الشركة وتصفيتها \_ وذلك حسما لما ثار من خلاف في التطبيق في هذا الصدد بين ما جرى عليه قضاء محكمة النقض وما ذهبت اليه بعض هيئات التحكيم الشيكاة للفصل في منازعات شركات القطاع العام •

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص فى مادته الاولى على أن « تؤمم جمع البنوك وشركات التأمين فى ( اقليمى الجمهورية ) ، كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرافق لهذا المقانون وتؤول ملكيتها الى الدولة ٠٠٠ » ، وفى مادته الثانية على أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة خمس عشرة سنة ١٩٠٠ وتكون السندات قابلة المتداول فى البورصة ١٠٠٠ تضى فى المفرة الرابعة من مادته الثالثة بعد تعديلها بالقرار بقانون رقم ١٤٩٩ لسنة ١٩٦٦ سبأن « لا تسأل الدولة عن الترامات الشركات

والمنشآت المشار اليها فى المادة (١) الا فى حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم »، كما نص فى الفقرة الاولى من مادته الرابعة \_ بعد تعديلها بالقرار بقانون سالف الذكر \_ على أن « تخلل الشركات والمنشآت المشار اليها فى المادة الاولى محتفظة بشكلها القانونى عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشار اليها فى مزاولة نشاطها » •

وحيث أن مؤدى هذه النصوص بالنسبة للشركات التي تم تأميمها بمقتضى القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فسأن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميمها صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبعا لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وانما راى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية أسهمها الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها عبل التأميم بحيث تظل هذه الشركات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها ــ وهو ما يتفق وما قصده المشرع من تأميمها ــ من العمل على الاستعانة بها على تحقيق أغراض التنمية الاقتصادية مع التحرر من الاوضاع الروتينية \_ وذلك على ما جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القرار بقانون، ومن ثم فقد حرص المشرع على النص صراحة في المادة الرابعة منسه على أن تظل الشركات المؤممة محتفظة بشكلها القانوني الذي كان لها عند صدوره قاصدا بذلك الاحتفاظ لها بنظامها القانوني السابق لا بمجرد شكلها ومن مقومات هذا النظام شخصيتها الاعتبارية وذمتها المالية اللتان كانتا لها قبل التأميم مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة ، وهو ما كشفت عنه المادة السابعة من القرار بقانون المشار اليه حيسنما نصت على أنه « اذا كانت الأسهم التي آلت الى الحكومة وفقا للمادة الثانية مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين فتحل محلها قانونا السندات المصدرة مقابلها وفقا للمادة الثانية » • مما

مفاده أن تأميم هذه الشركات انما ورد على الاسهم مع استمرار الشخصية الاعتبارية للشركات المؤممة اذلو ترتب على التأميم انقضاء شخصية الشركة لما بقيت ثمت أسهم في هذه الحالة يمكن أن تؤول الى الدولة نتيجة للتأميم • ولا يقدح في ذلك ما قرره المشرع في المادة الخامسة من ذلك القرار بقانون من خضوع الشركة المؤممة الشراف الجهة الادارية التي يحددها رئيس الجمهورية بقرار منه ، ذلك أن هذا الاشراف لا يعدو أن يكون مجرد رقابة ادارية ومالية على الشركة المؤممة تستهدف التحقق من سلامة ادارتها ومراقبة تنفيذها لاهداف خطة التنمية الاقتصادية العامة للدولة دون مساس بما للشركة من استقلال في شخصيتها الاعتبارية وذاتية في ذمتها المالية ، كما لا ينسال من ذلك أن تصبح الدولة هي المساهم الوحيد في الشركة \_ بعد أن آلت اليها ملكية جميع أسهمها ـ اذ أن المشرع نفسه هو الذي أبقى رغم ذلك على نظامها القانوني وشخصيتها الاعتبارية السابقتين على التأميم. لما كان ذلك ، وكان استمرار الشخصية الاعتبارية والذمة المالية للشركة المؤممة \_ على ما سلف بيانه \_ من شأنه أن تكون الشركة هي وحدها المسئولة مسئولية كاملة عن كافة الالتزامات التي تحملت بها قبل التأميم ــ وأن تمتد هذه المسئولية طوال قيام الشركة كنتيجة حتمية لاستمرار تلكما الشخصية والذمة المالية ، غانه لا وجه لمساءلة الدولة ــ مباشرة ــ عن تلك الالتزامات طالما بقيت الشركــة قائمة لان مسئولية الدولة في هذه الحالة ليس قوامها الكفالة أو التضامن والهما هي من قبيل مسئولية المساهم التي لا تقوم الا عند انقضاء الشركة وتصفيتها وفي حدود قيمة ما يملكه في رأس مالها من أسهم ، ومن ثم فان مقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة في القرار مقانسون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من عدم مسئولية الدولة عن التزامات الشركات المؤممة الا عند تصفيتها وفي حدود ما آل الى الدولة من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم ليس الا ترديدا لحكم القواعد العامة فى شأن استقلال ذمة الساهم عن ذمة الشركة وعدم مستوليته عن التزاماتها الاعند تصفيتها وفى حدود قيمة أسهمه •

# لهدده الاسسباب

وبعد الاطلاع على نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٧ ٠

### قررت المكمسة

أن الشركات المؤممة بموجب القرار بقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦١ تظل بـ أثناء قيامها بـ هى المسئولة وحدها مسئولية كاملة عن كافسة المتزاماتها السابقة على التأميم ، ولا تقوم مسئولية الدولة عن الوفاء بهذه الالتزامات الا عند انقضاء الشركة وتصفيتها وفي حدود ما آل الدولة من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم •

#### جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد السنشار فاررق سيف النصر رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين : ده فتحى عبد الصبور ومحصد على راعب بلسخ ومهدوم مصطفى حدى ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد وفوزى أسمد مرتس أعضاء ، وحضور السيد المستشار ده عوض محمد المر المقوض ، والسيد/أحمد على نضل الله أمين السر •

(0)

# طلب التفسع رقم ١ لسنة ٥ قضائية

- ١ ـ تفسير طلب التفسير قصر العق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة بالمادة ٣٣ من فاتون المحكمة المستورية العليا وذلك عن طريق وذير المدل - مخاففة هذه الاوضاع - أثره - عدم قبول الطلب .
- ٧ ـ تصدى ـ عدم دستورية \_ الرخصة القررة الليمكية الدستورية الهابيا في التصيدى لدستورية القواتين واللواتج طبقا للعادة ٧٧ من قانونها ـ مناطها أن يكون النص الذي يرد عليه التصدى التصلا بنزاع مطروح على المحكمة.
- ١ أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٩ ، بعد أن بين فى المادة ٢٦ منه الحالات التي تتولى فيها هذه المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية ، نص فى المادة ٣٣ على أن « يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الاعلى للهيئات القضائية و رئيس مجلس الشعب أو المجلس الاعلى للهيئات القضائية دمن » ومؤدى ذلك أن المشرع قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة فى المادة ٣٣ المشار اليها وذلك عن طبق وزهر العدل ٠

لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير الماثل لم يقدم الى هذه المحكمة من وزير المعدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة فى المادة ٣٣ سالفة الذكر ، وانما أحيل اليها من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ،

ومن ثم لم يتصل بها اتصالا مطابقا للاوضاع القررة قانونا لتقديم طلات التفسير ، غانه يكون غير مقسول .

٧ ــ لا محل لما طلبه المدعى فى مذكرته من اعمالى هذه المحكمة لرخصه المتصدى لعدم دستورية القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بانشاء المجلس الاعلى للهيئات القضائية ــ طبقا لما تقضى به المادة ٧٧ من قانونها ، والتى تنص على أن « يجوز للمحكمة فى جميع المحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة للمحكمة طبقا للمادة المحتورية » ذلك أن اعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة ، منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، غاذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو المال فى طلب التفسير الراهن الذى انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبوله لعدم اتصاله بها اتصالا مطابقا للقانون ، غانه لا يكون لرخصه التصدى سند يسوغ اعمالها .

# الاجــراءات

بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٨٣ وردت الى المحكمة الدستورية العليا الدعوى رقم ٥٧٥٠ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة ، بعد أن قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨٢ بعدم اختصاصها ولائيا بنظرها وباحالتها الى المحكمة الدستورية العليا .

وبعد تعضير الدعوى أودعث هيئة المفوضين تقريرا بالرأى • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة السمم•

#### المكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداوئة ه

حيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسسائر الاوراق ــ تتحصل فى أن الدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٧٧٩٥ سنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد وزير العدل بصفته و آخرين طالبا الحكم بتقرير أن محل التأثيم فى جريمة تقاضى المؤجر أو المستأجر بالغ خارج نطاق عقد الايجار ـ المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ـ ينحصر فى حصول المؤجر على مبالغ نظير التأجير أو تسهيل نقل المكان المؤجر من مستأجر الى آخر • وبجلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨٢ قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى واحالتها الى المحكمة الدمتورية العليا تأسيسا على أن طلبات المدعى تستهدف فى حقيقتها تفسير نصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الشار اليه وهو ما ينعقد الاختصاص به لهذه المحكمة .

وحيث أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم المهنة ١٩٧٩ ، بعد أن بين فى المادة ٢٦ منه الحالات التي تتولى غيها هذه المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصدنرة من رئيس الجمهورية ، نص فى المادة ٣٣ على أن « يقدم طلب التنسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الاعلى للهيئات القضائية ٥٠٠٠ » ومؤدى ذلك أن الشرع قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة فى المدرة المناس المال الها وذلك عن طريق وزير المدل ٠

لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير الماثل لم يقدم الى هذه المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المصددة فى المادة ٣٣ سالفة الذكر ، وانما أحيل اليها من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، ومن ثم لم يتصل بها اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا لتقديم طلبات التفسير ، غانه يكون غير مقبول •

وحيث أنه لا وجه لما أثاره المدعى فى مذكرته بشأن عدم دستورية المادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية العليا بمقولة أنها تحول بين المحاكم وحقها فى الالتجاء الى المحكمة الدستورية العليا طلبا لتفسير نصوص القوانين ، ذلك أن هذه المحكمة انما تستمد ولايتها فى التفسير من المادة ١٧٥ من الدستور التي تنص على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير النصوص التشريعية على الوجه المبين فى القانون ، وها نصت عليه المادتان ٢٦ ، ٣٣ من قانونها الصادر بناء على هذا التفويض، وأن ما أوردته المادة ٣٣ المشار اليها من تحديد للجهات التي يجوز لها طلب التفسير المازم واشتراط تقديمه عن طريق وزير المدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مما يدخل فى نطاق الملاءمة التي تستقل السلطة التشريعية بتقديرها ، ومن ثم يتمين اطراح ما أثاره المدى فى هذا المصدد •

كما أنه لا محل لما طلبه المدعى فى مذكرته من اهمال هذه المحكمة الرخصه التصدى لعدم دستورية القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بانشاء المجلس الاعلى للهيئات القضائية — طبقا لما تقضى به المادة ٧٧ من قانونها ، والتى تنص على أن « يجوز للمحكمة فى جميع المالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية» ذلك أن اعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة ممنوط أن يكون النص الذى يردعنيه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، غاذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال فى طلب التفسير الراهن الذى انتهت المحكمة من قبل

- 777 -

الى عدم قبوله لعدم اتصاله بها اتصالا مطابقا للقانون ، نانه لا يكون ارخصه التصدى سند يسوغ اعمالها .

لهدده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

# القسسم الثسالث

الاحكام الصادرة في دعاوى تنازع الاختصاص

(م 10 - المحكمة الدستورية )

# جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨١

رئاسة الحسيد المستشار احمد معدوج عطية ويس المحكمة وضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله و د فتحى عبد الصبور ومصطفى جبد المصبور ومصطفى جبد المصبور ومصطفى جبد المصبور المحبداً صفاء، والسيد الحبد على فضل الله أمين المسر .

# (۱) القضبة رقم ۲ لسنة ۲ قضائية « منازعة تنفيذ »

تنازع - طلب الفصل في البناع القالم يشأن تنفيذ الاحكام \_ وجوبارفلان صورة رسمية من كل من الحكمين مثار النزاع \_ افغال هذا الاجسراء \_ انره \_ عدم قبول الدموى \_

اذا لم يرفق المدعى بصحيفة دعواه — طبقا لما تقضى به المادة ٣٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — صورة رسمية من كل من الحكمين الصادرين من محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا اللذين يقرر أن نزاعا قام بشأنهما وهو اجراء أوجب القانون فانه يترتب على اغفاله عدم قبول الدعوى بحيث لا بعنى عنه أى اجراء آخر •

# الاجسراءات

بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٨٠ أودع الدعى بصفته صحيد الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بتغليب حكم محكمة النقض الصادر فى الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ قضائية على حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ١٨ قضائية ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالسرأى ، ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمسة العسوم ،

#### المحمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة و حيث أن المدعى لم يرفق بصحيفة دعواه ــ طبقا لما تقضى به المادة ٣٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون ٨٨ لسنة ١٩٧٩ ــ صورة رسمية من كل من المحكمين الصادرين من محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا اللذين يقرر أن نزاعا قام بشأفهما ، وهو اجراء أوجبه القانون ورتب على اغفاله عدم قبول الدعوى بحيث لا يغنى عنه أى اجراء آخر الامر الذي يتعين معه اطراح ما أثاره الدعى بشأن طلب توجيه اليمين الحاسمة اثباتا لصدور هذين المحكمين،

# لهنذه الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

#### جلسة ه من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشاق أحمد ممدوح عطية وكسى المحكمة

وحضور السادة المستشارين ذاروق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله و د.فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى ومصدوح مصسطفي حسسن اعضاء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ المغرض ، والسيد أحمد على فضئل الله أمن السر

#### (7)

# القضية رقم ٩ لسنة ١ قضائية « تنازع »

- ب تنازع بـ طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيسة حكمين فهساليين
   متنافضين بـ مناط قبوله .
- ا اختصاص ـ تحكيم ـ الفقرة الاخيرة من الحادة ٢٠ من فالون الأسسات العامة وشركات القطاع العام الأصادر والقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ فيل الفقها بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ عزوف اللجنة النقابية عن استعمال رخصة الالتجاء الى التحكيم التى كانت تجيزها لها الفقرة المذكورة واستمرارها في مباشرة الدعوى امام جهة القضاء المحادي عدم قبول الالتجاء الى طريق التحكيم الذى نزلت عنه ـ اخبار الحكم المادر من هيئة التحكيم صادرا من جهة انتخت ولايتها في الفصل في البنزاع .
- سائع بالنزاع بشان تنفيذ حكمين نهائيين سننافلسين النفاضل بينهما يكون أساسا طبقا لقواعد الاختصاص ب عدم الاضداد بالمكو الصائر من الجهة التي لا ولاية لها .
- ١ أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو أن يكون أحد المحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون المحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعدد تنفذهما معا •
- لا كانت الفقرة الاخيرة من المادة ١٠ من قانسون المؤسسات
   العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة

الالله الغائها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ ــ تد نست على أنه « ٥٠٠ ويجوز لهيئات التحكيم أن تنظر أيضا في المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام وبين الاسخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية وطنيين كانوا أو أجانب اذا قبل هـولاء الاشخاص وبعد وقوع النزاع احالته على التحكيم » ، وكانت اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلـوان للصناعات غير الحديدية قد أقامت دعـواها في أول الامـر أمام القضـاء العـادي وعزفت عن اســتعمال الرخصـة التي كانت تجيـزها لها المقرة الاخيرة من المادة ٢٠ الشار اليها ، ثم استمرت في مباشرة دعواها هذه حتى صدر الحكم ابتدائيا برغضها غقامت باستثنافه غلنه لا يقبل منها من بعد أن تلجأ الي طريق التحكيم ــ وهـو طريق المتداري نزلت عنه ــ وأن تجمـع بذلك بينه وبين مباشرة دعواها أمام القضاء العادي صاحب الولاية العامة ، وبالتـالي يكون الحكم الصادر من هيئة التحكيم قد صدر من جهة انتفت يكون الحكم الصادر من هيئة التحكيم قد صدر من جهة انتفت

المحكمة الدستورية العليا وهي في مجال الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ، انما تفاضل بينهما اساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعتد بالحكم الصادر من الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعوى .

# الاجسراءات

بتاريخ ٢٥/٥/٥/ أودع المدعيان بصفتهما صحيفة هده الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الاعتداد بحكم محكمة استثناف التاهرة رقم ٤٥٦ لسنة ٩٤ ق دون حكم هيئة التحكيم رقم ١٣٦٣ لسنة وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت غيه الرأى بالاعتداد بالحكم الصادر من محكمة استثناف القاهرة .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث النزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم ٠

### المكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولـــة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في أن اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة ضد الشركة طالبة الحكم بعدم جواز استقطاع ضريبتي الدفاع والامن القومي من مرتبات العاملين بها اعتبارا من ١٩٧١ رحتى انتهاء تكليفهم بالمصانع الحربية ورد ما استقطع من هذه المرتبات • وبتاريخ ١٩٧٧/١/٣١ قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنفت اللجنة النقابية هذا الحكم بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٠ وقيد استئناغها برقم ٢٥٦ لسنة ٩٤ قضائية القاهرة ، وتقدمت بعد ذلك في ١٩٧٧/٦/٧ بطلب التحكيم رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٧٧ ضد الشركة ومصلحة الضرائب للحكم لها بذات الطلبات فقضت لها هيئة التحكيم بجلسسة ١٩٧٧/١١/٩ بطلباتها ، ثم قضى بتاريخ ٢١/٢/١١ في الاستئناف المرفوع من اللجنة النقابية برغضه وتأييد الحكم المستأنف • واذ رأت مصلحة الضرائب والشركة أن الحكم الصادر من هيئة التحكيم يتناقض مع حكم محكمة استئناف القاهرة فقد اقاما الدعوى الماثلة بطلب الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف • وقدمت اللجنة النقابية المدعى عليها مذكرة طلبت هيها الحكم برهض الدعوى تأسيسا على أنه يتعين في حالة النزاع القائم بشان تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين أن يكون الحكمان قابلين المتنفيذ ، ولا يتصور ذلك اذا قضى أحدهما برهض الدعوى ، بالاضافة الى أن الدعويين تختلفان من حيث طبيعة كل منهما وأطرافها اذ أن الدعوى التى نظرت أمام القضاء العادى من الدعاوى الفردية وقد أقامتها النقابة بصفتها نائبة أو وكيلة عن أعضائها ، في حين أن النزاع الذي طرح على التحكيم يعتبر من قبيل المنازعات الجماعية اذ رفعته بصفتها شخصية معنوية مستقلة ،

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشان تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

ولما كان الثابت من الأوراق أن الحكمين موضوع الطلب المائسلة قد صدر أحدهما من محكمة استئناف القاهرة والآخر من هيئة التحكيم وفصلا في دعويين أقامتهما اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان المساعات غير الحديدية كشخص اعتبارى ينفرد بشخصية مستقلة عن العمال الذين ينتمون اليها ، وكان هذان الحكمان قد حسما النزاع القائم بين أطراف الدعويين وتناقضا بأن رفض أحد الحكمين طلبات اللجنة النقابية بينما قضى لها الحكم الثاني بذات الطلبات ، وهو ما يتعذر نتيجة له تنفيذ الحكمين معا لان تنفيذ أحدهما لا يتأتى الا باهدار حجية الحكم الآخر ، غانه يتمين اطراح ما أثارته اللجنة المدعى عليها في هذا الشائن ه

لما كان ذلك وكانت الفقرة الاخيرة من المادة ٦٠ من قانسون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم م٠ لسنة ١٩٧١ ــ قبل الغائما بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ ــ قد نصت على أنه « • • • • ويجوز لهيئات التحكيم أن تنظر أيضا في المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام وبين الاشتخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية وطنيين كانوا أو أجانب اذا قبل هؤلاء الاشخاص وبعد وقوع النزاع احالته على التحكيم » ، وكانت اللجنة النقابيسة للماملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية قد أقاءت دءراها في أول الامر آمام القضاء العادى ــ على ما سلف بيانه ــ وعزفت عن استعمال الرخصة التي كانت تجيزها لها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ المشار اليها ، ثم استمرت في مباشرة دعواها هذه حتى صدر المكم ابتدائيا برفضها فقامت باستئنافه ، فانه لا يقبل منها من بعد أن تلجأ الى طريق التحكيم ــ وهو طريق اختياري نزلت عنه ــ وأن تجمـم بذلك بينه وبين مباشرة دعواها أمام القضاء العادى صاحب الولاية العامة ، وبالتالي يكون الحكم الصادر من هيئة التحكيم قد صدر من جهة انتفت ولايتها بالفصل في هذا النزاع ،

لا كان ما تقدم وكانت هذه المحكمة وهى فى مجال الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ، انما تفاضل بينهما أساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعتد بالحكم الصادر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى الدعوى ، فانه يتمين الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة دون الحكم الصادر من هيئة التحكيم ه

# لهدده الاسباب

حكمت المحكمة بالاعتداد جحكم محكمة استثناف القاهرة بتاريخ ١١ غبراير سنة ١٩٧٨ في الاستثناف رقم ٢٥٦ لسنة ٩٤ قضائية غيما قفى به من تأييد الحكم المستأنف المسادر في الدعوى رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة برغض دعوى اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية دون حكم هيئة التحكيم رقسم ١٩٧٣ الصادر بجلسة ٥ نوغمبر سنة ١٩٧٧ ٠

# جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود، فتحى عبد الصبورومصافى جميل مرسى ومدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومتير أمين عبد الجيسد انضاء ، والسيد المستشار محمد كلمال محفوظ المفوض ، والسيد أحمد على فضلافة أمين المسر ،

#### (4)

# القضية رقم ١٣ لسنة ١ قضائية « تنازع »

۱ - عقد اداری - تعریفه - السمات المیزم له .

 ٢ ـ اختصاص ــ المنازعة في شأن العقوق القرتبة على العقد الإدارى ــ تعكسل في اختصاص جهة القضاء الإدارى •

ا ـ من المقرر أن العقد الادارى هو الذى يكون أحد طرفيه شخصا معنويا عاما يتعاقد بوصفه سلطة عامة وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه وأن يتسم بالطابع الميز للعقود الادارية وهو انتهاج أسلوب القانون العام فيما تتضمنه هذه العقود من شروط استثنائية بالنسبة الى روابط القانون الخاص فاذا كان الثابت أن العقدين مثار النزاع ـ المودعين ملف الدعوى الادارية ـ قد أبرما بين المدعى ومديرية الاسكان والمرافق بمحافظة المنيا ـ بوصفها سلطة عامة ـ استهداها لتسيير مرفق عام وذلك بتوفير وحدات الاسكان الاقتصادى ومياه الشرب للمواطنين ، وقد تم ذلك التعاقد بطريق المناقصة العامة بالعطاءات المتضمنة شروطا تخول جهة الادارة تعديلي الاعمال المتعاقد عليها بالزيادة أو بالنقص طبقا لقائمة الاثمان المقررة لديها ، وتوقيع غرامات التأخير على المقاول وسحب العمل منه والقيام بتنفيذه سواء عن طريق الجهة الادارية أو بواسطة غيرها على حساب المقاول ، والحق في احتجاز الادارية أو بواسطة غيرها على حساب المقاول ، والحق في احتجاز

كل أو بعض الآلات والادوات والمواد التي يستحضرها المقاول الى موقع العمل واستخدامها في انجاز الاعمال أو لضمان الوغاء بحقوق الجهة الادارية قبله ، كما أن لها فسخ العقد عند اخلال المقاول في تنفيذ النزاماته بمجرد قرار منها يخطر به المقاول دون حاجبة لاجراء آخر ومصادرة التأمين المدفوع أو خصم مستحقات الجهة الادارية منه ، واذ كانت هذه الحقوق المخولة لجهة الادارة بالكي تمارسها بارادتها المنفردة ب تقوم على شروط استثنائية تتأبي على القواعد المقررة في مجال العقود الخاصة بين الاشخاص العاديين ، فان مقتضى ذلك أن هذين العقدين سالفي الذكر يعدان من العقود الادارية ،

ب \_ المنازعة فى شأن المحقوق المترتبة على المعقود الادارية تدخل فى اختصاص جهة القضاء الادارى طبقا للبند الحادى عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم على المدولة المسئة ١٩٧٣ ٠

# الاجسراءات

بتاريخ ٩ يولية ١٩٧٨ أودع الدعى صحيفة هذه الدعوى قسلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع القائم بينه وبين المدعى عليهما والذى رفعت عنه دعويان أمام جهتى القضاء العادى والادارى ولم تتخل أحداهما عن نظره ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرين بالسرأى انتهت فى ثانيهما الى اختصاص القضاء الادارى بنظر النزآع •

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليسوم •

#### الحكم

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولـــة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع \_ على ما يدين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل في أن محافظة المنيا كانت قد تعاقدت مع المــدعي على تنفيذ عمليتي انشاء ١٦٨ مسكنا بقرية أبو سمرة وخزانا للمياه فى مدينة مطاى ، ونظرا لما تبين لها من تراخيه فى التنفيذ غقد أقامت ضده بتاریخ ۲۷ مایو سنة ۱۹۷۶ الدعوی رقم ۸۵۶ لسنة ۲۸ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبة الزامه بأن يدفع لها مبلغ ٩٢٣ مليم و ١٢٧٤٩ جنيهه تعويضا عن الاضرار والخسائر التي لحقت بها كفروق أسعار ومصاريف ادارية وغرامات تأخير وقيمة السلفة ومواد البناء المسلمة اليه • وبعد أول جلسة تحددت لتحضير الدعوى وحضرها وكيله بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٤ ، قام المدعى في ٦ يناير سنة ١٩٧٥ برغع الدعوى رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ أمام محكمة جنوب القاهرة مختصما غيها محافظ المنيا ووزير الحكم المحلى وطلب الزامهما بأن يدهعا له مبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه مقابل ادواته وآلاته التي استولت عليها الجهة الادارية بموقع العمل ونظير ما قام به من أعمال لم يحاسب عليها وتعويضا عما غاته من كسب وما لحقه من خسارة بسبب سحب العمليتين محل التعاقد منه • واذ لم تتخل أى من جهتى القضاء عن الدعوى المرنموعة اليها رغم وحدة موضوعهما فقد أتمام المدعى دعسواه الماثلة لتعيين الجهة المختصة بنظر النزاع ، ثم انتهى في طلباته المختامية بمذكرته المقدمة في جلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٨١ الى قبول اختصاص القضاء الاداري بنظر الدعويين ٠

وحيث أن الثابت من الاوراق أن النزاع بين الطرفين بشان العقدين المشار اليهما لا يزال مرددا أمام جهتى القضاءالعادى الادارى، فقد حكمت محكمة جنوب القاهرة بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٨١ بوقف الدعوى رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٥ لحين الفصل فى دعوى التنازع الراهنة ، كما أن المدعى طعن أمام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق فى حكم محكمة القضاء الادارى الصادر ضده فى الدعوى رقم ١٩٨١ أمام المدائرة الاولى لفحص الطعون ، وهو ما يتحقق به مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص الايجابى ٠

وحيث أن العبرة فى تعيين الجهة المختصة بنظر هذا النزاع هى بتحديد طبيعة العقدين المبرمين بين المدعى والجهة الادارية التى يمثلها المدعى عليه الاولى •

وحيث أنه من المقرر أن العقد الادارى هو الذى يكون أحد طرغيه شخصا معنويا عاما يتعاقد بوصفه سلطة عامة وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه وأن يتسم بالطابح الميز للعقود الادارية وهو انتهاج أسلوب القانون العام فيما تتضمنه هذه العقود من شروط استثنائية بالنسبة الى روابط القانون الخاص ملا كان ذلك، وكان الثابت أن العقدين مثار النزاع \_ المودعين ملف الدعوى الادارية \_ قد أبرما بين المدعى ومديرية الاسكان والمرافق بمحافظة المنيا \_ قد أبرما بين المدعى ومديرية الاسكان والمرافق بمحافظة المنيا \_ وحدات الاسكان الاقتصادى ومياه الشرب للمواطنين ، وقد تم التعاقد بعريق المناقصة العامة بالعطاءات المتضمنة شروطا تخول جهة الادارة تعديل الاعمال المتعاقد عليها بالزيادة أو بالنقص طبقا لقائمة الاثمان العررة لديها ، وتوقيع غرامات التأخير على المقاول وسحب العمال

منه والقيام بتنفيذه سواء عن طريق الجهة الادارية أو بواسطة غيرها على حساب المقاول ، والحق فى استجاز كل أو بعض الآلات والمواد التى يستحضرها المقاول الى موقع العمل واستخدامها فى انجاز الاعمال أو لضمان الوغاء بحقوق الجهة الادارية قبله ، كما أن لها غسخ العقد عند اخلال المقاول فى تنفيذ التزاماته بمجرد قرار منها يخطر به المقاول دون حاجة لاجراء آخر ومصادرة التأمين الدفوع أو خصم مستحقات الجهة الادارية منسه ، واذ كانت هذه الحقوق المخولة لجهة الادارة لكى تمارسها بارادتها المنفردة بـ تقوم على شروط استثنائية تتأبى على القواعد المقررة فى مجال العقود الخاصة بين الاشخاص الماديين، على القواعد المقررة فى مجال العقود الخاصة بين الاشخاص الماديين، فان مقتضى ذلك أن هذين المقدين سالفى الذكر يعدان من المقسود الادارية ، وبالتالى غان المنازعة فى شأن الحقوق المترتبة عليهما تدخل فى اختصاص جهة القضاء الادارى طبقا للبند الحادى عشر من المادة الماشيرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ ،

# لهذه الاسباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء الاداري بنظر النزاع •

#### جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٨٢

رئيس الحكمة

برئاسة السيد الستشار احمد ممدوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود، قدمي عبد الصبورومصطفي جديل مرسى ومعدوج مصطفى حسن وصحمد عبد الكفاق النادى ومنير آمين عبد المجوسد الناء ، والسيد المستثنار محمد كلال محفوظ المفوض ، والسيد أحمد على فضلها في المسروف

#### (1)

# القضية رقم ٢٥ لسنة ١ قضائية تنازع

- 1 تنازع اختصاص طلب الفصل في تنازع الاختصاص السابى منساط فبوله - تخان كل من جهتى القضاء من نظر ذات النزاع - اثر صدوركم سابق ق الموضوع .
- ٢ ـ نصومة ـ المنازعة في تحديد أجرة اللهن محل النزاع خصومة معكيسة ـ .
   يحسب طبيعتها وأصلها .
- ب إختصاص ــ قرارات تعديد الإجرة ــ الطمن فيها ــ ينخل فن اختصاص بهة التضاء العادى ــ اساس ذلك .
- الر أن تخلى كل من محكمة انقضاء الادارى ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية عن نظر ذات النزاع يتوافر به مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص السلبى ، ولا يؤثر فى ذلك ما ثبت فى الاوراق من أن مورث المدعين سبق أن اقام الدعوى رقم ١٧٠ لسنة ٢٣ ق أمام محكمة القضاء الادارى طعنا فى ذات القرار الصادر من مجلس المراجعة وقضى برهضها بتاريخ ٨ أبريل الماد من مجلس المراجعة وقضى برهضها بتاريخ ٨ أبريل الماد من مجلس المراجعة الحكم السابق مما تختص به الحهة التى تعينها هذه المحكمة الفصل فى الدعـوى ٠
- ٢ ـــ المنازعة بصدد تحديد الاجرة خصومة مدنية بحسب طبيعتها
   وأصلها ، ولا يفقدها هذا الطابع الموضوعي ما يلابسها من عنصر

ادارى شكلى هو صدور قرار تحديد الاجرة فى أول الامر من لجنة ادارية ، لان من شأن الرأى الفاصل فى هذه الخصومة أن تتحدد به المراكز المالية والحقوق المتبادلة بين اطرافها وهسو اختصاص مدنى بحت •

٣ \_ ان المشرع اعمالا للتفويض المقرر له في المادة ١٦٧ من الدستور بشأن تحديد اختصاصات الهيئات القضائية قد التفت عن ذلك العنصر الادارى واعد بالطابع المدنى لهذه المنازعات ، غنص في الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شآن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين على أن يكون الطعن على قرارات تحديد الاجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار المؤجر ، كما أوجب في المادة ٤٢ منه على مجالس المراجعة ـ التي كانت تختص بنظر التظلمات فى قرارات لجان تقدير القيمة الايجارية طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن ــ أن تحيل التظلمات المعروضة عليها عند العمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها محل العقار بغير رسوم وبالحالة التي تكون عليها • أما قرارات تلك المجالس السابق صدورها قبل العمل بأحكام القانون الاخير فقد سكت عنها المشرع نظرا لما كانت تقضى به الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - بعد تعديلها بالقرار بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ ــ من أن القرارات الصادرة من مجالس المراجعة بالفصل في التظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الايجارية ، غير قابلة للطعن فيها أمام أية جهة ،

ي اذ اصدرت المحكمة العليا بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ حكما
 في الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق بعدم دستورية الفقرة السادسة مز.
 ( م ١٦ - المحكمة الدستورية )

للذة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليها فقد انفتح بذلك باب الطعن في قرارات مجلس المراجمة •

## الاجسراءات

بتاريخ ٩ فبراير ١٩٧٨ أودع مورث المدعين صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة بطلب تعيين الجهة المفتصة بنظر النزاع بينه وبين المدعى عليهم بعد أن تخلت كل من جهتى القضاء الادارى والقضاء العادى عن نظره •

وبجلسة v أبريل حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة المدعى ، فتقدم ورثته بطلب تعجيــ نظر الدعـــوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالرأى • وقدرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجاسة ، وقدرت

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسه ، وقــررت المحكمة اصدار المحكم بجلسة اليــوم .

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن مورث المدعين كان قد اقام الدعوى رقم الاوراق ـ تتحصل فى أن مورث المدعين كان قد اقام الدعوى رقم المرابعة بمحافظة القاهرة الصادر فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ ، وطلب فيها الاخذ بتقدير أجرة العين محل النزاع طبقا لما ورد فى عقد أيجارها أو ندب خبير لاعادة تقديرها •

وبتاريخ 17 يناير سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها ألى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قيدت برغم ٥٨٥ اسنة ١٩٧٦ طعون ايجارات شمال القاهرة ، وفي ١٤ ديسمبر سب ١٩٧٧ قضت هذه المحكمة بدورها بعدم اختصاصها ولاتيا • واذ تنحلت بذلك كل من جهتى القضاء الادارى والعادى عن نظر الدعوى غفد أقام مورث المدعين الدعوى المائلة لتعيين الجهة المختصة بالفصل في النسراع ها

وحيث أن تخلى كل من محكمة القضاء الادارى ومحكمة شمال الساهرة الابتدائية عن نظر ذات النزاع \_ على ما سلف بيانه \_ يتواهر به مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص السلبى ، ولا يؤتر ق دلك ما تبت فى الاوراق من أن مورث المدعين سبق أن أقام الدعوى مدلك ما تبت فى الاوراق من أن مورث المدعين سبق أن أقام الدعوى رمم ٩٧٠ لسنة ٢٢ ق أمام محكمة القضاء الادارى \_ طعنا فى ذات حرار الصادر من مجلس المراجعة \_ وقضى برغضها بتاريخ ٨ ابريل ١٩٦٩ ، ذلك أن بحث أثر هذا المحكم السابق مما تختص به الجهدة التي تعينها هده المحكمة الفصل فى الدعدوى ٠

وحيث أن المنازعة بصدد تحديد الاجرة هي خصومة مدنيه بحسب طبيعتها وأصلها ، ولا يفقدها هذا الطابع الموضوعي ما يلابسها مسن عنصر اداري شكلي هو صدور قرار تحديد الاجرة في أول الامر من لجبه ادارية ، لان من شأن الرأي الفاصل في هذه الخصومة أن تتحدد به المراكز المالية والحقوق المتبادلة بين أطرافها وهو اختصاص مدني بحت •

وحيث أن المشرع اعمالا للتقويض المقرر له فى المادة ١٦٧ مسن الدستور بشأن تحديد اختصاصات الهيئات القضائية قد التقت عسن ذلك العنصر الادارى واعتد بالطابع المدنى لهذه المنازعات ، غنص فى

الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن أيجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين على أن يكون الطعن على قرارات تحديد الاجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار المؤجر ، كما أوجب فى المادة ٤٢ منه على مجالس المراجعة التى كانت تختص بنظر التظلمات فى قرارات لجان تقدير القيمة الايجارية طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن ان تحيل التظلمات المعروضة عليها عند العمل بأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٩ الى المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها محل العقار بغير رسوم وبالحالة التى تكون عليها ، أما قرارات تلك المجالس السابق صدورها قبل العمل بأحكام القانون الاخير فقد سكت عنها المشرع نظرا لما كانت تقضى به الفقرة السادسة من المادة الخامسة من المشرع نظرا الماكنات تقضى به الفقرة السادسة من المادة الخامسة من المشاعن رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ — من أن القرارات الصادرة من مجالس المراجعة بالفصل فى التظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الايجارية ، غير قابلة للطعن فيها أمام أية جهة ،

وحيث أن المحكمة العليا اصدرت بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ حكما فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق بعدم دستورية الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المسار اليها ، وانفتح بذلك باب الطعن فى قرارات مجلس المراجعة ٠

لما كان ذلك ، وكان المشرع قد انتسبهج نهجا واضحا فى شسسان المنازعات المتعلقة بايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين فاعتد بطبيعتها المدنية وعهد بها الى القضاء العادى على ما سلف بيانه بشأن المادتين ٢/١٣ ، ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، كما أورد حكما عاما يؤكد هذا المنحى بما نص عليه فى المادة ٤٠ من اختصاص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيبة،

أحكام هذا القانون ، وكانت المنازعات التي غصلت فيها مجالس المراجعة ثم فتح باب الطعن في القرارات الصادرة فيها ، هي منازعات ذات طابع مدنى بحيث يحكمها نهج المشرع في هذا الشأن ويمتد اليها عدوم نص المادة ٥٠ المشار اليه ، فإن الاختصاص بنظرها يكون لجهة القضاء العادى حيث القاضى الطبيعى المختص أصلا بحسم الخصومة في شها ،

# لهدذه الاسبباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى .

#### جلسة أول يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر ومحصد على راضب المحكمة وحضور السادة المستشارين : د، فتحى عبد الصبور ومحصد على راضب بليغ ومصلفى جمين مرسى ومعلقى جمين مرسى ومعلقى حسن ورابح لطفى جمعة وفوزى اسمعد مرضى أعضاء ، وحضور السيد المستشار د، محمد ابراهيم أبو المينين المفوض ، والسيد/ احمد على فضل الله أمين السر ،

#### (0)

#### القضية رقم ٢ لسنة } قضائية (( تنازع ))

- ١ تنازع تنفيذ ـ طلب الفصل في النواع الذي يقوم بشان تنفيذ حكمين نهاليين متنافضين ـ مناط قبوله .
- ٣ ـ تنازع تنفيذ ـ التفاقض بين حكمين أنهائيين ـ طلب تغليب وأودى حيثية واردة باحد الحكمين على حيثية تضمغها الحكم الآخر ـ التمارض بين الحيثيتين على فرض قيامه ـ لا يشكل تناقضا بين الحكمين في مجال النشيف بالمستي الذي يقصده الشرع في المادة ٢٥ من قانون المحكمة المستورية العليا مما يستنهض ولايتها للفصل فيه ٠
- ١ ـــ أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفسيذ حكمين نهائيين متناقضين والذى تنعقد للمحكمة الدستورية العليا ولاية الفصل فيه طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ـــ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معسل ٠
- ٣ ــ اذا كانت المدعية لا تقول بقيام تناقض فيما انتهى اليه قضاء الحكمين مثار النزاع فى منطوقهما ، ولكنها تبنى طلبها الى هذه المحكمة على أن ثمة تعارضا يقوم بين ما ورد بأسبابهما ، ولا تطلب اليها ترجيح أحد الحكمين على الآخر فى مجال تنفيذه ، بل تبتغى تغليب مؤدى حيثية واردة بأحد الحكمين على حيثية تضمنها الحكم تغليب مؤدى حيثية واردة بأحد الحكمين على حيثية تضمنها الحكم

الآخر وكان التعارض الذى تشيره المدعية بين هاتين الحيثيتين بفرض قيرامه لا يشكل تناقضا بين حكمين نهاتيين في مجال التنفيذ بالمعنى الذى يقصده المشرع في البند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون هذه المحكمة مما يستنهض ولايتها للفصل فيه ، غان دعواها تكون ليهذه المثابة للقباة في مقبولة •

## الاجسراءات

بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٨٧ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة باعتبارها دعوى تنازع بين حيثية واردة فى أسباب حكم صادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٢٩٤ لسنة ٣٠ قضائية وبين حيثية تضمنتها أسباب حكم صادر من محكمة استئناف القاهرة فى الاستئناف رقم ٥٠٠١ لسنة ٣٦ قضائية ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة المحدار الحكم نهيها بجلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٢ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليسوم •

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداونـــة •

حيث أن المدعية تستهدف من دعواها على ما يبين من صحبفتها ـ تغليب حيثية واردة بأسباب حكم صادر من جهة القضاء العدادى على حيثية تضمنتها أسباب حكم آخر صادر من محكمة القضاء الادارى، قولا منها بأن ثمة تناقضا يقوم بين هاتين الحيثيتين ، ذلك أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٣٩٤ لسنة ٣٠ قضائية — اذ قضى برفض دعواها بطلب الغاء قرار سلبى بالامتناع عن اعتبار ممتلكاتها بصفتها يونانية الجنسية متمتعة بضمانات الاتفاقية المصرية اليونانية المبرمة عام ١٩٧٥ — أقام قضاءه على أن أحكام تلك الاتفاقية لا تسرى الاعلى الاستثمارات التي يقوم بها الافراد والشركات فى تاريخ العمل بأحكامها ، حال أن الحكم الصادر من محكمة استثناف فى تاريخ العمل بأحكامها ، حال أن الحكم الصادر من محكمة استثناف القاهرة فى الاستثناف رقم ١٩٠١ لسنة ٩٦ قضائية — وأن قضى برغض دعواها بطلب أحقيتها فى أخذ عقار بالشفعة — الا أن المفهوم فى سياق حيثية وردت بأسبابه أن أحكام تلك الاتفاقية تسرى على الاستثمارات السابقة على ابرامها ، واذ تمثل التعارض — فى نظر المدعية — بين هاتين الميثيتين على هذا النحو ، فقد اقامت دعواها المائلة ،

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشسأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين والذى تنعقد للمحكمة الدستورية العليسا ولاية الفصل فيه طبقا البند ثالثا من المادة ٢٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ــ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا •

لا كان ذلك ، وكانت المدعية لا تقول بقيام تناقض فيما انتهى اليه قضاء الحكمين مثار النزاع فى منطوقهما ، ولكنها تبنى طلبها الى هـذه المحكمة على أن ثمة تعارضا يقوم بين ما ورد بأسبابهما ، ولا تطلب اليها نرجيح أحد الحكمين على الآخر فى مجال تنفيذه ، بل تبتغى تغليب مؤدى حيثية واردة بأحد الحكمين على حيثية تضمنها الحكم الآخر ، وكان التعارض الذى تثيره المدعية بين هاتين الحيثيتين على النحو السالف بينه بفرض قيامه - لا يشكل تناقضا بين حكمين نهائيين فى مجال التنفيذ بالمعنى الذى يقصده المشرع فى البند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون

\_ YOY -

هذه المحكمة مما يستنهض ولايتها للفصل فيه ، فان دعواها تكسون جذه المثابة ـ غير مقبــولة .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعسوى •

### جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٣

بالسة السبد المستشار فاروق سيف النصر رئبس المحكمة

وحضور السائة المستشاوين : د، فتحى عبد الصبور ومصبطفى جميسل مرمى ومعدرج مصطفى حسن ومحيد عبد الخلق الثادى ومنير أمين عبد المجيد ونوزى!سعد مرفس أغضاء / وحضور السبد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسبد/"حمد على: نقبل آف أمين السر ،

#### (1)

## القضية رقم ٨ لسنة ٤ قضائية (( تنازع ))

- ١ تنازع تنفيذ طاب الفصل في اللؤاع الذي يقوم بشان تنفيذ حكمينهائيين
   متفاقصين مناف قبوله .
- ٢ ـ تنازع ـ التناقض ببن الإحكام النهائية به اقتصافي جهة القضاء الإداري على الحكم مؤقتا بوقف تتغيف حكم المحكمة الوسكرية في دعوى تأديبية على أنه قرار اداري دون الفصل في موضوعها ... لا يتحقق به التشاقض مع المسكر العمادر من المحكمة المسكرية في موضوع المديني التناديبية ايا كان الرأي في شان طبيعته .
- ب أن محكمة القضاء الادارى لم تتعرض لموضوع الدعوى المطروحة عليها بطلب الغاء حكم المحكمة العسكرية الصادر فى الدعوى التأديبية المقامة على ابن المدعى عليه ولم يصدر منها قضاء فى شأنه ، انما اقتصر ما فصلت فيه على طلب وقف تنفيذ ذلك الحكم

مؤقتا استنادا الى أنه قرار ادارى ، واذ قضت محكمة القضاء الادارى بذلك غان حكميا فى هذا الشطر العاجل من الدعـوى ــ والذى لا يقيدها عند نظر الموضوع ــ لا يكون قد حسم النزاع الموضوعي المعروض عليها وهو على هذا الاساس لا يناقض الحكم الصادر من المحكمة العسكرية فى موضوع الدعوى التأديبية ــ ايا ما كان وجه الرأى فى شأن طبيعته ــ تناقضا بالمعنى الذى يقصده المشرع فى البند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة المستورية العليا ، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة ،

## الاجـــراءات

بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٨٢ أودع المدعون بصفاتهم صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الاعتداد بالحكم الصادر من المحكمة العسكرية فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٨١ فيما قضى به من فصل ابن المدعى عليه من قوة كلية الشرطة دون حكم محكمة القضاء الادارى الصادر فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٨٦ فى الدعوى رقم ٢٦٦ لسنة ٣٣ ق ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة الفوضين تقريرا أبدت نسيه الرأى بعدم قبولها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

#### المحمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداول قد . حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية . وحيث أن الوقائم لل على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق ــ تتحمل في أن المحكمة العسكرية كانت قد قضت في ١٠ نوغمبر سنة ١٩٨١ بفصل الطالب ٠٠٠٠ من قوة طلبة كلية الشرطة لسلوكه المغابر والمضر بقواعد الضبط والربط ومقتضيات النظام العسكرى، فأقام والده بصفته وليا طبيعيا عليه الدعوى رقم ٦٦٦ لسنة ٣٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ « القرار » الصادر بفصل ولده وفي الموضوع بالغائه وما ترتب عليه من آثار مؤسسا دعواه على أن ما صدر من المحكمة العسكرية لا يعد وأن يكون قرارا اداريا أقيم على غير ما سند من واقع أو قانون • وبجلسة ٢٠ أبريل سنة ١٩٨٢ قضت محكمة القضاء الادارى في الشق المستعجل من الدعوى بوقف تنفيذ «القرار المطعون فيه» وساقت بأسباب حكمها أن الحكم الصادر من المحكمة العسكرية هو في حقيقته قرار اداري صادر من هيئة تأديبية ، وأن طلب وقف تنفيذه قد تحقق فيه الركنان اللازمان لاجابته وهما الجدية والاستعجال • واذ ارتأى المدعون أن هذا الحكم يناقض المكم الصادر من المحكمة العسكرية فقد أقاموا دعواهم الماثلة بطلب الاعتداد بحكم المحكمة العسكرية قولا بأن الحكم بوقف تنفيذه صدر من محكمة القضاء الادارى فى نزاع يخرج عن ولايتها ،

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشان تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة آخرى منها طبقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ــ هو أن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ٠

وحيث أنه بيين مما تقدم أن محكمة القضاء الادارى لم تتعرض

لوضوع الدعوى الطروحة عليها بطلب الغاء حكم المحكمة العسكرية الصادر فى الدعوى التأديبية المقامة على ابن المدعى عليه ولم يصدر منها هنماء فى شأنه ، انما اقتصر ما فصلت فيه على طلب وقف تنفيذ ذلك المحكم مؤقتا استنادا الى أنه قرار ادارى ، واذ قضت محكمة القضاء الادارى بذلك فان حكمنا فى هذا الشطر العاجل من الدعوى — والذى لا بقيدها عند نظر الموضوع — لا يكون قد حسم النزاع الموضوع المعروض عليها وهو على هذا الاساس لا يناقض الحكم الصادر مسن المحكمة المسكرية فى موضوع الدعوى التأديبية — أيا ما كان وجه الرأى فى شأن طبيعته — تناقضا بالمنى الذى يقصده المشرع فى البند «ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة •

# لهنده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعدوى •

### جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار فاووق سيف النصر رئيس المحكمة

وحضور السيادة المستشارين : د، فتحى عبد الصبور ومصلحاتي جميسل مرمى وهمدوج مصطلق حسن ومنير أمين عبد المجيد وبرابح لطفي جمعة وفوزى أسسعد مرقس أعضاء ، وحضور السيد المستشار د، محمد ابراهيم أبو العينين المأفوض ، رحضبور السيد / احمد على فضلا الله أمين السر .

#### **(Y)**

## القضية رقم ٢ لسنة ٤ قضائية «منازعة تنفيذ »

- ١ ـ تنائع تنفيذ طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشمان تنفيسذ حكممين نهائبين متنافضين - مناط فبوله .
- ٢ تنازع ــ التناقض بينالاحكام النهائية ـ صدور احد الحكمين في الشق العاجل
   من النزاع ــ وصدور الدكم الآخر في النزاع الموضوعي حاسما لهذا النزاع
   لا يتحقق به التناقض بين مذين الحكمين بالمنى الذي يقمده المشرع في
   المادة ٢٥ من فانون المحكمة الدستورية العليا .
- ١ أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفسيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهسات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والاخر من جهة أخسرى منها سد طبقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانسون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ سـ هـو أن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناقضا تناقضا من شأنه أن يجعل تنفيذهما معا امرا متعسدرا .
- أن الحكمين مثار النزاع فى الدعوى الماثلة قد صدر أحدهما من محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٢٩٣٩ أسنة ١٩٧٣ مستأنف مستعجل الاسكندرية يكف تعرض الشركة المدعى عليها للمدعى فى استعماله للعين محل الدعوى وهو حكم وقتى عاجل

لا يمس أصل موضوع النزاع ولا يعتبر فاصلا فيه ، فى حين أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية فى الدعويين رقمى ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية و ١٠٥ لسنة ٣٥ قضائية هو وحده الذى حسم النزاع الموضوعي وقضى فيه باعتبار الترخيص الصادر من الشركة المدعى عليها للمدعى بالانتفاع بالعين محل النزاع منتهيا ، وبذلك لا يكون هناك تناقض بين هذين الحكمين بالمعنى الذى قصده المشرع فى البند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، الامر الذى يتعين معه الحكم معدم قبول الدعوى •

# الاجسراءات

بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الأسكندرية الابتدائية بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢ فى الدعوى رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندرية دون الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٨٢ فى الدعويين رقمى ٢٢ لسنة ٣٥ قضائية ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث المتزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم هيها بجنسة اليوم •

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة م حيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائه موران ــ تتحصل فى أن المدعى كان قد القام الدعوى رقم ١٧٩٤ لسنة ١٩٧٢ آمام محكمة الاسكندرية للامور المستعجله طالبا الحكم بوقف تنفيذ غرار الشركة المدعى طيها الصادر في ٢٨ غيراير سنة ١٩٧٢ بالزامــه بتسليمها المين المؤجرة وكف تعرضها له • وبتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة بصفه مستعجلة بمنع تعرض الشركسة المدعى علسيها نلمدعى فى انتفاعه بالمين محل التداعى وبوقف تنفيذ قرارها المسار أنيه ، غاستأنفت الشركة هذا الحكم وقيد استئناغيا برقم ٤٣٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندريه ، وفي ٢ ديسمبر سسنه ١٩٧٢ فضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برغض الاستثناف وناييد الحكم الستأنف • لجأت الشركة المدعى عليها بعد ذلك الى محدمة القضاء الادارى بالاسكندرية غأقامت الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٢٧ قضائيه طالبة المكم باعتبار الترخيص الصادر منها الى المدعى بالانتفاع بالعسين محل النزاع منتهيا ، بيد أن المحكمة قضت في أول مايو سنة ١٩٧٤ بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى ، فطعنت الشركة في هذا الحكم وقيد طعنها برقم ٨٥١ لسنة ٢٠ قضائية وفي ٢١ يونيو سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة الادارية العليا بالغاء الحكم المطعون غيه وباختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فيها ، وكانت الشركة قد أقامت دعوى أخرى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية برقه ٢٩٦٩ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى مساكن طالبة الحكم باعتبار الترخيص الصادر منها منتهيا بانتهاء مدته وبالزام المنتفع بتسليمها العين موضوع النزاع ، فأحالت المحكمة الدعسوى آنى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية للاختصاص حيث قيدت برقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ قضائية وقررت المحكمة ضم هذه الدعوى الى الدعموى رقم ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية ليصدر غيهما حكم واحد • وبجلسة ١٠ يونبو سنة ١٩٨٢ قضت تلك المحكمة باعتبار الترخيص الصادر للمدعى من الشركة المدعى عليها بالانتفاع بالعين مدل الدعوى منتهيا • واذ ارتاى

الدعى أن هناك تناقضا فيما قضت به كل من جهتى القضاء العسادى والادارى على نحو يتعذر معه تنفيذ الحكمين معا ، فقد أقام دعسواء الماثلة طالبا الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ٢ ديسمبر سنه ١٩٧٢ في الدعوى رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندرية دون الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٨٦ في الدعويين رقمى ٩٢ لسنة ٧٣ قضائية ٠

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشان تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها طبقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ــ هو أن يكون المحكمان قسد حسما النزاع وتناقضا تناقضا من شأنه أن يجعل تنفيذهما مما أمرا

وحيث أنه يبين مما تقدم ، أن المحمين مثار النزاع في الدعوى الماثلة قد صدر أحدهما من محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندرية بكف تعرض الشركة المدعى عليها للمدعى في استعماله للعين محل الدعوى وهو حكم وقتى عاجل لا يمس أصل موضوع النزاع ولا يعتبر فاصلا غيه ، في حين أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية في الدعويين رقمى ٩٢ لسنة ٧٥ قضائية و وحده الدعويين رقمى ٩٢ لسنة ٧٥ قضائية و وحده الذي حسم النزاع الموضوعي وقضى غيه باعتبار الترخيص الصادر من الشركة المدعى عليها للمدعى بالانتفاع بالعين محل النزاع منتهيا ، وبذلك لا يكون هناك تناقض بين هنين الحكمين بالمعنى الذي قصده (م ١٧ — المحكمة الدستورية )

النسرع فى البند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورج المليا ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

الهدده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم تنبسول الدعسوى .

#### جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٨٣

رئيس المحكمة

برئاسة السبد المستشار فاروق سيف أالنصر

وحضور السادة المستشارين : د، فتحى عبد الهسبور ومحمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى ومهدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد وفوزى أسعدموقس أعضاء ، وحضور السيد المستشار د، محمد ابراهيم أبو العينين المغوض ، والسيد/ احمد على فضل الله أمين السر .

#### (A)

## القضية رقم ٧ لسنة ٤ قضائية « تنازع »

- ۱ ـ تنازع اختصاص ـ دءوى الفصل في تنازع الاختصاص الايجابيوالسلبي ـ مناط قبولها .
- ٧ .. تنازع الاختصاص الابجابي .. شرط تحققه .. أن تكون الاخصومة فائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا . صدور حكم نهائي في الخصومة مناحدى الجهتين .. أثره ... لايكون هناك تنازع على الاختصاص بين الجهتين .

إو٣- أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص ... وفقا البند «ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ... هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى أحداهما عن نظرها أو أن تتخلى كلتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يعرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف تنفيذ و الدعاوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه • أما اذا صدر « الدعاوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه • أما اذا صدر

حكم نهائى فى الخصومة من أحدى الجهتين فلا يكون نمه مبرر لتعيين المحكمة المختصة أذ تكون هذه الجهة قد استنفدت ولايتها وخرجت الخصومة من يدها بصدور الحكم النهائى منها ، ومن ثم لا تكون الدعوى قائمة إلا أمام جهة قضائية وأحدة •

## الاجـــراءات

بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعسوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بتعيين جهة القضاء العادى جهة مختصة بالفصل فى نزاعه القائم مع الشركة المدعى عليها •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تشريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار المحكم فيها بجلسسة اليسوم •

## المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداواـــة .

حيث أن الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٧٩٤ السنة ١٩٧٦ أمام محكمة الاسكندرية للامور المستعجلة طالبا الحكم بوقف تنفيذ قرار الشركة المدعى عليها الصادر فى ٢٨ غبراير سنة ١٩٧٢ بالزامه بتسليمها العين المؤجرة له وكف تعرضها له • وبتاريم عيونيو سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة بصفة مستعجلة بمنع تعرض الشركة المدعى عليها للمدعى فى انتفاعه بالعين محل التداعى وبوقف تنفيسذ قرارها المشار اليه ، فاستأنفت الشركة هذا الحكم وقيد اسستئنافها

برقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندرية ، وفي ٣ دبسمر سنة ١٩٧٢ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف و لجأت الشركة المدعى عليها بعد ذلك الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية غأقامت الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٢٧ تضائية طالبة الحكم باعتبار الترخيص الصادر منها الى المدعى بالانتفاع بالعين محل النزاع منتهيا ، بيد أن المحكمة قضت في أول مايو سنة ١٩٧٤ بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى ، فطعنت الشركة في هذا الحكم وقيد طعنها برقم ٨٥١ لسنة ٢٠ قضائية وفي ٢١ يونيو سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة الادارية العليا بالغاء الصكم المطعون فيه وبالهتصاص مصكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى وأعادتها اليها للفصل فيها ، وكانت الشركة قد أقامت دعوى أخرى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية برقم ٢٩٦٩ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى مساكن طالبة الحكم باعتبار الترخيص الصادر منها منتهيا بانتهاء مدته وبالزام المنتفع بتسليمها العين موضوع النزاع، فأهالت المحكمة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية للاختصاص حيث قيدت برقم ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية وقررت المدكمة بجلسة ١١ فبراير سنة ١٩٨٢ ضم هذه الدعوى الى الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية ليصدر غيهما حكم واحد • واذ ارتأى المدعى أن هناك تنازعا ايجابيا على الاختصاص بين جهتي القضاء العادي والاداري ، فقد أقام دعواه الماثلة طالبا الحكم بتعيين جهة القضاء العادى جهة مختصة بالفصل في نزاعه القائم مع الشركة المدعى عليها .

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص - وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى أحداهما عن نظرها أو أن تتخلى كلتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما ييرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالشرع الى النص فى المفترة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع المتعلقة به حتى المفصل فيه ، أما اذا صدر حكم نهائى فى الخصومة من احدى الجهتين غلا بكون ثمة مبرر لتعيين المحكمة المختصة اذ تكون الحكم النهائى منها ، ومن ثم لا تكون الدعوى قائمة الا أمام جهة الحكم النهائى منها ، ومن ثم لا تكون الدعوى قائمة الا أمام جهة قصائية واحدة ،

لا كان ذلك ، وكانت جهة القضاء العادى على ما سلف بيانه قد فصلت نهائيا بمنع تعرض الشركة المدعى عليها للمدعى فى الانتفاع بالعين محل التداعى بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٧٧ مستئف مستعجل الاسكندرية وذلك قبل رفع الدعوى الماثلة ، ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص بينها وبين جهة القضاء الادارى يقتضى تعين الجهة المختصة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

## لهدثه الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم قبسول الدعوى •

#### جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر دئيس المحكمة

وحضور المسادة المستثارين : د، فتحى عبد الصحبور ومحمد على راغب بليغ ومعدوج مصطفى حسن ومنير أمين جهد المجيد ورابح لطفي جمعة وفوزى الصحد مرتس أعضاء ، والسيد المطتشاف د، عوش محمد المر المفوض ، والسيد أحمد على فضر الله أمين السر ،

## (3)

## القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « تنازع »

- ا به تنازع اختصاص ... دعوی الفصل فی تنازع الاختصاص الایجابی ... منساط قبسوله .
- ٧ ـ تنازع اختصاص ایجایی ـ تصنف اهدی چهتی القضاء باختصاصه ابالافسل ای اثنازعة دون آن یشبته آن چهـ الاتضاء الاخری الد قضت بالانجل الدارعة او مضت هی الاخری ای تظرها مها یقید عدم تخلیه اعتها ـ اثره ـ عدم تحقق الاتنازع الایجایی علی الاختصاص بین الجهتین .
- ر -- أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الايجابى -وفقا للبند «ثانيا» من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا
  الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ -- هو أن تطرح الدعوى عن
  موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهميئات ذات
  الاختصاص القضائي ولا تتخلى أحداهما عن نظرها •
- ٣ ــ لئن كان الثابت من الأوراق آن المدعية أقامت دعواها رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٦ ضرائب أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ابناءا الحكم بلحقيتها في استرداد مبلغ حصلته منها مصلحة الضرائب دون وجه حق وأنه اذ قضى بعدم جواز نظر دعواها لسابقة الفصل نيها طعنت على هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٤٥ لسنة ٩٩ قضائية ــ مما ينبىء عن تمسك جهة القذ العدى باختصاصها بالفصل في المنازعة المثارة حول استرداد هذا العادى باختصاصها بالفصل في المنازعة المثارة حول استرداد هذا

المبلغ ، وكان الثابت كذلك أن المدعية اتخذت ــ حسب تصويرها ــ من ذات المنازعة موضوعا للدعوى رقم ٢٧٤٤ لسنة ٣٦ قضائية المقامة منها أمام محكمة القضاء الادارى والتي تحدد لنظرها جلسة ٣ أكتوبر سنة ١٩٨٢ ، الا أنه لم يثبت من الاوراق أن جهة القضاء الادارى قد قضت باختصاصها بالفصل في المنازعة المطروحة أمامها، أو مضت هي الاخرى في نظرها بما يفيد عدم تخليها عنها حتى يمكن القول بأن هناك تنازعا ايجابيا على الاختصاص بين جهتى القضاء العادى والادارى يستنهض ولاية هذه المحكمة للفصل فيه ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

# الاجـــراءات

بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٨٢ أودعت الدعية صحيفة هذه الدعوى قام كتاب المحكمة طالبة الحكم أصليا بتحديد جهة القضاء الادارى جهة مختصة بالفصل فى الدعوى رقم ٢٧٤٤ لسنة ٣٦ قضائية التى أقامتها أمام محكمة القضاء الادارى،واحتياطيا بتحديد جهة القضاء العادى جهة مختصة بالفصل فى الطعن المقام منها والمقيد برقم ٣٥٠ لسنة ٩٩ قضائية المرفوع الى محكمة استثناف القاهرة عن الحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى الدعوى رقدم ١٣٤٤ لسنة ١٩٨٢ كلى ضرائب ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسة اليسوم .

#### المكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولــة •

حيث أن مناط تبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الايجابى و فقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احداهما عن نظرها •

وحيث أنه ولئن كان الثابت من الاوراق أن المدعية أقامت دعواها رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٢ ضرائب أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ابتغاء الحكم بأحقيتها في استرداد مبلغ حصلته منها مصلحة الضرائب دون وجه حق وأنه اذ قضى بعدم جواز نظر دعواها لسابقة الفصل فيها طعنت على هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٤٣ لسنة ٩٩ قضائية ـ مما ينبىء عن تمسك جهة القضاء العادى باهتصاصها بالفصل في المنازعة المثارة حول استرداد هذا البلغ ، وكان الثابت كذلك أن المدعية اتخذت \_ حسب تصويرها \_ من ذات المنازعة موضوعا الدعوى رقم ٢٧٤٤ لسنة ٣٦ قضائية المقامة منها أمام محكمة القضاء الاداري والتي تحدد لنظرها جلسة ٣ أكتوبر سنة ١٩٨٢ ، الا أنه لم يثبت من الاوراق أن جهة القضاء الادارى قد قضت باختصاصها بالفصل في المنازعة المطروحة أمامها ، أو مضت هي الاخرى في نظرها بما يفيد عدم تخليها عنها حتى يمكن القول بأن هناك تنازعا ايجابيا على الاختصاص بين جهتى القضاء العادى والادارى يستنهض ولايسة هذه المحكمة للفصل فيه ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قد ول الدعــوى •

لهسده الاسسباب مكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

#### حلسة 11 من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد، المستشار فاروق سيف النصر ويسيد المحكمة وحضور السادة المستشارين : د، فحجى عبد المصبور ومحمد على واغب بليغ ومدوح مصطفى حسن ومحمد عبد اللخالق الثادى ومنير أمين عبد المجيد وفوزى اسعد مرتس اعضاء ، وحضور السيد المستشار د، عوض محمد المر المغوض ، والسيد/ السعد على فضل الله أمين السر ،

#### ( 1· )

## القضية رقم السئة } قضائية (( تظلم ))

تنازع \_ التناقض بين حكمين متناقضين نهائيين \_ الامر الذي يصدره رئيس المحكمة الدستورية العليا في طلب وقف تنفيذ المحكمين التناقضين أو أحدهما \_ عمل قضائي وليس أمرا على عريضة \_ التنظم منه \_ عدم سريان الاحكام الخاصة الاوامر على المراقض المنصوص عليها في فالون المرافعات التي يجوز التنظم منها.

ان رئيس الحكمة الدستورية العليا ، اذ يصدر أمره في طلب وقف تنفيذ الحكمين المتناقضين أو أحدهما — استنادا الى نص المادة ٢٣ من عانون المحكمة الدستورية العليا انما يفصل بمقتضى سلطته القضائية لا الولائية في الشق العاجل للنزاع المطروح على المحكمة فصلا يحسم به — وبصفة مؤقتة — الخصومة القائمة بشأن هذا الوقف ، وذلك على درجة واحدة في التقاضى ، الى أن تقضى المحكمة في موضوع ذلك النزاع ، ومن ثم غلا يعتبر الامر الصادر منه في هذه الشأن — محل التظلم — امرا على عريضة ، ولا تسرى عليه تبعا لذلك أحكام الاوامر على العرائض المنصوص عليها في قانون المرافعات ، والتي يجوز التظلم منه المحكم بعدم جواز التظلم ، مما يتعين معه الحكم بعدم جواز التظلم ،

## الأجسراءات

بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٢ أودعت المتظلمة صحينة هذا النظام قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بقبول تظلمها شكلا وفي الموضوع

بالغاء الامر المتظلم منه الصادر من رئيس المحكمة الدستورية انعليا فى الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ ق « تنازع » •

وبعد تحضير التظلم أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظر التظلم على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم غيه بجلسة اليوم •

#### المكمـــة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع – على ما يبين من صحيفة التظلم وسائر الاوراق – تتحصل فى أن المتظلم ضدها كانت قد أقامت الدعوى رقم ع قد « تنازع » أمام المحكمة الدستورية العليا طالبة الاعتداد بالحكم الصادر لصالحها من هيئة التحكيم بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٨٠ فى طلب التحكيم رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٧٩ دون الحكم الصادر ضدها من محكمة استثناف الاسكندرية بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٨٦ فى الاستثنافين رقمى المئالم ١٩٥١ ، ١٩٥٩ لسنة ١٩٨٦ فى الاستثنافين رقمى المشار اليه حتى يفصل فى النزاع القائم بشأن هذين الحكم بن النهائيين المتناقضين ، واذ أصدر رئيس المحكمة فى ٢٤ أبريل سسنة النهائيين المتنادا الى المادة ٣٣ من قانون انثائها – أمره بوقف تنفيذ كل من الحكمين محل دعوى التنازع وذلك حتى يفصل فى موضوع هذه الدعوى ، طعنت المتظلمة على هذا الامر طالبة الحكم بقبول تظلمها شكلا وفى الموضوع بالغاء الامر المتظلم منه ٠

وحيث أن مبنى التظلم أن الامر الصادر من رئيس المحكمة

استنادا الى المادة ٣٧ من هانون المحكمة الدستورية العليا ، أمسر ولائى يجوز التظلم منه ، اذ تسرى عليه أحكام الاوامر على العرائض المنصوص عليها فى قانون المرافعات الذى يجيز فى المادة ١٩٧ منه لن صدر الامر برغض طلبه ولمن صدر عليه الامر الحق فى التظلم الى المحكمة المختصة ٠

وحيث أن المادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « لكل ذى شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا الفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيد حكمين نهائيين متناقضين فى الحالة المشار اليها فى البند ثالثا من المادة ٥٠ ويجب أن يبين فى الطلب النزاع القائم حول التنفيذ ووجه التناقض بين الحكمين • ولرئيس المحكمة أن يأمر بناء على طلب ذوى الشان بوقف تنفيذ المحكمين أو أحدهما حتى الفصل فى النزاع » •

وحيث أن رئيس المحكمة الدستورية العليا ، اذ يصدر أمره فى اللب وقف تنفيذ الحكمين المتاقضين أو أحدهما ــ استنادا الى النص المشار اليه انما يفصل بمقتضى سلطته القضائية لا الولائية فى الشــق العاجل للنزاع المطروح على المحكمة فصلا يحسم به ــ وبصفة مؤقتة ــ المخصومة القائمة بشأن هذا الوقف ، وذلك على درجة واحــدة فى التقاضى ، الى أن تقضى المحكمة فى موضوع ذلك النزاع ، ومن شـم غلا يعتبر الامر الصادر منه فى هذا الشأن ــ محل التظلم ــ أمرا على عريضة ، ولا تسرى عليه تبعا لذلك أحكام الاوامر على العـرائض المنصوص عليها فى قانون المرافعات ، والتى يجوز التظلم منها ، ممــا يتمين معه الحكم بعدم جواز التظلم ه

لهنده الاستباب مكان المخلساء م

# جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السبيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور وليس المحكمة رحضور السادة المستشارين : محصد على راغب بليسغ ومعسطفى جميسل مرسي ومعدوج مصطفى حسن رمني ابين عبد المجيد ورابح لطفى جمعة وفوزى اسسعد مرقس اعضاء، وحضور السبد المستشار الدكتور محمدابراهيم ابوالعينين المفوض ، والسيدار احمد على فضل الله أمين السر ،

# ( 11 ) القضية رقم 17 لسنة } قضائية « تنازع »

تنازع « التناقض بين حكمين نهائيين » ... الفصل الذي يقوم بشأن تنفيف حكمين نهائيين متناطعين ... مناط قبوله أن يكونا قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتملز تنفيفهماما ... اختلاف المحكوم به والطرف اللزم بالتنفيذ في كل منهما عن الأخر . عدم تعارض تنفيذ احد الحكمين مع تنفيذ الآخر لا يتحقيق التساقض بينهما في مجال التنفيذ . مثال :

مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين – على ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا – وفقا للبند (ثالثا) من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨ – هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها وأن يكونا قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، أما اذا كان التناقض غير قائم بأن كان أحد الحكمين لا يتعارض تنفيذه مع تنفيذ الحكم الآخر فقد انتفى مناط قبول هذا الطلب واذ كان الثابت من الاوراق أن الحكم الصادر من محكمة شمال القاهرة الابتدائية في الدعوى رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٦ بتاريخ ٨٥ ابريل سنة ١٩٧٦ والمؤسد استثنافيا في الاستثناف رقم ٣٠٥٠ بيابين البنك الإهلى بشيىء اذ لم توجه له أية طلبات حتى بعد خصما حقيقيا في الدعوى ، وانما صدر هذا له أية طلبات حتى بعد خصما حقيقيا في الدعوى ، وانما صدر هذا

مدكم بالزام بنك ناصر الاجتماعي بأن يؤدي الي ٠٠٠٠ مبلغ ثمانيه . لأف جنيه من المودع لدى البنك الاهلى المصرى باسم ٠٠٠٠ التي نوفيت من غير وارث وكانت مدينة للمحكوم له ، في حين أن الحكم الصادر من هيئة التحكيم بوزارة العدل في الطلب رقم ٦٦٠ سسنة ١٩٨١ بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٨١ قد قضى بالزام البنك الاهلى المصرى بأن يؤدى لبنك ناصر الاجتماعي مبلغ ٤٩٨٣ جنيها قيمة تصفية شهادات الاستثمار وديعة ٠٠٠٠ بالبنك الاهلى المصرى بعسد استحقاقها لمضى عشر سنوات على اصدارها وذلك على أساس أن ملكية هـذه الشـاهادات قد آلت الى بيت المال ـ الذى يمثله بنك ناصر الاجتماعي ـ وفقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ لوفاة ٠٠٠٠٠٠ من غير وارث ــ وقد اشار هذا الحكم الى أن ايداع قيمة هذه الشهادات خزينة محكمة عابدين من قبل البنك الاهلى المصرى ليس مبرءًا لذمته قبل بنك ناصر الاجتماعي استنادا الى أنه قد تم بناء على هجز سابق توقع بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٧٦ كطلب ٠٠٠٠٠ ضد بنك ناصر الاجتماعي تحت يد البنك الاهلى المصرى على شهادات الاستثمار المشار اليها التي لا يجوز الحجز عليها قانونا في نطاق قيمة خمسة آلاف جنيه وأن الحجز المذكور قد أصبح كأن لم يكن بمضى آكثر من ثلاث سنوات عملا بالمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات • قان ما يثيره البنك الاهلى المصرى ـ المدعى ـ من قيام تعارض بين الحكسمين النهائيين سالفي الذكر لا يتحقق به التناقض الذي يؤدي الى تعذر تنفيذ الحكمين معا اذ لا يحول تنفيذ ايهما دون تنفيذ الآخر الاختلاف المحكوم به والطرف المازم بالتنفيذ في كل منهما عن الآخر فهو على ما سلف بيانه في الحكم الاول الزام بنك ناصر الاجتماعي باداء دين عليسه ، بينما همو في الحمكم الثاني بالزام البنا الاهلى المصرى بقيمة شهادات الاستثمار المخلفة عن .

## الأجسر إءات

بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا وقف قنفيذ الحكم الصادر من هيئة التحكيم فى طلب التحكيم رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٨١ وتغليب الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة فى الاستئناف رقم ٢٤٠٣ سنة ٩٣ ق ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيسه الرأى بعدم قبول الدعوى ونظرت الدعوى على النحو الجين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسسة اليوم •

#### الحكمية

- بعد الاطلاع على الاوراق والمداولــة .
- حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها انشكلية .

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن ٥٠٠ كان قد أقام الدعوى رقم ٦١٥ سنة١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة طالبا الزام بنك ناصر الاجتماعى بصفته « الادارة العامة لبيت المال » بأن يدفع له مبلغ ثمانية آلاف جنيه من مال المرحومة ٥٠٠٠ ـ التى توفيت من غير وارث ـ المودع لدى البنك الاهلى المصرى وقضت المحكمة بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٦ له بطلباته،

ولما طعن بنك ناصر الاجتماعى فى هذا الحكم بالاستئناف رقم م ٢٤٠٣ سنة ٩٣ ق س القاهرة قضى فيه بجلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٧٩ بتأييد الحكم المستأنف المشار اليه • واذ أقام بنك ناصر الاجتماعى بعد ذلك الدعوى رقم ٣٤٩٥ سنع ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد البنك الاهلى طالبا الحكم له باستحقاقه شهادات الاستثمار وديمة المرحومة ١٠٠٠ البالغة قيمتها خمسة آلاف جنيه مع نقلقيدهذهالشهادات الى اسم بنك ناصر الاجتماعى ، قضت محكمة القاهرة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولائيا واحالتها الى هيئة التحكيم بوزارة العدل حيث قيدت برقم ٦٦٠ سنة ١٩٨١ تحكيم عام وقضى فيها بجلسة ٣٠ أغسطس سنة ١٩٨١ بالزام البنك الاهلى المصرى بأن يؤدى الى بنك ناصر الاجتماعى مبلغ ٤٩٨٣ جنيها باقى تصفية شهادات الاستثمار باسم المرحومة ٢٠٠٠٠٠٠ بعد أن عدل بنك ناصر طلباته فى الدعوى المستثمار بمضى أكثر من عشر سنوات على احدارها

وحيث أن البنك الاهلى المصرى قد ارتأى أن ثمت تناقضا بين الحكم الصادر من محكمة القاهرة فى الدعوى رقم ٦١٥ سنة ١٩٧٦ والمؤيد استثناغيا فى الاستثناف ٣٠٥٣ سنة ٩٣ ق والحكم الصادر من هيئة التحكيم فى طلب التحكيم رقم ٦٦٠ سنة ١٩٨١ السالف الاشارة اليهسما وهما حكمان نهائيان وأن فى اعمال أثر الحكم الصادر من هيئة التحكيم غبنا له مع براءة ذمته من المبلغ المقضى به وذلك بايداعه فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٨١ مبلغ ٢٠١٠ مليم و ٢٩٧٦ جنيه باقى تصفية شهادات الاستثمار، فضلا عن اضافة الحكم المذكور هذا المبلغ الى ذمة بنك ناصر الاجتماعى دون حق ومخالفته للقانون وخطئه فى تطبيقه ، مما حدا به الى اقامة الدعوى المائلة بطلب تغليب الحكم الصادر من محكمة استثناف القاهرة المشار اليه والالتفات عن الحكم الصادر من محكمة استثناف القاهرة

وحیث أن مناط قبول طلب الفصل فی النزاع الذی یقوم بشأن تنفیذ حكمین نهائیین متناقضین علی ما جری به قضاء هذه المحكمة و فقاللبند (ثالثا) من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة المعرف من المدون المد المحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكونا لقد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، أما اذا كان التناقض غير قائم بأن كان أحد الحكمين لا يتعارض تنفيذه مع تنفيد الحكم الآخر فقد انتفى مناط قبول هذا الطلب •

وحيث أن الثابت من الاوراق أن الحكم الصادر من محكمة شمال القاهرة الابتدائية في الدعوى رقم ٦١٥ سنة ١٩٧٦ بتاريخ ٢٨ أبريك سنة ١٩٧٨ والمؤيد استئنافيا في الاستئناف رقم ٢٤٠٣ سنة ٩٣ ق بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٧٩ لصالح ٠٠٠٠٠٠٠ لم يقض قبل البنك الاحملي بشبيى، اذ لم توجه له أية طلبات حتى يعد خصما حقيقيا في الدعوى ، وانما صدر هذا الحكم بالزام بنك ناصر الاجتمـــاعي بأن يـــؤدى الى ٠٠٠٠٠ مبلغ ثمانية آلاف جنيه من المودع لدى البنك الاهلى المصرى باسم المرحومة ٠٠٠٠ التي توفيت من غمير وارث وكانت مدينة المحكوم له ، في حين أن الحكم الصادر من هيئة التحكيم بوزارة العدل في الطلب رقم ٦٦٠ سنة ١٩٨١ بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٨١ قد قضي بالزام البنك الاهلى المصرى بأن يؤدى لبنك ناصر الاجتماعي مبلغ ٤٩٨٣ جنيها قيمة تصفية شهادات الاستثمار وديعة المرحومة بالبنك الاهملي لمرى بعد استحقاقها لمفي عشر سنوات على اصدارها وذلك على أساس أن ملكية هذه الشهادات قد آلت الى بيت المال ـ الذى يمثله بنك ناصر الاجتماعي \_ وفقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ لوفساة المرحومة ٠٠٠٠ من غير وارث ... وقد اشار هذاالحكم الى أن ايداع قيمة هذه الشهادات خزينة محكمة عابدين من قبل البنك الاهلى المسرى ليس مبرئا لذمته قبل بنك ناصر الاجتماعي استنادا الى أنه قد تم بناء على حجيز (م -- ١٨ المحكمة الدستورية)

سابق توقع بناريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٧٦ كطلب ٥٠٠٠٠ ضد بنك ناصر الاجتماعي تحت يد البنك الاهلي المصرى على شهادات الاستثمار المسار اليها التي لا يجوز الحجز عليها قانونا في نطاق قيمة خمسة آلاف جنيه وان الحجز المدكور قد أصبح كان لم يكن بمضى اكثر من ثلاث سنوات عمد بالمادة ٣٥٠ من قانسون المرافعسات ٠

لما كان ما تقدم ، غان ما يثيره ألبنك الاهلى المصرى - المدعى -من قيام تعارض بين الحكمين النهائيين سالفي الذكر لا يتحقق به انسافض الذي يؤدي الى تعذر تنعيذ الحكمين معا اذ لا يحول تنفيد ايهما دون تنفيذ الاخر لاختلاف المحكوم به والطرف الملزم بالتنفيذ في كل منهما عن الآخر غهو على ما سلف بيانه في الحكم الاول الزام بنك ناصر الاجتماعي باداء دين عليه لـ ٠٠٠٠٠٠ بينما هو في الحكم الثاني الزام البنك الاهلى المصرى بقيمة شهدات الاستثمار المخلفة عسن المرحومة ٠٠٠٠٠ ، ولا يغير من ذلك توقيع المدعى في الحكم الاول \_ الدكتور ٠٠٠٠ \_ بناء على هذا الحكم كسند تنفيذي قبل بنك ناصر الاجتماعي حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد البنك الاهلى المصرى وفاء لدينه البالغ ١٥ مليم و ٨٤٦٢ جنيها وذلك بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٧٦ مما أدى الى التزام البنك الاهلى المصرى بالتقرير بما فى الذمة وقيامه بايداع مبلغ ٢٠ مليم و ٣٨٩٢ جنيها بتاريخ الاول من يوليو سنة ١٩٧٧ وامتناعه عن ايداع شهادات الاستثمار البالغ قيمتها خمسة آلاف جنيه لعدم جواز توقيع الحجز عليها قانونا ، كذلك ايداعه قيمة هذه الشهادات ذاتها بعد استحقاقها بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٨١ ، ذلك لأن الايداع الذي تم من البنك الاهلى المصرى كان قد صدر منه بوصفه محجوز الديه وليس محكوما عليه في الحكم الصادر لصالح ٠٠٠٠٠٠٠ على ما سلف بيامه ، وبالتالي فلا يعد تنفيذا للحكم المذكور ، فضلا عن أن هذا الايداع قد تم بغير تخصيص للوغاء بالدين المحبور من أجله اذ علق البنك الاهلى

المصرى الوفاء به لن يستحقه قانونا • ومن جهة أخرى غان قيمه سهمامه الاستثمار \_ محل الايداع الثاني \_ التي لا يتجاوز مقدارها خمسة الاف جنيه والتي يقتصر عليها التعارض المدعى به \_ تعد خارجه عن نطاق تنفيذ الحجز المتوقيع كطلب ووودت وذلك لما تقضى به المادة التالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ فى شأن شهادات الاستثمار التى يصدرها البنك الاهلى المصرى من أنه « لا يجوز الحجز على قيمة شهادات الاستثمار سالفة الذكر وما تغله من فائدة أو جائزة وكذلك قيمة استردادها أو استحقاقها الا فيما يجاوز خمسة آلاف جنيه سواء كان توقيع الحجز في حياة مالك الشهادة أو كان بعد وفاته » الامر الذى يتعلق بالنظام العام لتقرير المشرع عدم جواز هذا الحجز كميزة خدسة لاجتذاب المدخرين نظرا للحاجة العامة التي تدعو الى تنمية الدخرات من أجل تنفيذ خطة التنمية والبعد بالاقتصاد القومي عسن مشاكل التضخم \_ بل أن المادة ٢٣٨ من قانون المرامعات توجب على المحجوز لديه أن يفي \_ رغم الحجز \_ للمحجوز عليه بما لا يجسوز حجزه بغير حاجة الى حكم يصدر بالغاء الحجز أو رغعه عن القدر الذى لا يجوز الحجز عليه ، ويحتح \_ في هذه الحالة \_ بالوغاء قبل الحاجز • مما مفاده أن ايداع قيمة شهادات الاستثمار المشار اليها والتي لا يجوز الحجز عليها قانونا لا يحول دون تنفيذ الحكم الثاني الصادر لصالح بنك ناصر الاجتماعي كما أن تنفيذ الحكم الاخمير لا يحول دون تنفيذ الحكم الصادر لصالح ٠٠٠٠٠٠٠ ضد بنك ناصر الاجتماعي وذلك باتباع وسائل التنفيذ الجائزة في القانون •

وحيث أن ما اثاره المدعى من أن الحكم الصادر من هيئة التمكيم بوزارة العدل معيب بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ويتعارض مم قواعد الحق والعدالة ، مردود بأن المحكمة الدستورية العليا وهى بصدد الفصل فى مسائل تنازع الاختصاص بين الهيئات القضائية إيجابا أو سلبا وفى النزاع الذى يقوم بسبب التناقض بين الاحكام النهائية المصادرة منها ، ليست جهة طعن فى تلك الاحكام ولا تمتد ولايتها الى حث مدى مطابقة تلك الاحكام للقانسون •

وحيث أنه متى انتفى قيام التناقض بين الحكمين محل التداعى على ما سلف بيانه فان الدعوى تكون غير مقبولة •

# لهسقه الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

#### جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٢

رئيس المكمة

برئاسة السيد المستشار الدكتور فنحى عبد المسبور

وحضور السادة المستشارين : محمله على راغب بليسغ ومصلطفي جميسل مرسى ومهدوج مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومتير أمين عبد المجيد وفوزى اسعد مردس اعضاء ، وحضور السيد المستشار المدكتور عوض محمد عوض الر رئيس هيئسة المفرضين ، والسيد / أحمد على فضل الله أمين السر .

#### (11)

## القضية رقم ١٣ لسنة } قضائية « تنازع »

تنفيد الاحكام ... دعوى الفصل في النزاع بشان تنفيذ حكمن نهاأيين متناقضين .. مناط قبولها .. الا يكون الحكمان أو أحدهما قد نفذ .. تنفيد أحد الحكمين يترتب عليه انتفاء قيام التنازع بينهما في مجال التنفيذ .

أن مناط تبول دعوى الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ 
حكمين نهائيين متناقضين وفقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون 
المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو 
أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين صادر أحدهما من 
أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخسر 
من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث 
يتعذر تنفيذهما معا ، ومقتضى ذلك الا يكون الحكمان أو أحدهما قد 
يتعذر التنفيذ ما التنفيذ ،

## الاجسسراءات

بتاريخ 16 أكتوبر سنة ١٩٨٢ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم الاعتداد بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة الذي أصبح نهائيا والاعتداد بالحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٠٥١ لسنة ٣٣ قضائية والذى تأيد من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٢٦ قضائية ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت هيه رأيهـــا ٠

ونظرت الدعوى على النحو البين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

#### المكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الوقائع \_ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق \_ تتحصل فى أنه بموجب قرارى مجلس الوزراء رقمى ١٩٠٥ لسنة ١٩٦٥ و ١٩٦٥ تقرر تخصيص دار سينما أوبرا بالقاهرة المملوكة \_ أرضا وبناء \_ للسيدتين لورا أسعد باسيلى بالقاهرة المملوكة \_ أرضا وبناء \_ للسيدتين لورا أسعد باسيلى المعامة • وبتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٧٣ تم الاتفاق بين الهيئة المصرية العامة السينما والمسرح وبين شركة اخوان جعفر \_ ويمثلها المدعى عليه الاول \_ على أن تقوم هذه الشركة بالانتفاع بسينما أوبرا أرضا وبناء لمدة خمس سنوات تبدأ من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ولما انقضت مدة الانتفاع أقامت الهيئة الدعوى رقم ١٠٥١ لسنة ٣٣ قضاء ادارى بطلب طرد المدعى عليه الاول بصفته من دار سينما أوبرا بالقاهرة مقضى لها بذلك بتاريخ ٥ يونية سنة ١٩٨٠ على أساس أن هذا الاتفاق عقد ادارى وللجهة الادارية فيه أن تطلب عدم تجديده عند نهاية مدته • وقد تأيد هذا القضاء من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ٤ يناير مدته • وقد تأيد هذا القضاء من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ٤ يناير مدته • وقد تأيد هذا القضاء من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ٤ يناير مدته • وقد تأيد هذا القضاء من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ٤ يناير مدته • وقد تأيد هذا القضاء من المحكمة الادارية أن الدعى عليه سنة ١٩٨٠ فى الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٢٦ قضائية • غير أن الدعى عليه سنة ١٩٨٠ فى الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٢٦ قضائية • غير أن الدعى عليه

الاول كان قد أقام الدعوى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنسوب القاهرة قبل المدعين وباقى المدعى عليهم بطلب الحكم بكف منازعته بالقرارين رقمي ١٤٠٠ لسنة ١٩٦٥ و ١٩٦٥ لسنة ١٩٦٥ الصادريسن من مجلس الوزراء الشار البهما وبتسليمه دار سينما أوبرا • وقضى له بهذه الطلبات بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٨١ استنادا الى انتسهاء تخصيص هذه الدار للمنفعة العامة ، طعن المدعان في هذا الحكم بالاستئنافين رقمي ٤٩٣٧ و ١٠٠٨ لسنة ٩٨ قضائية حيث قضى فيهما بعدم القبول • واذ رأى المدعيان أن ثمت نزاعا في تنفيذ الحكمين النهائيين الصادر أولهما من جهة القضاء الادارى فى الدعوى رتمه ١٠٥١ لسنة ٣٣ قضائية بتاريخ ١٥ يونيسة سنة ١٩٨٠ والمؤيد مسن المحكمة الادارية العليا والصادر ثانيهما من جهة القضاء العادي في الدعوى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٨٢ والذى أصبح نهائيا بعدم قبول الاستئنافين المرفوعين عنه \_ على ما سلف بيانه \_ لتناقضهما بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، فقد اقاما الدعوى الماثلة بطلب عدم الاعتداد بالحكم الاخير والاعتداد بالحكم الاول السابق صدوره من جهة القضاء الادارى .

وحيث أن المدعى عليه الاول دفع ببطلان صحيفة الدعوى تأسيدا على أنه قد وقع عليها من مستشار بادارة قضايا الحكومة دون أن يصدر لهذه الادارة تفويض لجاشرة هذه الدعوى من مجلس ادارة كل من المجلس الاعلى للثقافة وشركة مصر للتوزيع ودور العرض السينمائى ( المدعيين ) وذلك وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٠٣ بشأن الادارات القانونية جالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وبالتالى فلا يكون لادارة قضايا الحكومة صفة فى تمثيل المدعين وتعتبر صحيفة الدعوى خالية من توقيع محام مقبول للمرافعة

آمام المحكمة الدستورية العليا بالمفالفة لحكم المادة ٣٤ من قانسون هذه المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ •

وحيث أن هذه الدفع مردود بأن الثابت من الاوراق المودعة من الدعيين مع صحيفة الدعوى أن المفوض لادارة شركة مصر للتوزيسع ودور العرض السينمائي قد فوض بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٨٦ ادارة قضايا الحكومة فى رفع الدعوى الماثلة كما ثبت من خطاب وزير الدولة للثقافة ورئيس المجلس الاعلى للثقافة بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٨٢ الى ادارة قضايا الحكومة أن المجلس الاعلى للثقافة قد فوض هذه الادارة فى رفع الدعوى الحالية كذلك ( المستندان ١ و ٢ من الحافظة رقم ١ دوسيه ) مما مفاده توافر صفة ادارة قضايا الحكومة فى تمثيل الدعيين فى مباشرة الدعوى ، ويكون الدفع ببطلان صحيفتها على غير أساس ه

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل فى النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ 
حكمين نهائيين متناقضين و فقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو 
أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين صادر أحدهما من 
أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من 
جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث 
يتعذر تنفيذهما معا و ومقتضى ذلك الا يكون الحكمان أو أحدهما 
قد نفذ والا انتفى التنازع بينهما فى مجال التنفيد و

ولما كان الثابت من الصورة الرسمية من محضر تنفيذ الحكم رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة المقدم من المدعى عليسه الاول (حافظة ٢٠ دوسسيه) أنه قد تم تنفيذ هذا الحكم بتاريسخ

10 أغسطس سنة ١٩٨١ بتسليم دار سينما أوبرا ومشتملاتها الى المدعى عليه الاول في مواجهة ممثل شركة مصر للتوزيع ودور العرض السينمائي (المدعية الثانية) ومن شم فقد انتفى قيام التنازع بين الحكمين محل التداعى في مجال التنفيذ وبالتالى تكون الدعوى غير مقسولة •

# لهنذه الاستياب

حكمت المحكمة بعدم تبسول الدعسوى •



# السادة رؤساء المحمكة الدسنورية العليا واعضائها ورئيس واعضاء هيئة مغوضيها من تاريخ انشسائها حتى الآن

من السي

اولا: رؤساء المحكمة

## السادة الستشارون

19AT/ A/Y1 19V1/1./1 19AT/ 7/Y. 19AT/ 1/19 19AT/ Y/1

احمد ممدوح عطية غاروق محمود مصطفى سيف النصر الدكتور فتحى عبد الصبور

## ثانيا: اعضاء المحكبة

#### السادة المستشارون

111./ 7/4. 1171/1./1 على أحمد كامل 194./ 7/4. 1141/1./1 ابو بكر محمد عطية 1747/ 1/14 1111/1./1 فاروق محبود مصطفى سيف النصر 111./ 1/4. 11/1/1./1 ياتوت عبد الهادى العشماوي 1941/ 9/4. 11/1/1./1 بحبد قهبى حسن عشري 1111/1./1 كهال سلابه عند الله 1117 1/4. 1171/1-/1 الدكتور نتحى عبد الصبور 194./1./18 11/1/1./1 محمود حسن حسين 11/1/1./1 محمد على محمد راتب بليغ 114./ 1/1 محمود حمدى عبد العزيز 111./ 1/1 مصطفى جميل مرسى 111./ 1/7 بهدوح مصطفى هسن 11/1/ 1/11 محمد عبد الخالق النادي 1141/ 1/11 منير امين كامل عبد الجيد 1144/ 7/14 ر ابح محمد لطفی جمعه 1144/ 7/14 غوزى أسنعد مرقص 1117/ 1/14 محمد كمال محفوظ 1114/ 1/48 شريف برهمام تور

ثالثاً: رؤساء هيئة الموضين سن السي

السادة المستشارون

عبر حافظ شريف ۱۹۸۱/ ۱۹۷۹ ۱۹۷۹/ ۱۹۸۸ محید کیال محفوظ ۱۹۸۳/ ۱۹۸۸ ندبا ۱۹۸۳/ ۱۹۸۳ الدکتور عوض محید عوض الم ۱۹۸۳/ ۱۹۸۳

## رابعا: اعضاء هيئة الموضين

## السادة المستشارون

محمد كبال محفوظ (١٩٧٩/١٠/٩ ا ١٩٧٣/٣/٣٠ الدكتور عوض محمد عوض المر (١٩٧٩/١٠/٩ ا ١٩٧٣/٣/٣٠ الدكتور أحمد عثمان عياد (١٩٧٩/١٠/١ الدكتور أحمد عثمان عياد (١٩٧٩/١٠/١ الدكتور محمد ابراهيم مصطفى ابو العينين ١٩٧٩/١٠/١ عبد الرحمن الفاصر محمد نصير (١٩٨٣/١٠/٣٠

## السادة المستشارون المساعدون

السيد عبد الحبيد عماره ١٩٨٣/١٠/٣٠ حنفي على جبالي ١٩٨٣/١٠/٣٠ فهـرس هجـائی

# الاحكام والقرارات

رقم الصفحة	·
٣	• الإحكام الصادرة في النعاوي الدستورية
7.7	<ul> <li>القرارات الصادرة في طلبات التفسيم</li> </ul>
177	ه الاحكام الصادرة في دعاوي التنازع



## الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية

(1)

#### رقيم رقيم القاعدة الصفحة

11

٥.

0/1.

#### أثسر رجعى

جوازه في غير المواد الجنائية بموافقة اغلبية اعضاء
 مجلس الشمعب على سريان احكام القانون على الماضي ٧

#### أجـسانب :

راجع حق الملكية ( تاعدة ٢/١٢ )

#### اختصحاص

♦ المحكمة الدستورية العليا – اختصاصها دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح – اختصاص عام يشمل كانة الطمون الدستورية على القوانين واللوائح سواء تلك التي نقوم على مضالفات شكلية للاوضاع والإجراءات المتررة في الدستور بشأن انتراح التشريع واقراره واصداره ، او التي تنصب على مخالفة احكام الدستور الموضوعية الحكام الدستور الموضوعية الحكام الدستور الموضوعية المحمدان المحمدا

♠ منازعات اداریة : اختصاص : من سلطة المشرع اسناد ولایة الفصل فی بعض المنازعیات الاداریة التی تدخل اصلا فی اختصاص مجلس الدولة الی جهات أو همئات تضائمة اخرى .

● محكمة الموضوع ـ اختصاص : اعمال اثر الحكم ٢/١١ ٣٣ بعدم الدستورية مما تختص به محكمة الموضوع ، ولا تبتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا . ٢/٢١ ١٤٨

الحكمة الدستورية العليا: اختصاصها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح بناطة أن يكون اسساس الطعن مخالفة التشريع لنص دسستورى و لا يعتبد الى حالات التعارض أو التنازع بين اللوائسح والقوانين ، ولا بين الته يمات الاسلة والقرائي مقاذات المنتقال المحدة ...

بين التشريعات الاصلية وَّالفرعية ذات المرتبة الواحدة ٢/١٨ ١١٧

المحكمة الدستورية العليا - ولايتها في الدعاوي
 الدستورية لا نتوم الا بانصالها بالدعوى انصالا مطابقا ٢/٢٠
 اللاوضاع المقررة في المادة ٢٩ من قانونها

(م ١٩ - المحكمة الستورية )

#### رقــم رقــم القاعدة الصفحة

1/1.

117

100

VY

 ♦ المحكمة الدستورية العليا – اختصاص : المحكمة الدستورية العليا ليست جهة طعن بالنسبة الى محسكمة الموضوع – الدغع بعدم اختصاص محكمة الموضوع – هذه المحكمة هي صاحبة الولاية في الفصل فيه .

## اصسبلاح زراعي

راجع اعبال سیادة ( قاعدة ۲۲/۶ ) - ومصادره ( قاعدة ۲۲ ) - وتشریع ( قاعدة ۱/۲۳ ) - وقرار اداری ( قاعدة ۳/۲۳ ) - وقرار اداری

#### اعمال سيادة

اختصاص - الناى بها عن الرقابة القضائية نظرا
 الطبيعته - المالية الما

• اعمال سيادة المسائل السياسية صورة من صور

اعبال السيادة التي لا تنبسط عليها رقابة القضاء .
اعبال سيادة \_ تحديدها \_ المرد في ذلك الى القضاء
بحسب ظروف كل حالة على حده \_ الاطار العام لهذه
الإعبال هو صدورها عن الدولة بما لها من سلطة عليا

داخلية وخارجية . ١٥٥ ٣/٢٢

● اعمال سیادة ـ اصلاح زراعی ـ الاستیلاء علی الاراضی الزائدة ـ القرار بقانون رقم ۱۰۱ لسنة ۱۹۲۶ مصدر فی شان یتعلق بالاراضی الزراعیة التی تم الاستیلاء علیها ـ لا یتناول مسائل سیاسیة تنای عن الرقابة

الدســتورية . الدســتورية .

#### ( <del>=</del> )

## تلجيسم

 ā أميم - القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ لمسئة ١٩٦١ بشان تأميم بعض الشركات والمنشسات - هذا التأميم استهدف الصالح العام ، وتم مقابل تعويض ، ولم ينطو على مصادرة للملكية الخاصة .

 ➡ تأميم \_ دستور سنة ١٩٥٨ \_ خلسوه من نص خاص في شأن مبدأ التأميم - هذا المبدأ يجد سننده في النص العام الذي ورد في المادة الخامسة منه بشأن الملكية الخاصة .

## رقـم رقـم القاعدة الصفحة

۱۸.

١٨.

٥.

## تشسسريع

تشریع - الفاء ضمینی - اصلاح زراعی:
الاراضی الزراعیة والاراضی البور - القانون رقم
 ۱۲۷ لسنة ۱۹۳۱ الغی ضمنا نص الفقرة الاولی من البند
 (ب) من المادة الثانیة من المرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة
 ۱۹۵۲ الخاص بالامسلاح الزراعی التی کانت تسستثنی
 الاراضی البور من الحد الاتصی للملکیة الزراعیة .
 ۱/۲۳ شریع - صیرورة النص معطلا لم یعد له محل یرد
 علیه - لایفقده وجدوده کنص تشریعی - جدواز الطعن
 ۲/۲۳ بعدم دستوریقه .

(5)

## جسريعة

• راجع عقسوبة (قاعدة 1/1)

(T)

#### حبريات عبباية

راجے دستور (تاعدة ۲۰)
 حظیر التقاضی

راجع منع التقاضى ( تناعدة ١٠ ، ١٤ ، ٢٦ )
 وراجع قرار ادارى ( قاعدة ١٠ ، ١٤ ، ٢٦ )

حق التقيساضي

▲ تمر حق التقاضى على درجة واحدة من الملاعبات
 الني يستقل المشرع بتقديرها

اللي يستفل المسرح بمعيرها .

حق النقاضي - القاضي الطبيعي - الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالنسبة لرجال القضاء والنيابة

العامة ، واحدى دوائر المحكمة الادارية العليا بالنسبة لرجال مجلس الدولة ، هى القاضى الطبيعي المختص بالفصل في كافة المنازعات الادارية الخاصة برجال القضاء والنيابة العامة ومحلس الدولة .

الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، حرمان طائفة ٢/١٤ ٨٦ مينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ينطوى على اهدار ٣/١٥ ع

يحرموا من هذا الحق .

#### رقـم رقـم القاعدة الصفحة

• حق التقاضى : مبدأ دسستورى أصيل ـ حظـر ٢/١٤

النص في القوانين على تحصين اي عمسل أو قرار اداري ٢/١٥

من رقابة القضاء ... اساس ذلك نص المادة ١٨ من الدستور ٢/١٦

وما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي ٢/١٧

للانسراد . ۲۱/۱ ۱۸۰

#### حق الملكيسة

کسب الملکیة العقاریة مرکز قانونی مرکب لا یتم
 تکوینه الا بتوافر عنصرین هما انعقاد العقد صحیحا
 وتسسجیله .

▲ ملكية - اثر مباشر ، اجانب ، المتانون رتم ٨١ اسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المحربين للمقارات المبنية والإراضي الفضاء - حظره في المادة الاولى منه - اكتساب غير المحربين ملكية المقارات المبنية والاراضي الفضاء الافي حدود الاستثناءات والضوابط التي تكلها نصوصه دون أن يرتد أثر هذا الحظر الى المساخم . .

7/17

ملكية خاصة - حرص الدساتير المعرية المتعاقبة
 على النص على مبدأ صونها وحرمتها .

## حق شــخمی

◄ حق شخصى - النزول عنه - اعتباره عبالا
 ۳ مانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج اثره فى اسقاط الحق .

#### حسكم

- ▲ راجع دعوى دستورية (قاعدة ١/٢٤ ، ١/٢٤) .
  - وراجع مجالس تأديب ( قاعدة ١/١٠ ) .
- ๓ أثر الحكم بعدم دستورية نص تشريعي --بيانه -- المادة ٤٦ من تانون المحكم--ة الدستورية العليا
   والمذكرة الايضاحية للقانون .

#### رقيم رقيم القاعدة الصفحة

1./1.

1/14

1 TV

#### (2)

#### دسستور

➡ دستور ــ مبدأ المساواه في الحقسوق لا يعنى
 المساواه بين جميع الافراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم
 القسانونية .
 ٣/١٠ .
 دستور ــ لوائح الضرورة ــ نص الملدة ٣٥ من

دستور -- لوانح الضروره -- نص الملاه ٥٣ من
 دستور سنة ١٩٥٨ لم يفرض جــزاء لمــدم عرض لواثح
 الضرورة على مجلس الامة -- عدم عرضها لا يترتب عليه

ای مساس بقوتها . ۱/۱۳

دستور -- حريات وحقوق عامة -- نقابات ،
 تقرير الدستور مبدأ الديمقراطية النقابية ،
 ٦/٢٠ ١٢٧

 دستور - ديمقراطية : تحديد منهومها في ضوء أحكام الدستور ومبادئه - السيادة الشعبية جوهرها ، وكفالة الحريات والعقوق العامة هدفها ، والمساركة في

ممارسة السلطة وسيلتها . ١٢٧ ٧/٢.

♦ دستور - حريات عابة .
 حرية الرأى والاختيار هي من الحريات والحقوق

العامة التي تعد ركيزة لكل صرح ديبقراطي سليم . ٨/٢٠

▲ دستور - ديمقراطية - حريات عامة - نقابات المادة ٥٦ من الدستور - نصها على انشاء النقابات والاتصادات على اساس ديمقراطي - هذا الاساس يعني توكيد مبدا الحرية النقابية بمنهومها الديمقراطي - لازم ذلك - اعطاء اعضاء النقابة الحق في ان يختاروا باننسهم وفي حرية تياداتهم النقابية - عدم

▲ دستور . حريات عامة ـ الحرية النقابية المادة ٥٦ من الدستور وضعت مبدأ يلتزم بــه المشرع العادى ـ مؤدى هذا القيـــد ـ ألا يتعــارض ما يسنه من نصوص تشريعية في شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي .

#### مستورية القبوانين

نطاقها - النعى على كينية تطبيق القانون واجراءات الرقابة التضائية على دستورية القوانين -تنفيذه لا تشكل عببا دستوريا ولا نهند اليه رقابة المحكمة الدستورية العليا .

رقــم الصفحة	رقــم القاعدة	
		الطعن في تسمنورية القوانين ليس من تبيسل
114	7/17	دمـوى الحسـبة ،
		دعــوى دسـتورية
		<ul> <li>دعوی دستوریة _ اجراءانها _ سبل التداعی</li> </ul>
		في شانها ليس من بينها سبيل الدعوى الاصلية أو الطلبات
	۲/۱	المارضة التي تقدم الى المحكمة مباشرة طمنا في دستورية النشريميات .
•	1/ 1	
		<ul> <li>دعوى دستورية : اجراءاتها :</li> <li>اوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رغمها وبميماد</li> </ul>
184	6/41	رضها تتعلق بالنظام العام - مخالفة هذه الاوضاع . أثره
174	۲۷ / ۱	وقعه تفسق بالنسام المعام ما محاطه اللال الوقتياع . الرك
1 1/4	, ,	· ·
		♠ دعوى دستورية : اجراءاتها والمعاد المحد لرفعها :
		الطريق الذي رسمه المشرع لرقع الدعوى الدستورية
		وفقا للفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قافون المحكمة والميعاد
		المدد لرفعها الذي تحدده محكمة الموضوع بحيث لأيجاوز
		ثلاثة أشهر ، هما من مقومات الدعوى الدستورية ، وهي
41	1/ ٦	أوضاع جوهرية في التقاضي ومن النظام المام .
		🍙 دعوى دستورية - المعاد المقرر لرقعها:
		ميعاد الثلاثة اشهر الذي فرضه المشرع كحيد
		اقصى لرنع الدعوى الدستورية طبقا لنص النقرة (ب)
est 6	. / u	من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميعادا حتميا يقيد
71	1/17	محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ــ رمع الدعوى . بعد انقضاء هذا الحد الاقصى ــ عدم تبول الدعوى .
124	1/14	•
		🍙 دعوی دستوریة 🕳 قبولها :
		وجـوب أن يتضبن قـرار الاحـالة أو صحيفة الدعوى البيانات الجوهرية التي نصت عليها المادة ٣٠ من
37	1/ 8	
117	1/1A YA	
11/	17	
		<ul> <li>دعوى دستورية _ قبولها :</li> <li>خلو ترار الاحالة الى الحكمة الدستورية العليا</li> </ul>
		من أي بيان مها أوجبته المادة ٣٠ من قانونها والاكتفاء
		بالاحالة الى اسباب حكم آخر غير مودع بملف الدعدوى
47	1/0	المحالة - أثره - عدم تبول الدعوى الدستورية .

رمــم الصفحة	رمــم القاعدة	
		<ul> <li>دعوى دستورية - تبولها - الصلحة فيها :</li> <li>الصلحة في الدعبوي الدستورية مصلحة</li> </ul>
٦٧	1/17	شخصية مباشرة للطاعن - مناط هذه المملحة ارتباطها
174	1/11	مصلحته فی دعوی الموضوع .
		<ul> <li>دعوى دستورية - الملحة نيها :</li> </ul>
1.8	۲/ ۴	الطعن بعدم دستورية نص سبق القضاء بعدم استوريته ما انتفاء المساحة في الطعن ما أثره ما عمدم
171	۲/۲۳	نبـول الطـعن .
		<ul><li>● دعوى دستورية : المملحة فى الدعوى :</li></ul>
		تعديل النص القانونى الطعون فيه بعد رفيع لدعوى واحداث هذا التعديل اثره فور نفاذه باعتباره
		ن القوانين المنظمة الإجراءات التقاضي ـ زوال مصلحة
0	1/ 1	لدعى فى الدعــوي .
	•	<ul> <li>دعوى دستورية : المسلحة نيها :</li> </ul>
		الغماء النص التشريمي المطعمون فيه بعمدم
		الدستورية لا يحول دون النظر والفصل في دعوى عدم
		سىتوريته مهن طبق عليهم خــالال مترة نفاذه ، وترتبت مقتضاه آثار تانونية بالنسبة لهم ، وبالتالي توافرت
177	٤/٢.	هم مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته .
		<ul> <li>دعوى دستورية - المملحة فيها :</li> </ul>
		تعديل الطلبات في دعوى الموضوع بعد رضع الدعوى الدستورية لا يؤثر على مصلحة المدعى في الدعوى
		لدعوى النسبورية و يونر على مصلحة الدعى في الدعوى الدعوى الدعوى الدعوى الدعوى
		للباته الموضوعية التي لازالت مطروحة أسام محكمة
117	0/4.	لموضـــوع .
		<ul> <li>دعوى دستورية - تبولها - المطحة فيها :</li> </ul>
	. (1)	يشترط لقبول الدعوى الدستورية توانس
177	1/10	اصلحة نيها .
		<ul> <li>دعوى دستورية : المسلحة نيها :</li> <li>الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا للنصل</li> </ul>
		الحالة الى المحدمة العستورية العليا للعصل مدى دستورية الفوائد القانونية النصوص عليها في
		الدة ٢٢٦ من القانون المدنى . تنازل المدعى عن طلب
		لغوائد القانونية ـ اثره - انتفاء المملحة في الدعوى
177	4/40	دســــتورية ،

#### رقىم رقىم القاعدة الصفحة

▲ دعوى دستورية — التدخل فيها — تدخل انضمامى: التدخل الانضهامى — شرط قبوله — توافسر مصلحة شخصية مباشرة للمتدخل — مناط المسلحة فى الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثبة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذى قبل تدخله فى الدعوى المستورية على الموضوعية ، وأن يؤثر الحكم فى الدعوى الدستورية على الداء المام محكمة الوضوع من طلبات — عدم قبول طالب التدخلل فى الدعوى الدستورية خصما متدخللا فى دعوى الموضوع — لا يعد من فوى الشأن فى الدعوى الدستورية — عدم قبول ندخله فيها .

177 1/7.

174

ABI

1/11

1/11

دعوى دستورية - رخصة التصدى:
 الرخصة الخولة المحكمة الدستورية المليا في
 التصدى لدستورية القوانين واللواتح - مناط اعمالها ان يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصللا بنزاع
 مطروح عليها - انتشاء تيام النزاع - اشره - لا يكون
 لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها .

● دعوى دستورية \_ الحكم فيها \_ حجيته:

 الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها \_ الاحكام
 الصادرة فيها لها حجية مطلقة تبل الكافة ، وتلتزم بها
 جهات القضاء سواء اكانت قد انتهت الى عدم دستورية ٣ /١ ١٨
 النص المطعون فيه ام الى دستوريته

● دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيته: الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية لها حجية مطلقة ينصرف اثرها الى الكافة - الاثر المترتب على الحكم بعدم الدستورية لا يقتصر على المستقبل واأنها يعتد الى الوقائع والملاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية - يستثنى من الاثر الرجعى الحقوق والمراكز التى استقرت عند صدوره.

#### دعوى موضىوعية

◄ دعوى موضوعية : دغع بعدم الدستورية :
 لم يلزم المشرع محكمة الموضوع بوقف الدعوى
 الموضوعية اذا رات جدية الدفع بعدم الدستورية ، وكلفت
 الطاعن برفع الدعوى الدستورية .

#### رقم رقم القاعدة الصفحة

80

#### (س)

#### سسلطة التشريسم

سلطة التشريع - حقوق :
للمشرع سلطة تقديرية في تنظيم الحقوق ضوابط هذه السلطة التقديرية - صدور الحكم التشريعي
 بتاعدة عامة حجردة وعدم اهداره نصا في الدستور .

#### (L)

#### طمن دسستوری

▲ طعن دستوری ـ بناط قبوله ـ توافر بصلحـة شخصية للطاعن بن طعنه .
 ٨ ٢ ٢
 ٨ طعن دستوری ـ المصلحة فيه :
 الفاء النص المطعون فيه لا يحول دون الطعن
 بعدم دستوريته مبن طبق عليه خلال فترة نفاذه .
 ٢ /٢

#### (3)

#### عقسوبة

جريمة - عقوبة - مراقبة الشرطة - اشتباه:
 الملدة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسسغة ١٩٧٠
 جرمت حالة جديدة لاحقة لحالة الاشتباه التي سبق أن
 حوكم عليها الشخص ، ثم مرضت لها عقوبة أصلية هي
 عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين ، ١/٩ هـ١

 عقوبة ـ توقع عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسينة
 ١٩٧٠ بغير حكم قضائي مخالفة للمادة ٣٦ من الدستور . ٩ /٣

#### (3)

#### قــانون

قانون - عدم دستوریة احد نصوصه - ارتباط
 باتی نصوصه بهذا النص ارتباطا لا یقبل الفصل أو التجزئة
 یلحق الابطال باتی النصوص - الحــکم بعدم دســـتوریة .۱۳/۲
 القانون برمتــه .

#### رقــم رقــم القاعدة الصفحة

۲۸

14.

0/17

#### قرارات ادارية

راجع لجان اداریة (۱۵،۱۳،۱۷)

🍙 قرارات اداریة ـ ندب ـ نقل :

استبعاد القرارات الادارية النهائية المتعلقة بنقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة من ولاية الدوائر القضائية المختصة مستحصين لها من الرقابة القضائية ومنعا لاعضاء هاتين الهيئتين القضائيتين من الالتجاء الى القاضى الطبيعى مسمخالفة ذلك المهادة ٦٨

﴿ ترارات اداریة - المادة ۲۸ من الدستور - نصها علی عدم جواز تحصین القرارات الاداریة من رقابة القضاء - نص عام لا یجوز تخصیصه باستبعاد ما تعلق منها فی بننظیم سیر القضاء متی کان مبنی طلب الغائها عیبا فی الشکل او مخالفة القوانین واللوائح او خطأ فی تطبیقها او

تأويلها أو أساءة استعمال السلطة . ... ٨/١٠ . ه قرارات أدارية :

المادة الثانئة من اسر رئيس الجمهورية رقم السنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة القصد منها تحصين كافة الترارات والإعمال التي يتخذها القسائمون على شيئون الرقابة في حدود اختصاصاتهم ضد الطمن بالالفاء أو المطالبة بالتعويض عن الإضرار المترتبة عليها واعفائهم اعفاء مطلقا من كل مسيئولية .

، مطلقا من كل مسئولية . ﴿ ١/١٤ ٨٦ ٨٦ ﴿ ١/١٤ ﴿ هِ قَرَارَاتُ الدَّارِيــةُ : ﴿ وَرَارَاتُ الدَّارِيــةُ : ﴿ وَمَ

القرارات والاعمال التى تتخذها الجهة القائمة على تنفيذ شئون الرقابة لها صفة القرارات والاعسال الادارية - أثر ذلك - خضوعها لرقابة القضاء - عدم تربب اية مسئولية وعدم قبول أى دعوى قبل القسائين على شئون الرقابة مصادرة لحق التقاضى واخلال بعبدا المساواة بين المواطنين .

اواة بين المواطنين . ﴿ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّ

نص الفترة الاخرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ۱۷۸ اسنة ۱۹۵۲ المعدلة بالقانون رقم ۱۹۵۱ المعدلة القانون رقم ۱۹۵۱ المينة العامة للاصلاح القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بشأن الادعاء ببور الارض أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه مستحصين لقرار اداري مضالفة ذلك للدسستة.

رقيم رقيم القاعدة الصفحة

١٨.

◄ اصلاح زراعی – مجلس ادارة الهیئة العسامة
 الاصلاح الزراعی -- القرار الذی یصدره بشسان الاراضی
 البور التی کانت مستثناه من الحد الاقصی للملکیة الزراعیة
 پعتبر قرارا اداریا نهائیا .

(J)

## لحسان ادارية

▲ لحان التقويم الشكلة طبقا لاحكام القرارات بقوانين أرقام ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، ٣٨ ، ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ه١/١٥ 18 بتأميم بعض الشركات والمنشآت لجان ادارية ... قراراتها ١/١٦ 1.4 تعتبر قرارات ادارية وليست قرارات قضائية . 1/17 11. € لجان التقويم - النص على تحصين قراراتها من ١٥/٤ 18 رقابة القضاء مخالف للدستور 11/3 1.1 1/14 11. (p)

#### مبسدا المسساواة

• راجع دستور (قاعدة ١٠/١٠)

#### مجالس تانيب

➡ مجلس تأدیب - هیئة تضائیة :
 مجلس تأدیب اعضاء مجلس الدولة یعتبر هیئة
 تضائیة عهد الیه اختصاص تضائی محدد ، ما یصدر عنه
 ف هذا الشأن یعتبر احکاما تضائیة ولیس قرارات اداریة. ۱/۱۰ .۰

### مرافق عسسامة

 ضنظيمها تشريعيا للزم أن يتم طبقا للحدود ووفقا

 للضوابط التي أرساها الدستور .

## مصسادرة

#### رقــم رقــم القاعدة الصفحة

♦ المسادرة الخاصة - المادة ٣٩ من الدستور - نصها على حظر المسادرة الخاصة الا بحكم تضائى جاء مطلقا غير متيد ، شموله المسادرة الخاصة في جميع صورها النص الذي يجيز لوزير الانتصاد أو من ينيبه أن يأسر مالهادة ٩٤ من الدستور .

٣٦ من الدستور . ٢/٨ . ؟

→ مصادرة - استيلاء - اصلاح زراعى:
 الإستيلاء على ملكية الاراضى الزراعية الزائدة
 من الحد الاتصى بغير مقابل يعتبر مصادرة خاصة لا تجوز
 الا محكم تفسائى .

17/5 001

♦ استيلاء ــ اصلاح زراعى: الاسستيلاء على الاراضى الزراعية الزائدة عن الحد الاتصى للبلكية الزراعية ــ سكوت الدستورعنالنس على تقرير حق التعويض عنها – هذا الحق تبليه المبادىء الاساسية التى يتضهنها الدسستور بشأن صون الملكية الفساسة .

100 V/TT

استيلاء - اصلاح زراعي - تعويض:
 تشريمات الاصلاح الزراعي المتعاقبة التي
 وضعت حدا أتصى للملكية الزراعية لم تغفل حق الملاك في
 التعويض عن أراضيهم المستولى عليها .

177\A 001

100

1/11

Y/1.

● استيلاء ـ اصلاح زراعى ـ مصادره: القرار بقانون رقسم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بشان ايلولة ملكية الاراضى الزراعية التي تم الاستيلاء عليها دون مقابل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادره لها بالمخالفة للمادتين ٣٤ ، ٣٦ من الدستور .

#### منسع التقساضي

و راجع حق التقاضي ( قاعدة من ١٤ الي ١٧ )

وراجع قرار اداری (قاعدة ۱۰ ) ۱۶ (۲۲)

● استبعاد القرارات الادارية النهائية المتعلقة بنتل وندب رجال القضاء والنيابة العسامة ومجلس الدولة من ولاية الدوائر القضائية المختصة ــ تحصين لها من الرقابة القضائية ، ومنعا لاعضاء هاتين الهيئتين القضائيتين من الالتجاء الى القاضى الطبيعى ــ مخالفة ذلك للمسادة ٨٢ من الدسستور .

## رقبم رقبم القاعدة الصفحة

■ المادة ٦٨ من الدستور - نصها على عدم جواز تحصين القرارات الادارية من رقابة القضاء - نص عام لا يجوز تخصيصه باستبعاد سا تعلق منها بتنظيم سسير القضاء متى كان مبنى طلب المائها عيبا في الشكل ومخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو أساءة أستعمال السلطة .

. A/1.

▲ القرارات والاعمال التي تتخذها الجهة القائمة على تنفيذ شئون الرقابة لها صفة القرارات والاعمال الادارية ـ أثر ذلك ـ خضوعها لرقابة القضاء ـ عدم ترتيب أية مسئولية وعدم قبول أي دعوى قبل القائمين على شئون الرقابة ، مصادرة لحق التقاضى ، واخلال بعبدا المساواة بين المواطنين .

31/3 71

قرار اداری - حظر الطعن میه :

نص الفقرة الأخيرة من البند (ب) من المسادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ۱۹۵۷ لسنة ۱۹۵۲ المعدلة بالقانون رقم ۱۶۵۸ لسنة ۱۹۵۷ لسنة ۱۹۵۷ على عدم جواز طلب الفاء القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة السابة للامسلاح الزراعي بشأن الادعاء ببور الارض أو وقف تنفيذه أو التمويض عنه ـ تحصين لقرار اداري من رقابة القضاء ـ مخالفة ذلك للدستور .

11. 0/17

## وبعساد

• راجع دعوی دستوریة ( تاعدة ۲۷٬۲۳٬۲۱٬۲ )

( ů )

#### نقابة المحامين

#### نقابات

▲ المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المسامين مد نصها على المهاء مدة عضوية نقيب المحابين واعضاء مجلس النقابة ما تصاء لهم من مناصبهم النقابية قبل نهاية مدة العضوية من غير طريق الناخبين الممثلة في الجمعية العمومية للثقابة معطل اختيارهم لهم مد الحالل بعبدا الحرية النقابية ، وتعارض مع الاساس الديمقراطي التي نصت عليه المادة من الدستور .

114 11/4-

#### (ه) مينات قضائية مينات قضائية ( الجع مجالس تاديب ( تاعدة ١/١٠ )

عسسام	ــرس	+
-------	------	---

رقيم ة الصفحة	رقــم القاعد	س عسام	غهــــره			
100	**	« دستورية »	مضائية	لسنة ١	، رقم ۳	الدعوى
٥.	1.	«	<b>«</b>	) «	1. «	«
18	10	((	ď	) «	17 «	((
YY	18	•	((	1 a	14 «	ď.
٧٢	14	ď	Œ	1 «	» F7	•
11	٧	•	•	1 «	7 9 K	€
144	11	«	•	<b>1</b> α	*1 «	€
1.5	17	€	•	γ «	o «	ď
7.	18	•	•	<b>γ</b> α	Y «	æ
0	1	æ	a	r a	Α «	((
78	ξ	((	«	٧ «	17 «	«
71	٦	((	•	r a	79 «	«
177	40	«	Œ	γ α	<b>*1</b> «	æ
174	24	€	•	γ «	<b>Ψξ</b> α	((
44	٧	•	«	y «	<b>*</b> A «	((
14	۴	€	"	γ «	77 «	ď
11.	17	€ ,	ď	r «	<b>Y</b> «	a
75	11	. «	((	γ α	17 "	α
۲۸	0	•	((	Ψ «	1A «	«
٤٠	٨	•	Œ	γ «	44 a	((
117	1.6	4	((	γ «	Y) «	«
£0	۸.	((	«	<b>y</b> «	41 «	α
177	٧.	«	ď	<b>*</b> «	<b>{A</b> «	"
188	11	«	•	y «	» A3	0
171	3.7	ď	«	φ «	89 «	a
114	٨X	•	((	£ (1	» 3c «	α
18-	77	«	«	» 3	1. "	"
117	44	W	w.	<b>.</b> .		

#### القرارات الصسادرة في طلبات التفسسي

رقـم رقـم القاعدة الصفحة

4.1

117

117

4.0

3 /7

(1)

#### اختصياص

م تفسیح

ولاية المحكمة الدستورية العليا في التفسير الملزم \_ تقتصر على تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية \_ عدم امتدادها الى القرارات الجمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء الصادرة بتقرير منسح للماملين بالدولة .

(°)

#### تاميسيم

□ تأييم - القانون رقم ١١٧ السنة ١٩٦١ بتأميم بمض الشركات والمنشآت - هذا التأميم تم عن طريق نقل ملكية السهم الشركات المؤممة الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التى كانت لها قبل التأميم .

• تأميم ، مسئولية :

استمرار الشخصية الاعتبارية والذبة المالية للشركة المؤممة - أثره - الشركة المؤممة تكون وحدها المسئولة مسئولية كالملة عن كافة الالتزامات التي تحملت بها قبل التأميم وأن تبتد هذه المسئولية طوال قيام الشركة - مسئولية الدولة عن تلك الالتزامات كمسئولية المساهم وفقا للقواعد العلمة في شأن استقلال ذبة المساهم عن نصة الشحركة .

#### تفسسي

- تفسير طلب التفسير مناط قبوله :
- تفسير \_ طلب التفسير \_ نص المادة ( ٢٦ ) من تانون المحكمة الدستورية العليا \_ وجوب أن يكون النص المطلوب تفسيره علاوة على اهميته قد أثار خالافا في التطبيق على نحو لا تتحقق معه المساواة امام القانون بين المخاطبين بأحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم .

رقم رقمم المناف التفسير - مناط تبوله:

نص المادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية المعليا مؤدى هذا النص تصر الحسق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة فيه وذلك عن طريق وزير ٣ ٢١٣ المعدل . مخالفة هذه الاوضاع - اثره عدم قبول العللب . ٥ / ١ ٣٢٣ القرار التفسيري :

القرار الذي تصدره المحكمة بتفسير أحسد النمسوم وجبوب ان يكون قاطعا في تحديد مدلسوله التطبيق في التطبيق في التطبيق

#### (4)

#### بسيتورية القوانين

1/ 1

4.1

222

● عدم دمستوریة ... تصدی: الرخصة المتررة للمحكمة الدستوریة العلیا في التصدی لدستوریة القوانین واللوائح طبقا للهادة ۲۷ من تانونها ... مناطها أن یكون النص الذی یرد علیه التصدی متصلا بنزاع مطروح علی المحكمة

وتتحدد به الراكز القانونية .

# فهـــرس عام

رقــم الصفعة	رقـم. القاعدة	
Y- 1	7	طلب التفسير رقم ٣ اسنة ٢ ق
4.0	١	طلب التفسير رقم ٤ لسنة ٢ ق
717	3	طلب التفسمير رقم ٢ لسمة ٣ ق
414	٣	طلب التفسير رقم ١ لسنة ٤ ق
777	٥	طلب التفسمير رقم ١ لسمنة ٥ ق

## الاحكام الصادرة في دعاوى التنازع

رقسم رقسم القاعدة الصفحة

(1)

#### اختصيياس

## ● اختصاص ۔ تحکیم:

الفقرة الاخيرة من المادة ١٠ من متانون المؤسسات المامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقسم ١٠ لسنة ١٩٧١ تبل الغائها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ عزوف اللجثة النقابية عن استعمال رخصة الالتجساء الى التحكيم التي كانت تجيزها لها الفقرة المذكورة واستمرارها في مباشرة الدعوى امام جهة القضاء المعادى – عدم قبول الالتجاء الى طريق التحكيم الذى نزلت عنه – اعتبار الحكم السادر من هيئة التحكيم صادرا من جهة انتفت ولايتها في

النصل في النزاع . ٢ /٢

🍙 اختمناس:

المنازعة في شأن الحقوق المترتبة على العقد الادارى تدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى ، ۲/۳ ۲۳۹

🌰 اختصاص:

ترارات تحديد الاجرة - الطمن فيها يدخل في المجاد المامن فيها يدخل في المادي . ٣/ ٤ ٢٠٤

( <del>"</del>)

#### تحسكيم

راجع اختصاص ( تاعدة ۲/۲ ) .

#### تنازع اختصاص

➡ تنازع اختصاص \_ طلب الفصل في تنازع الاختصاص السلبي \_ مناط تبوله \_ تخلى كل من جهتى القضاء عن نظر ذات النزاع .

• تنازع اختماص:

دعوى الفصل في تشازع الاختصاص الايصابي ٨ / ٢٦٣ والسلبي - مشاط قبولها .

#### رقـم رقـم القاعدة الصفحة

• تنازع اختصاص:

تنازع الاختصاص الایجایی سشرط تحقیه برای تنازع الاختصاص الایجایی سفرون الخصومة قائمیة فی وقت واحد اسام الجهتین المتنازعتین عند رفع الامر التی المحکمة الدستوریة العلیا مصدور حکم نهائی فی الخصومة من احدی الجهتین اثره سازع علی الاختصاص بین الجهسیتین .

X \Y . YFY

▲ تنبازع اختصاص ایجنایی:

و مساوع المسامل البحساني . تحسك أحدى جهتى القضاء باختصاصها بالفصل في المنازعة دون أن يثبت أن جهة القضاء الاخـرى قد تفت باختصاصها بالفصل في المنازعة أو مضت هي الأخرى في نظرها مها يفيد عدم تخليها عنها ـ أثره ـ عدم تحقق التنازع الايجابي على الاختصاص بين الجهتين في هذه الحـالة .

77V Y/1

177

۲۵.

## تنازع تنفيث الاحبكام التناقضة

م طلب الفصل في النزاع القائم بشأن تنفيذ الاحكام - وجوب ارفاق صورة رسمية من كل من الحكمين مشار النزاع - اغفال هذا الاجسراء يترتب عليه عدم قبول الدعـــوى .

ملب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ ٢ كمين نهائيين متناتضين ... مناط تبوله .

٦

٧.

النزاع بشان تنفيذ حكين نهائيين متناتضين ــ التفاضل بينهما يكون أساسا طبقا لقواعد الاختصاص ــ

عدم الاعتداد بالحكم الصادر من الجهة التي لا ولاية لها. ٢ /٣ ٣٣٣

🍙 تنسازع تنفیسد :

التناقض بين حكمين نهائيين - طلب تغليب مؤدى حيثية واردة باحد الحكمين على حيثيه تضمنها الحكم الآخر - التعارض بين الحيثيتين على فسرض تياله لا يشكل تناقضا بين الحكمين في مجال التنفيذ بالمعنى الذي يتصده المشرع في المادة ( ٢٥ ) من قانون الحكمة الدستورية العليا مها يستنهض ولايتها للفصل نيه .

## رقسم رقسم القاعدة المسفحة

➡ التناتض بين الاحكام النهائية – انتصار جهسة القضاء الادارى على الحكم مؤتنا بوقف تنفيذ حكم المحكمة المسكرية في دعـوى تأديبية على أنه تـرار ادارى دون الفصل في موضوعها – لا يتحقق به التناتض مع الحـكم الصادر من المحكمة المسكرية في موضوع الدعوى التأديبية أيا كان الراى في شان طبيعته.

ایا کان الرای فی شیان هیپیعه .

● التناتض بين الاحكام النهائية :
 صدور احد الحكين في الشق العاجل من النزاع؛

وصدور الحكم الآخر في النزاع الموضوعي حاسما لهذا النزاع لايتحقق به التناقض بين هذين الحكمين بالمعنى الذي يقصده المسرع في المادة ( ٢٥ ) من قانون المحكمة الدستورية

Y - X - Y

التناقض بين حكمين نهائيين :

الامر الذي يصدره رئيس الحكهة الدستورية المليا في طلب وقف تنفيذ الحكمين المتنقضين أو أحدها عمل قضائي وليس أمرا على عريضة - النظلم منه - عدم سريان الاحكام الخاصة بالاوامر على العرائض المنصوص عليها في قانون المرافعات التي يجوز التظلم منها .

٧٧.

187

108

■ طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشان تنفيذ حكين نهائيين متناقضين - مناط قبوله - أن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا . اختلاف المحكوم به والطرف المازم بالتنفيذ فى كل منهما عن الآخر - عدم تعارض تنفيذ احد الحكمين مع تنفيذ الآخر لا يتحقق التناقض بينهما فى محال التنفيذ .

777 11

١.

11

➡ دعوى الفصل فى النزاع بشأن تنفيذ حكين نهائيين متناتضين - مناط تبولها الا يكون الحكيان أو احدهما قد نفذ - تنفيذ أحد الحكيين يترتب عليه انتفاء قيام التنازع بينهما فى مجال التنفيذ .

(ċ)

#### خصبيوية

المنازعة في تحديد أحرة العين محل النزاع خصومة
 مدنية بحسب طبيعتها وأصلها .

رقــم رقــ القاعدة الصفــ

337

(2)

مستورية القبوانين

الحكم بعدم دستورية نص مانع من التقاضى .
 اشسره :

₹/ €

(5)

عقسد ادارى

عقد اداری ـ تعریفه ـ السمات المهیزه له . ۳ /۱ ۲۳۹
 راجع اختصاص ( قاعدة ۲/۳ )

#### - 718 -

## فهرس عبام

رقبم	رقسم	
الصفحة	القامدة	
744	۲	الدعوى رقم ٩ لسينة ١ ق ﴿ تَنَازُع ﴾
777	₩.	الدعوى رقم ١٣ لسينة ١ ق ﴿ تَنْازُع ﴾
337	ξ	الدعوى رقم ٢٥ لسنة ١ ق ٥ تنازع ١
۲۷.	1.	الدعوى رقم ١ لسمة ٤ ق : « تظملم »
To.	a	الدعوى رقم ٢ لسنة ٤،ق ( « تَبْازُع »
777	٨	الدعوى رتم ٧ لسينة } ق « تنازع »
307	٦	الدموى رقم ٨ لسينة ٤ ق ١ تنازع »
VF7	1	الدغوى رقم ٩ لسينة ٤ ق « تثازع »
777	11	الدعوى رتم ١٢ لسينة } ق « تنازع »
147	14	الدعوى رتم ١٣ لسينة } ق « تنازع »
		منسازعات التنفيسذ :

الدعوى رقم ٢ لسنة ٤ ق ﴿ مِنَازِعَةَ تَنْفِيدُ ﴾ ٧

177

777

دار الهنا للطباعة ت: ٧٦٦٣٢٧

دار الهنا للطباعة ت: ٧٦٦٣٢٧